التقرير الوطني

لمملكة البحرين حول التقدم المحرز في تنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين +20

2014

المحتويات

المقدمة..... 2
الباب الأول: تحليل عام للإنجازات التي تحققت والتحديات التي صودفت منذ العام 1995 في مجال تعزيز المساواة وتمكين المرأة 3
أولاً: أهم الإنجازات التي تحققت منذ عام 1995..... 3
ثانياً: أهم التحديات التي صادفت مملكة البحرين في مجال تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة منذ عام 1995..... 9
ثالثا: التطورات الدستورية والتشريعات التي طرأت في مجال تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة..... 9
رابعاً: الميزانيات المستجيبة لاحتياجات المرأة..... 12
خامساً: آليات الحوار بين الحكومة والمجتمع المدني..... 13
سادساً: أوجه التعاون المحلي والاقليمي والدولي..... 13
الباب الثاني: التقدم المحرز في تنفيذ مجالات الاهتمام الحاسمة في منهاج عمل بيجين (الانجازات والتحديات)..... 14
.1المرأة والفقر..... 14
.2المرأة والتعليم..... 15
.3المرأة والصحة..... 17
4.العنف ضد المرأة..... 21
.5مشاركة المرأة في السلطة وصنع القرار..... 23
.6المرأة والاقتصاد..... 25
.7المرأة والإعلام..... 27
.8المرأة والبيئة..... 29
9.الأليات المؤسسية للنهوض بالمرأة..... 31
10.حقوق الأنسان للمرأة..... 33
.11الطفلة..... 35
عواقب الأزمة المالية والأقتصادية واثرها على المرأة..... 36
الباب الثالث: البيانات والإحصاءات..... 37
أ-المؤشرات الوطنية الأساسية..... 37
ب-المؤشرات المتعلقة بالمجموعة الدنيا من المؤشرات الجنسانية..... 37
ج-المؤشرات المتعلقة بالعنف ضد المرأة..... 38
د-بيانات بشأن فئات معينة..... 39
الباب الرابع: الأولويات الناشئة..... 40
1.الأولويات الرئيسية..... 40
2.التوصيات..... 40
الخلاصة..... 42
المرفقات..... 43
أ-أعضاء الفريق الوطني..... 43
ب-الإحصاءات..... 44
ج-المؤشرات..... 51
د-قائمة بالسياسات والاستراتيجيات وخطط العمل والاصدارات..... 59

المقدمة

واصلت مملكة البحرين مساعيها وفق منطلقات ثابته كفلها ميثاق العمل الوطني والدستور والتشريعات النافذه، باتباع آليات عملية قائمة على بناء التحالفات والشركات لتنفيذ الاستراتيجيية الوطنية لنهوض المرأة البحرينية وفق منهجية علمية لقياس الاثر والتقدم المحرز في مجالات عمل المرأة، وادماج احتياجاتها في المسار التنموي لضمان تطبيق المساواة ومبادئ تكافؤ الفرص، لتحقيق شراكة متكافئة لبناء مجتمع تنافسي مستدام.

وقد تم اعداد هذا التقرير باعتماد منهجية تشاركية جمعت كافة الجهود الوطنية ذات الصلة من خلال مراجعة وتحديث وتوفير كافة البيانات والمعلومات بحسب المنهجية والآلية المطلوبة، لنقل الصورة الحقيقية التي توضح التقدم المحرز على وضع المرأة في مجالات الاهتمام الحاسمة على كافة الاصعدة الرسمية والاهلية ومدى توافقها والتزامها في تنفيذ منهاج عمل بيجين، وذلك منذ تقديم التقرير الثالث في العام 2009.

الباب الأول: تحليل عام للإنجازات التي تحققت والتحديات التي صودفت منذ العام 1995 في مجال تعزيز المساواة وتمكين المرأة

أولاً: أهم الإنجازات التي تحققت منذ عام 1995

دخلت مملكة البحرين مرحلة جديدة بطرح المشروع الإصلاحي لحضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة ملك مملكة البحرين حفظه الله في عام 1999، واعلان ميثاق العمل الوطني في فبراير 2001، ولقد ضمت اللجنة التي اعدت مشروع الميثاق ست شخصيات نسائية. وتوالت مكتسبات المرأة البحرينية بالمشاركة في مسيرة البناء والتحديث الوطني على مختلف الاصعدة، ومن ابرزها التالي:

1. **إنشاء آليات وطنية لضمان ودعم حقوق المرأة:**

- صدور الأمر السامي رقم (44) لسنة 2001، بإنشاء **المجلس الأعلى للمرأة**، يتبع **ملك مملكة البحرين** مباشرة ويعتبر المرجع لدى جميع الجهات الرسمية فيما يتعلق بشئون المرأة.
- إنشاء المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان في عام 2009 بموجب الأمر الملكي رقم (46) لتعزيز وتنمية وحماية حقوق الإنسان وترسيخ قيمها ونشر الوعي بها والإسهام في ضمان ممارستها.
- صدور الأمر السامي رقم (66) لسنة 2012، بتنظيم وزارة شؤون حقوق الانسان كجهة معنية بالقطاع الحقوقي للإنسان في مملكة البحرين بالتعاون مع المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان.

2. **الاستراتيجية الوطنية لنهوض المرأة:**

- اعتمد حضرة صاحب **الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة** ملك مملكة البحرين في العام 2005 الاستراتيجية الوطنية للنهوض بالمرأة البحرينية في سابقة تاريخية باعتبارها أول استراتيجية نوعية معنية بشؤن المرأة تعتمد من رأس الدولة في الوطن العربي.
- دشن المجلس الاعلى للمرأة عمله برؤية واضحة وخطة وطنية طموحه لتنفيذ الاستراتيجية الوطنية للنهوض بالمرأة البحرينية للفترة (2007-2012)، تم اعدادها بالشراكة الفاعلة مع جميع مكونات المجتمع ومؤسساته الدستورية.
- في العام 2012 قام المجلس الاعلى للمرأة بتقييم نتائج الخطة الوطنية للنهوض بالمرأة البحرينية وفق منهجية علمية دقيقة ليبدأ انطلاقته الثانية برؤية أكثر تطوراً وخطة طموحة تتضمن آليات أكثر مواءمة لتطورات المجتمع البحريني بشكل عام، وتطور أوضاع المرأة بشكل خاص. ومن ثم اطلق المجلس في العام 2013 الخطة الوطنية لنهوض المرأة البحرينية (2013- 2022) وتتضمن خمسة آثار تسعى الى ضمان تحقيق **الاستقرار الأسري** للمرأة في إطار الترابط العائلي، وتمكينها من متطلبات القدرة على المساهمة التنافسية في مسار التنمية، القائم على مبدأ **تكافؤ الفرص** وإدماج احتياجات المرأة في التنمية، بما يحقق لها فرص التميز في الأداء والارتقاء بخياراتها نحو **جودة حياتها** و**التعلم مدى الحياة**. من خلال التكامل مع الشركاء والحلفاء في العمل المؤسسي ليكون المجلس الاعلى للمرأة بالتالي **بيت الخبرة** الوطني المتخصص في شئون المرأة.

3. **النموذج الوطني لإدماج احتياجات المرأة في التنمية:**

- عقد المؤتمر الوطني الأول للمرأة البحرينية في العام 2010 تحت شعار دمج احتياجات المرأة في برامج التنمية الشاملة .. دور الجهود الوطنية "فرص متكافئة .. عدالة وتقدم للجميع"، وأسفر عن إعلان النموذج الوطني لإدماج احتياجات المرأة البحرينية في مسار التنمية.
- تشكيل اللجنة الوطنية لمتابعة تنفيذ هذا النموذج برئاسة صاحبة السمو الملكي الأميرة سبيكة بنت إبراهيم آل خليفة رئيسة المجلس الأعلى للمرأة.
- إنشاء وحدات تكافؤ الفرص في العديد من الوزارات والمؤسسات الرسمية والقطاع الخاص والعمل المشترك مع وزارة المالية فيما يتعلق بالموازنات المستجيبة لاحتياجات المرأة، ولقد اثبتت هذه الوحدات جدواها على مستوى الواقع العملي مما اثمر عن صدور قرار مجلس ديوان الخدمة المدنية بتاريخ 19 سبتمبر 2013 يوجه فيه الوزارات الى تشكيل لجان دائمة لتكافؤ الفرص مما يعتبر خطوة هامة على طريق تحقيق تكافؤ الفرص في هذه المؤسسات ونشر ثقافة الادماج وزيادة الوعي بمبادئ تكافؤ الفرص.

- في العام 2013 عقد المؤتمر الوطني الثاني للمرأة البحرينية تحت شعار "إدماج احتياجات المرأة في التنمية .. وقفة مراجعة وتقييم"، بهدف متابعة تنفيذ النموذج الوطني لإدماج احتياجات المرأة في التنمية وإبراز أهم الإنجازات والتحديات للانطلاق منها نحو رؤية مستقبلية في ضوء المستجدات المحلية والدولية. وقد تم طرح تصور مطور للنموذج الوطني لإدماج احتياجات المرأة، وتعتبر النسخة الثانية من النموذج تطور نوعي للنموذج الوطني الأول ومستجيب للتوجهات الوطنية في مجال الادماج ويؤكد على توزيع الأدوار في التنفيذ بين قطاعات المجتمع وضمان المسئولية الوطنية في السعي نحو تحقيق الأثر على الصعيد الوطني حيث يؤمل تنفيذ النموذج بالتشارك بين السلطتين التشريعية والتنفيذية والمجتمع المدني والقطاع الخاص وبإشراف ومتابعة من المجلس الأعلى للمرأة، والجهات ذات العلاقة بالمنظمات الإقليمية والدولية. ويتكون النموذج الوطني من أربعة محاور رئيسية هي السياسات والموازنات وإدارة المعرفة وقياس الأثر حيث تم وضع الإجراءات اللازمة وتحديد الأدوار المتوقعة من كل الجهات ذات العلاقة لتفعيل محاور النموذج الوطني.

4. **<u>الاتفاقيات والتقارير الدولية ذات العلاقة بالمرأة:</u>**

- انضمت مملكة البحرين في العام 2002 إلى أتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة (السيداو) والتزمت بتنفيذ أحكام هذه الاتفاقية على صعيد برامج التوعية و اعداد التقارير الرسمية الدورية بشأن متابعة تنفيذ مواد الاتفاقية، و متابعة ملاحظات لجنة السيداو. وقد ناقشت مملكة البحرين تقريرها الأول والثاني والتقرير التكميلي الخاص باتفاقية السيداو امام لجنة السيداو بتاريخ 30 أكتوبر 2008 وقدمت التقرير الرسمي الثالث لتنفيذ اتفاقية السيداو في الوقت المحدد من شهر يوليو 2011، وتم مناقشته امام اللجنة المعنية بتاريخ 11 فبراير 2014 في جنيف حيث حصل التقرير على إشادة واسعة من قبل اللجنة والمعنيين.
- في اطار متابعة المجلس الاعلى للمرأة لتنفيذ التزامات مملكة البحرين الدولية أمام مجلس حقوق الانسان ولجنة السيداو، أصدر مجلس الوزراء قراراً في يناير 2014 باتخاذ الاجراءات الدستورية والقانونية لإحالة مشروع قانون بإعادة صياغة التحفظات لبعض مواد اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (السيداو) بما لا يتعارض مع الشريعة الإسلامية ويحفظ سيادة الدولة إلى السلطة التشريعية.
- تقدم مملكة البحرين التقارير الدولية ذات الصلة بوضع المرأة ومن ذلك تقارير مملكة البحرين الدورية بشأن أتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة (السيداو)-والاهداف الإنمائية الألفية وتقرير التنمية البشرية ومنهاج عمل بيجين. وتتضمن هذه التقارير لمحة عن الإنجازات والتحديات في مجال تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. ومن هذه الإنجازات، على سبيل المثال:
  - ما أشار إليه تقرير التنمية البشرية، للعام 2013، من أن ترتيب البحرين يصل إلى المرتبة 48 بين 187 دولة، والذي يعتبر ترتيباً عالياً مقارنة بكثير من الدول وأن البحرين تعتبر من بلدان التنمية البشرية المرتفعة جداً.
  - أشار تقرير إنجازات التنمية البشرية في مملكة البحرين "استعراض لعشر سنوات" الصادر عن مكتب المنسق المقيم للأمم المتحدة، في فبراير 2010، إلى أن "قيم دليل التنمية البشرية ودليل تنمية النوع للبحرين مماثلة في عام 2009م (0.895)، وهذا يعني إنه فيما يتعلق بالتنمية البشرية، لا يوجد تفرقة من حيث النوع في البحرين".
  - اشار تقرير المنظمة الدولية للتعاون الاقتصادي والتنمية لدول الشرق الأوسط وأفريقيا (MENA-OECD) للعام 2013م المعد بالتعاون مع مركز المرأة العربية للتدريب والبحوث (CAWTAR) حول المساواة بين الجنسين فيما يتعلق بالقوانين والسياسات العامة في دول الشرق الأوسط وشمال افريقيا ان مملكة البحرين جاءت في المركز الاول فيما يتعلق بمشاركة المرأة في القطاع العام في المناصب الإدارية الوسطى وبنسبة بلغت 59% على مستوى الدول المشاركة في التقرير ، كما حققت الترتيب الثاني بعد تونس بين دول الشرق الأوسط وشمال افريقيا (المينا) فيما يتعلق بنسبة القياديات في القطاع العام وبنسبة بلغت37% حيث فاقت المتوسط لدول الشرق الأوسط وشمال افريقيا (المينا) والتي بلغت 29.1%.

5. **إطلاق الجوائز والمبادرات بهدف دعم وتمكين المرأة البحرينية:**

- أطلق المجلس الأعلى للمرأة في العام 2006 جائزة صاحبة السمو الملكي الأميرة سبيكة بنت إبراهيم ال خليفة لتمكين المرأة البحرينية، وتمنح كل سنتين لأفضل الوزارات والمؤسسات الحكومية والخاصة المتميزة في مجالات دعم وتمكين المرأة البحرينية العاملة.
- بدءاً من العام 2008 تم تخصيص الاول من ديسمبر يوماً للمرأة البحرينية، ويعتبر مبادرة وطنية تهدف الى تسليط الضوء على احدى المجالات الهامة في مسيرة عمل المرأة البحرينية، والعمل على ابراز الانجازات ورصد التحديات والوقوف على اهم التدابير التي من شأنها ان تساهم في تعزيز ودعم مسيرة المرأة على مختلف الاصعدة.
- في العام 2010 تم إطلاق جائزة المغفور لها الشيخة حصة بنت سلمان آل خليفة للعمل الشبابي التطوعي لتعزيز العمل التطوعي وتشجيع الشباب على الإبداع والتميز في خدمة المجتمع.
- في العام 2010 تم إطلاق جائزة صاحبة السمو الملكي الأميرة سبيكة بنت إبراهيم آل خليفة لتمكين المرأة في الجمعيات المهنية والسياسية ، وتمنح الجائزة كل أربع سنوات لأفضل جمعية سياسية وأخرى مهنية.
- في العام 2011 تم إطلاق امتياز الشرف لرائدة الاعمال البحرينية الشابة الذي يمنح لرائدة العمل المشاركة في تنمية الاقتصاد الوطني، والتي تجمع بين الريادة في إدارة إحدى المؤسسات الاقتصادية الخاصة والتميز في النهوض بمسئوليتها الاجتماعية نحو المجتمع.

6. **تعهدات مملكة البحرين التي وردت في التقارير الوطنية (بيجين +5، بيجين+10، بيجين+15) وتنفيذاً لمجالات الاهتمام الحاسمة الإثني عشر الواردة في منهاج عمل بيجين:**

نورد فيما يلي أبرز جهود مملكة البحرين الرامية إلى نهوض المرأة منذ العام 1995:

- **المرأة والفقر:**
  - إن السياسات الحكومية المعتمدة في البحرين تقوم على توفير الخدمات الأساسية بشكل مجاني للجميع، وخصوصاً خدمات التعليم والرعاية الصحية والإسكان وغيرها، وهي ذات نوعية جيدة.
  - تُقدم الاستحقاقات الأسرية في مملكة البحرين من خلال جهات متعددة وتحكمها تشريعات مختلفة ومن ذلك: التأمين ضد التعطل، العلاوات الاجتماعية على الرواتب، علاوة تحسين المستوى المعيشي، الضمان الاجتماعي، كفالة الأيتام والأرامل عن طريق المؤسسة الخيرية الملكية، بدل الاسكان، مخصص لذوي الاعاقة.
  - تتظافر الجهود الرسمية للارتقاء بالمكانة الاقتصادية للمرأة عن طريق تقديم القروض والتسهيلات إلى جانب التدريب والتأهيل، بالإضافة إلى التشريعات والقرارات الداعمة وإطلاق الخطة الوطنية لتنمية الأسر المحتاجة عام 2005.
  - لا تنحصر الجهود المبذولة في إطار تقديم الدعم بل يتعداها إلى تنمية الإنسان البحريني للرقي به على المستوى الاجتماعي من خلال المشاريع والبرامج والخدمات كالمراكز الاجتماعية الشاملة المخصصة لذوي الإعاقة والمسنين والخدمات التنموية من تدريب وتأهيل.
- **المرأة والتعليم:**
  - تعتبر البحرين من أوائل الدول في المنطقة التي أولت التعليم اهتماما مبكراً، حيث دخل التعليم النظامي للمرأة في عام 1928، وحققت المرأة نجاحاً كبيراً في جميع مستويات التعليم، وتسعى المملكة حالياً نحو تطوير نوعية التعليم وتوسيع مجالاته لتشمل برامج متطورة تلبي الاحتياجات التعليمية والتدريبية المتجددة والمتزايدة. وتشكل المرأة البحرينية النسب الأعلى من الحضور في جميع المراحل التعليمية وحتى الجامعية وهذه النسب تحققت بفعل البيئة التشريعية الداعمة والبرامج والمشاريع التي تم تنفيذها في المجال التعليمي ومنها، مشروع جلالة الملك لمدارس المستقبل، وبرنامج المنح الدراسية العالمية وغيرها من البرامج والتدابير التي ساهمت في تحقيق مملكة البحرين لمراكز متقدمة في المجال التعليم، وتشير الاحصائيات إلى أن نسبة الطالبات في مؤسسات التعليم العالي في المملكة ما مقداره (61%) في العام الدراسي(2011-2012)، كما بلغت نسبة خريجات التعليم العالي من الجامعات والمعاهد الحكومية (58%) في العام الدراسي(2010-2011).

- التعليم في مملكة البحرين إلزامي للمرحلتين الابتدائية والاعدادية حيث تمّ سنة 2006 إنشاء قسم خاص لمتابعة تنفيذ إلزامية التعليم لمن هم في سن الإلزام (6-15سنة)، ومتابعة المنقطعين عن الدراسة من نفس الفئة العمرية، والعمل على إعادة إلحاقهم بالتعليم.
- التعليم مجاني لجميع الطلاب البحرينيين وغير البحرينيين(من الجنسين) المنتظمين في المدارس الحكومية للمراحل الدراسية الثلاث (الابتدائية، الإعدادية والثانوية) للفئات العمرية (6-18 سنة) ، مع توفير الكتب الدراسية اللازمة مع بداية كل سنة دراسية مجاناً دون مقابل. وهناك معاهد خاصة لتعليم ذوي الاحتياجات الخاصة لكلا الجنسين مزوّدة بكل ما يحتاجه طلابها من خدمات. وقد قامت مملكة البحرين بجهود عديدة لتحسين وتعزيز الخدمات المقدمة لفئة ذوي الإعاقة تتمثل في دمج الطلبة من فئة ذوي الإعاقة للتعلم في المدارس الحكومية، كما أولت مملكة البحرين التعليم الفني والمهني والصناعي للمرأة اهتماماً بالغاً حيث تم تدشين مشروع تطوير التعليم الفني والمهني (التلمذة المهنية) في العام 2007 وإتاحة الفرصة للفتيات للالتحاق ببرامج المسار التجاري من التعليم الفني والمهني، كما تم الحاق الفتيات ببرامج دراسية لما بعد الثانوية (الشهادة الوطنية العليا HNC، الدبلوما الوطنية العليا HND).
- يوجد في مملكة البحرين 13 جامعة حكومية وخاصة واقليمية وأكبر تلك الجامعات هي جامعة حكومية، كما أسست كلية البحرين للمعلمين (BTC)، في عام 2008 بكادر اكاديمي بلغ 52 متخصصاً، 71% منهم من حملة الدكتوراة. وفي العام نفسه، أنشئت الحكومة بوليتكنك البحرين؛ لدعم النمو الاقتصادي وتوفير الخيارات الملائمة لسوق العمل من القوى العاملة البحرينية ذات الكفاءة في المجالات التطبيقية والمهنية والتقنية.
- إرساء منظومة للتعليم المستمر عوضاً عن منظومة محو الأمية المعتمدة سابقاً، كما وافقت على تطبيق القرار54/122 الصادر في جنيف عام 2000 بخصوص عقد محو الأمية وتعليم الكبار العالمي، التزامًا بما ورد في مقترح اليونسكو بشأن عقد محو الأمية الدولي (2003-2012)، ولم تقتصر الجهود على محو الأمية الأبجدية، بل تمتد لمحو الأمية الحاسوبية.

  وتسهيلا لتنفيذ هذه البرامج اتخذت المملكة عدد من الإجراءات المساندة ومنها:
  - فتح رياض أطفال لأبناء الأمهات الملتحقات بمراكز التكوين المستمر.
  - توفير المواصلات للدارسين والمعلمين وخاصة النساء منهم.
  - استحداث خدمة الإرشاد النفسي والتوجيه المهني في العام الدراسي 2007/2006.
  - تجريب مشروع محو الأمية المعجل على شكل دورات تدريبية مكثفة.
- تم تدشين برنامج تحسين أداء المدارس عام 2008 على 10 مدارس (خمس مدارس ذكور وخمس إناث) موزعة جغرافيا على المحافظات الخمس، ويتضمن البرنامج مجموعة من المشاريع التي تمكن القيادة المدرسية والتربوية وتطويرها، وتمكين المعلمين من الممارسات التربوية الحديثة من خلال أكاديميات التدريس، وتم رصد مؤشرات الإنجاز بغرض سد الفجوة بين الجنسين لتحقيق مبدأ المساواة وتكافؤ الفرص.

- **<u>المرأة والصحة:</u>**

- أولت مملكة البحرين اهتماماً كبيراً بالعنصر البشري وجعلته في مقدمة أولوياتها وذلك من خلال توفير أجود أنواع الخدمات الصحية وخدمات تحسين المستوى المعيشي للمواطنين البحرينيين بشكل مجاني، حيث تتبنى الخطط والاستراتيجيات العالمية التي تهدف إلى تحقيق أعلى مستوى من الرعاية الصحية لتعزيز الصحة بين الجنسين. كما تحظى المرأة بخدمات صحية خاصة بها تشمل خدمات الصحة الإنجابية وخدمات رعاية الحوامل وما بعد الولادة والفحص الدوري النسائي ورعاية المسنات والفحص قبل الزواج. مما ساهم إلى حد كبير في تحسن المؤشرات الصحية الخاصة بوفيات الأمهات والأطفال الرضع ومعدلات توقعات الحياة في مملكة البحرين وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وقد ارتفع متوسط توقع الحياة عند الولادة في المجتمع البحريني ارتفاعا ملموساً، حيث بلغ المعدل في عام 2012 م، 74.7 عامًا للرجل و 76.1 للمرأة، أما عن المعدل العام للجنسين فقد أرتفع إلى 75.3 عامًا مقارنة بـ 65.5 عامًا في عام 1970، و بذلك حققت مملكة البحرين ترتيب متقدم من خلال نتائج تحليل مؤشرات القياس الدولية وأصبحت في مصاف الدول المتقدمة في مجال تقديم خدمات الرعاية الصحية كماً ونوعاً.

- تم إطلاق مجموعة من الاستراتيجيات والخطط التي خصت المرأة بمجموعة من المبادرات نذكر منها: استراتيجية وزارة الصحة للفترة (2011-2014)، الخطة الوطنية للوقاية من الأمراض غير السارية (وتشمل أمراض القلب والشرايين وداء السكري والسرطان وأمراض الجهاز التنفسي المزمنة)، الاستراتيجية الصحية للمسنين في العام 2011، الاستراتيجية الوطنية للشباب (2010-2011)، استراتيجية تعزيز الصحة النفسية.

- **<u>المرأة والعنف:</u>**

- إن قانون العقوبات يجرم العنف بكل أشكاله، ووفقاً للقانون فإن اي فعل يرتكب من الزوج تجاه زوجته في اطار الاسرة ينتج عنه ضرر فانه يحق للزوجة المجني عليها اللجوء الى القضاء لمقاضاة الزوج وطلب الحكم بالعقوبة المقررة وفق القانون، كما أن قانون أحكام الأسرة (القسم الأول) قد حفظ حقوق المرأة عند التقاضي في الأمور الشرعية بما يحافظ على كيانها وكيان أبنائها، وقد حقق هذا القانون حماية كبيرة للمرأة منذ صدوره، كما وافقت السلطة التشريعية - من حيث المبدأ - على مشروع بقانون حماية الأسرة من العنف، ويتضمن هذا المشروع، فيما يتضمنه، تعريف للعنف وصوره وأشكاله ومفرداته.
- توجد في مملكة البحرين العديد من مراكز الإرشاد الأسري والرعاية التي تقدم خدمات عدة تساهم في معالجة المرأة المعنفة، ومنها: مركز دعم المرأة بالمجلس الاعلى للمرأة، ومكاتب الارشاد الاسري بالمراكز الاجتماعية، ودار الأمان التابعة لوزارة التنمية الاجتماعية، وقسم الخدمة الاجتماعية بإدارة المراكز الصحية، ومركز الدعم الاسري التابع للاتحاد النسائي البحريني، ومركز عائشة يتيم للإرشاد الاسري، ومركز أوال للمساعدة القانونية التابع لجمعية أوال النسائية، ومركز بتلكو لرعاية حالات العنف الأسري وهو مؤسسة أهلية، ومركز الايواء التابع لجمعية حماية العمالة الوافدة.
- تم افتتاح مركز حماية الطفل كجهة حكومية ومركزية تقدم خدماتها الصحية والنفسية والقانونية والأسرية للأطفال المتعرضين للعنف والاعتداء الجسدي أو النفسي والإهمال الأسري كما يعنى المركز بتقديم خدمات التقييم والتحقيق والعلاج والمتابعة للأطفال ضحايا الاعتداء الجسدي والإهمال.

- **<u>مشاركة المرأة في السلطة وصنع القرار:</u>**

- شغلت المرأة البحرينية مناصب قيادية منذ سبعينيات القرن الماضي، وتسارعت وتيرة شغلها لتلك المناصب مع بداية العهد الاصلاحي، وتوجد اليوم اربع نساء تشغل مناصب وزارية وهي وزيرة التنمية الاجتماعية، وزيرة الثقافة، وزيرة شئون الاعلام والامين العام للمجلس الاعلى للمرأة، وشغلت المرأة البحرينية منصب سفيرة لأول مرة في العام 1999 في دول مثل الولايات المتحدة الامريكية، المملكة المتحدة، جمهورية الصين الشعبية. كما شغلت المرأة مناصب اقليمية ودولية،حيث انتخبت امرأة بحرينية كرئيسة للجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الحادية والستين في العام 2006، وتشغل وظائف رئيسة في الامم المتحدة والجامعة العربية.
- أثبتت المرأة البحرينية جدارتها في جميع المناصب القيادية التي تتولاها، وسجلت إنجازا جديداً بتولي عدد من النساء لمنصب القضاء منذ العام 2006 بما في ذلك المحكمة الدستورية.
- كما يعتبر دعم مشاركة المرأة في عملية صنع واتخاذ القرار من الأهداف ذات الأولوية في مملكة البحرين نظراً لما يمثله من أهمية لتعزيز مركز المرأة البحرينية، حيث تم اعتماد منهجيات وبرامج عمل من شأنها ان تساهم في تحقيق هذا الهدف، وقد أطلق المجلس الأعلى للمرأة منذ العام 2002 حزمة من المبادرات والمشاريع وبرامج التدريب والتأهيل تهدف إلى تمكين المرأة في مجالات صنع واتخاذ القرار وبصورة خاصة في مجال التمكين السياسي وذلك لبناء وتنمية قدرتها لتبوء المناصب القيادية بالتعاون مع جهات اقليمية ودولية متخصصة في هذا المجال.
- وفي مجلس الشورى تم تعيين 4 نساء كعضوات فيه لأول مرة في العام 2000، لتصل الى عدد (11) عضوة في العام 2013 وبنسبة تقدر بـ 28%، وتشغل احدى العضوات منصب النائب الثاني للرئيس، كما استطاعت المرأة أن تشغل مقعد في مجلس النواب في عام 2006، وخاضت الانتخابات التكميلية لمجلس النواب في العام 2011 وتشغل اليوم 4 مقاعد فيه بنسبة 10%، وللمرأة البحرينية حضور لافت في أغلب اللجان النوعية الدائمة في مجلسي النواب والشورى
- فازت امرأة واحدة بالانتخاب في عضوية أحد المجالس البلدية.

- **المرأة والاقتصاد:**

- كفل دستور المملكة في 2002 حق المرأة كمواطنة دون تمييز في العمل على قدم المساواة مع الرجل، وتراعي القوانين الحقوق الخاصة بالمرأة العاملة وفق الاتفاقيات والمواثيق الدولية التي انضمت إليها المملكة، مع الأخذ في الاعتبار خصوصية المجتمع البحريني. وقد شهدت مملكة البحرين في العقود الماضية تطورات ايجابية لدور المرأة في الاقتصاد ومن المتوقع أن تزداد مشاركة المرأة في سوق العمل خلال السنوات القادمة بوتيرة أسرع، ويعزو هذا التطور إلى ارتفاع نسبة تعليم المرأة خاصة وأن عدد النساء الحاصلات على مؤهلات جامعية الآن يزيد عن عدد الرجال.
- دخلت المرأة البحرينية مجال ريادة الأعمال منذ الستينيات، كما تشير البيانات إلى تزايد اتجاه المرأة للعمل في القطاع الخاص. وتشيرالاحصائيات إلى ارتفاع نسبة مشاركة المرأة البحرينية في القوى العاملة خلال الفترة (1991-2010) من 19.4% إلى 33.5%. كما تبوأت المرأة البحرينية مناصب قيادية في شركات القطاع الخاص كرئيسة تنفيذية، وعضو مجلس ادارة. واستطاعت اربع نساء الفوز في انتخابات مجلس ادارة غرفة تجارة وصناعة البحرين في عام 2014. والجدير بالذكر أن المرأة البحرينية تمتلك 29% من عدد السجلات التجارية في المملكة في العام 2012.
- أطلقت المؤسسات الوطنية الرسمية وغير الرسمية والمعنية بتمكين المرأة في مملكة البحرين حزمة من المبادرات والمشاريع وبرامج التدريب والتأهيل تهدف إلى تمكين المرأة وتزويدها بالمهارات والتقنيات اللازمة لتكون قادرة على تأسيس أو إدارة مشاريع صغيرة أو الدخول في مجال ريادة الأعمال، كما عملت تلك الجهات بالشراكة والتحالف مع المجلس الأعلى للمرأة لاستكمال منظومة العمل الاقتصادي بتوفير مشاريع تقدم الخدمات الاستشارية والتسهيلات الداعمة لتحقيق الاستدامة لبرامج التمكين الاقتصادي للمرأة. والجدير بالذكر أن نموذج مملكة البحرين لريادة الأعمال يعتبر احد أهم النماذج الدولية الناجحة في المجال بشهادة المنظمات الاقليمية والدولية ويتم حالياً تعميم هذه التجربة اقليمياً. كما تم تعديل واستحداث عدد من التشريعات والخطط بما يصب في مصلحة المرأة البحرينية العاملة ويكفل لها مزيداً من الحقوق، نذكر أبرزها كالآتي: إصدار قانون الخدمة المدنية، وقانون العمل في القطاع الأهلي، وقانون قوات الأمن العام، وقانون السجل التجاري، وقانون الشركات التجارية.
- وفي العام 2010 تم تدشين مركز تنمية قدرات المرأة البحرينية "ريادات"، وهو مركز يوفر الحاضنات الاقتصادية المتكاملة التي تقدم كافة الخدمات الإدارية والاستثمارية والتدريبية والفنية والتقنية التي تحتاج إليها المرأة للدخول في مجال ريادة الأعمال، وافتتح رسميا في عام 2013. كما تم في نفس العام تدشين المحفظة المالية لصاحبة السمو الملكي الأميرة سبيكة بنت إبراهيم آل خليفة لدعم وتمويل النشاط التجاري للمرأة البحرينية، وهي احد المبادرات التي تقدم القروض وخدمات التمويل الميسر لرائدات الاعمال وتدار من قبل بنك الإبداع للتمويل متناهي الصغر، وبدعم من تمكين "صندوق العمل" واشراف ومتابعة من المجلس الأعلى للمرأة.

7. **إنجازات آخرى تحققت في مجال تعزيز المساواة وتمكين المرأة:**

- تم تنفيذ عدد من الدراسات والبحوث والتقارير التي تهدف إلى دراسة أوضاع المرأة البحرينية في كافة المجالات بما يتواكب مع متطلبات التنمية مثل: دراسة حول تأثير اتفاقية التجارة الحرة التي تم الانضمام لها في عام 2005 على وضع المرأة البحرينية، دراسة حول المرأة البحرينية في انتخابات 2006 الفرص والتحديات، دراسة أثر تطبيق قانون أحكام الأسرة "القسم الأول" في القضاء الشرعي في عام 2012، بالإضافة إلى إصدارات منها دليل اجراءات التقاضي امام المحاكم الشرعية، كما يتم بشكل مستمر تنظيم برامج التوعية والتدريب والتثقيف بالاتفاقيات الدولية والقوانين المحلية ذات الصلة المباشرة بشئون المرأة.
- أشهر في العام 2006 الاتحاد النسائي البحريني، ويعد الجهة المعنية بتمثيل الجمعيات النسائية المنضوية تحته.
- في العام 2008 اطلق مجلس التنمية الاقتصادية رؤية اقتصادية بعيدة المدى لمملكة البحرين 2030 تتمحور حول الوطن والمواطن، وتم وضع الاستراتيجية الاقتصادية الوطنية للفترة (2009-2014) على ثلاث محاور استراتيجية وهي: الاستراتيجية الحكومية، والاستراتيجية الاجتماعية، والاستراتيجية الاقتصادية، تؤكد هذه الاستراتيجية، على أن المملكة سوف تعمل على تحسين مشاركة المرأة في الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدني، بالإضافة إلى تعزيز دورها اقتصاديا واجتماعيا، خاصة في الوظائف القيادية.

ثانياً: أهم التحديات التي صادفت مملكة البحرين في مجال تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة منذ عام 1995

بالرغم من الإنجازات التي تحققت في مجال تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، الا انه توجد تحديات منها:

- التحديات التي واجهت مراحل إدماج احتياجات المرأة البحرينية في برنامج عمل الدولة، الامر الذي يتطلب المزيد من التعاون والتنسيق بين جميع القطاعات المعنية في الوزارات والمؤسسات الحكومية والقطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني، ومتابعة تفعيل تنفيذ النموذج الوطني لإدماج احتياجات المرأة ومقاربة احصائيات النوع في الهياكل التنظيمية لوزارات ومؤسسات الدولة ورصد الميزانيات والتخطيط من خلال متابعة تفعيل الميزانيات المستجيبة لاحتياجات المرأة.
- تفاوت تجاوب المؤسسات الرسمية والخاصة والأهلية في تضمين وتنفيذ بنود الخطة الوطنية لنهوض المرأة البحرينية في برامج عملهم.
- تعدد مصادر البيانات والمعلومات بحسب النوع بين الجهات الرسمية وغير الرسمية مما يصعب دقة عملية التعرف على المشكلات التي تواجهها المرأة البحرينية وتحليلها ووضع الحلول المناسبة لها، الامر الذي يؤكد على ضرورة الربط الالكتروني وإنشاء قاعدة بيانات موحدة تعتمد مقاربة النوع لرصد الواقع الاجتماعي والاقتصادي للمرأة البحرينية.
- لازال هناك عدد من التحديات الصحية الهامة التي تؤثر على صحة المرأة في مملكة البحرين ويأتي على قائمتها الإصابة بالأمراض غير المعدية وهي الداء السكري، وارتفاع ضغط الدم، والإصابة بالسرطان، ارتفاع نسبة الإصابة بفقر الدم الحديدي، وقد اتخذت وزارة الصحة عدداً من التدابير والإجراءات لمواجهة هذه التحديات سواء على مستوى العيادات أو الأدوية أو البرامج التعليمية، كما تواصل وزارة الصحة العمل على استمرار تحسين مستوى الخدمات الصحية المقدمة للمرأة كماً ونوعاً، وتعزيز برامج التوعية الصحية المواكبة لخطط التنمية الصحية والعمل على اتباع أنماط السلوك المعزز لصحة المرأة، ورفع الوعي بأهمية الفحص الدوري للنساء، والتوسع في برامج مكافحة الأمراض الوراثية الموجهة للجنسين و للمرأة بشكل خاص.
- بالرغم من جهود مملكة البحرين في مجال العنف ضد المرأة ومنها ما تمثل في إنشاء دور الإيواء، وتقديم الخدمات اللازمة فيها، والتوجه نحو استراتيجية الوقاية بشكل مكثف مع الاستمرار في استراتيجية العلاج والدعم. فإن الامر يتطلب ذلك تكثيف عمليات التوعية والتركيز على التدريب على السلوكيات الاجتماعية الإيجابية للجنسين ومنها سلوكيات التوافق الأسري، ومهارات إدارة الذات وإدارة الآخرين، بدءاً من مرحلة التعليم الأساسي، وذلك بالتنسيق والشراكة مع الجهات الأخرى ذات العلاقة ضمن شبكة اجتماعية وطنية لمكافحة العنف. ومن الأولويات الداعمة لهذا المجال السعي للإسراع في إصدار قانون بشأن حماية الأسرة من العنف.
- المحافظة على مستوى انتشار التعليم كماً وكيفاً في ظل النمو السكاني المطرد ومواجهة المستجدات التكنولوجية المتسارعة.
- غياب قانون احكام الأسرة (القسم الثاني)، وتبذل المساعي لتهيئة المجتمع لقبول هذا الشق من خلال التوعية بأهمية إصداره. كما نشير إلى إن هناك اقتراح بقانون تقدم به عدد من أعضاء مجلس النواب حالياً لإصدار قانون احكام الأسرة (القسم الثاني).

ثالثا: التطورات الدستورية والتشريعات التي طرأت في مجال تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

تم إصدار وتعديل عدد من **التشريعات** بما يضمن مزيد من الحقوق للمرأة البحرينية ومنها:

- **<u>على مستوى القوانين:</u>**
  - مرسوم بقانون رقم (24) لسنة 2002 بشأن التصديق على اتفاقية إنشاء منظمة المرأة العربية
  - اصدار قانون رقم (11) لسنة 2004 بشأن الفحص الطبي للمقبلين على الزواج من الجنسين، وإلزامية الفحص قبل الزواج مما ساهم في تخفيض نسبة الإصابة بأمراض الدم الوراثية إلى 7%.
  - تعديل قانون جوازات السفر: (بإلغاء المادة التي كانت تستلزم الحصول على موافقة الزوج لاستخراج جواز سفر الزوجة) اي بما يسمح للمرأة المتزوجة بطلب جواز سفر دون الحاجة إلى إذن من زوجها - 2005.

- تعديل القانون رقم (13) لسنة 2005 بتعديل بعض أحكام قانون الإثبات في المواد المدنية والتجارية الصادر بالمرسوم بقانون رقم (14) لسنة 1996 بما يكفل تسهيل وتيسير إجراءات إثبات مساهمة المرأة المالية في الانفاق الاسري أثناء فترة الزواج .
- تعديل قانون الإجراءات أمام المحاكم الشرعية بإضفاء صفة الاستعجال على قضايا الأحوال الأسرية - 2005
- اصدار قانون رقم (27) لسنة 2005 بشأن التعليم الذي حدد الإطار العام لأهداف والزامية ومجانية التعليم في البحرين .
- اصدار قانون رقم (3) لسنة 2005 بشأن التعليم العالي.
- اصدار قانون رقم (34) لسنة 2005 بإنشاء صندوق النفقة وكذلك تعديله بموجب قانون رقم (33) لسنة 2009 بما يضمن انتفاع أبناء المرأة البحرينية المتزوجة من أجنبي من الخدمات التي يقدمها صندوق النفقة شريطة إقامتهم في مملكة البحرين.
- قانون رقم (7) لسنة 2006 بالتصديق على الميثاق العربي لحقوق الإنسان، اذ تنص المادة الثالثة من الميثاق على أن الرجل والمرأة متساويان في الكرامة الإنسانية، والحقوق والواجبات، وتتعهد تبعاً لذلك كل دولة طرف باتخاذ كافة التدابير اللازمة لتأمين تكافؤ الفرص والمساواة الفعلية بين النساء والرجال في التمتع بجميع الحقوق الواردة في هذا الميثاق.
- مشروع بتعديل القانون رقم (18) لسنة 2006 بشأن الضمان الاجتماعي بما يضمن مساواة أبناء البحرينية المتزوجة بأجنبي مع البحرينيين في المساعدات الاجتماعية.
- قانون رقم (56) لسنة 2006 بالموافقة على انضمام مملكة البحرين إلى العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية
- قانون رقم (57) لسنة 2006 بإنشاء صندوق العمل، حيث ينص على أن يسعى الصندوق إلى تهيئة البيئة المناسبة لزيادة إدماج المرأة البحرينية في سوق العمل و المساهمة في إزالة المعوقات التي تحد من مشاركة المرأة في القوة العاملة
- قانون رقم (10) لسنة 2007 بالموافقة على انضمام حكومة مملكة البحرين إلى العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية
- اصدار القانون رقم (1) لسنة (2008) بشأن مكافحة الإتجار بالأشخاص.
- قانون رقم (6) لسنة 2008 بتعديل بعض أحكام المرسوم بقانون رقم (19) لسنة 1976 في شأن الأوسمة، من حيث منح الأوسمة المنصوص عليها في هذا القانون لكل من أسهم بشكل بارز وفعال في دعم المرأة وترسيخ مبادئ حقوق الإنسان وفي انضمام المملكة إلى المنظمات والهيئات الدولية المعنية بذلك.
- قانون رقم (3) لسنة 2009 بتعديل المادة (25) من قانون تنظيم معاشات و مكافآت التقاعد لضباط و أفراد قوة دفاع البحرين والأمن العام الصادر بالمرسوم بقانون رقم (11) لسنة 1976، إذا تزوجت الأرملة أو ماتت انتقل نصيبها إلى أبناء وبنات المتوفى المستحقين للمعاش بالتساوي فيما بينهم، فإن لم يوجد أحد منهم آل إلى صندوق التقاعد. وإذا انتقل نصيب الأرملة في المعاش إلى أبناء وبنات المتوفى أو آل إلى صندوق التقاعد بسبب زواجها ثم ترملت أو طلقت من زوجها الأخير، استردت نصيبها في المعاش طبقاً لأحكام هذا القانون ما لم تستحق معاشاً تقاعدياً عن زوجها الأخير بعد وفاته بما يعادل نصيبها في المعاش وإلا استردت الفرق.
- اصدار القانون رقم(19) لسنة 2009، بإصدار قانون أحكام الأسرة (القسم الأول) الذي ينظم العلاقات الأسرية في أمور الزواج وآثاره الشرعية والطلاق والحضانة.
- اصدار القانون رقم (35) لسنة 2009 بشأن معاملة زوجة البحريني غير البحرينية وأبناء المرأة البحرينية المتزوجة من غير بحريني معاملة المواطن البحريني في بعض الرسوم المقررة على الخدمات الحكومية الصحية والتعليمية ورسوم الإقامة.

- أمر ملكي رقم (46) لسنة 2009 بإنشاء المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان، نص على أن يراعى تمثيل المرأة في المؤسسة بشكل مناسب.
- وفي عام 2010 صدر القانون رقم (15) لسنة 2010 بالموافقة على تعديل الفقرة (1) من المادة (20) من اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة وفقا لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة في جلستها العامة (99) المنعقدة في 22 ديسمبر 1995 بالموافقة على تعديل الفقرة (1) من المادة (20) من الاتفاقية.
- اصدار القانون رقم (19) لسنة 2010 بتعديل المادة (80) من قانون التأمين الاجتماعي الصادر بالمرسوم بقانون رقم (24) لسنة 1976 ، والتي تنص على ان أبناء الابن وبناته وابناء البنت وبناتها اذا كان ابوهم متوفي او امهم متوفاة او توفى اي منهما بعد استحقاق المعاش ينتقل اليهم نصيب ابيهم او امهم بشرط ان يكون ابناء البنت المتوفاة وبناتها معتمدين في المعيشة على المؤمن عليه.
- مرسوم بقانون رقم (50) لسنة 2010 بتعديل بعض أحكام قانون الجمعيات والأندية الاجتماعية والثقافية والهيئات الخاصة العاملة في ميدان الشباب والرياضة والمؤسسات الخاصة الصادر بالمرسوم بقانون رقم (21) لسنة 1989، بنصه على مشاركة المرأة في المجال الرياضي بصورة عامة والأولمبي بصفة خاصة.
- قانون رقم (22) لسنة 2011 بالتصديق على اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.
- قانون رقم (28) لسنة 2012 بتعديل بعض أحكام قانون قوات الأمن العام الصادر بالمرسوم بقانون رقم (3) لسنة 1982، الذي قرر أن تعامل المرأة عضو قوات الأمن العام معاملة الموظفة المدنية فيما يتعلق بإجازة الرضاعة، وأن تمنح إجازة وضع براتب كامل مع العلاوات والبدلات من تاريخ الوضع وأن تمنح المرأة المسلمة عضو قوات الأمن العام التي يتوفى زوجها إجازة عدة وفاة براتب كامل مع العلاوات والبدلات .
- قانون رقم (36) لعام 2012 بإصدار قانون العمل في القطاع الاهلي بشأن سريان كافة الاحكام الواردة في القانون على النساء العاملات والعاملين من الذكور دون تمييز بينهم متى ما تماثلت اوضاع عملهم.
- قانون الطفل الصادر بالقانون رقم (37) لسنة 2012، ينص في المادة (32) على أن تلتزم الدولة بتقديم الدعم والمساندة لأسر الأطفال المعاقين لتمكينها من توفير الرعاية اللازمة لهؤلاء الأطفال في جميع النواحي المنصوص عليها في المادة السابقة. وكذلك كل طفل لأم بحرينية متزوجة من أجنبي.
- قانون رقم (4) لسنة 2013 بتعديل بعض أحكام المرسوم بقانون رقم (55) لسنة 2002 بشأن اللائحة الداخلية لمجلس الشورى، الذي أنشأ لجنة شئون المرأة والطفل تختص بدراسة مدى ملاءمة التشريعات النافذة ذات الصلة بالمرأة والطفل مع الاتفاقيات المصادق عليها، وكل ما يحال إليها من مشروعات القوانين واقتراحات القوانين وجميع الموضوعات ذات الصلة بالمرأة والطفل
- قانون رقم (18) لسنة 2013 بتعديل المادة التاسعة من القانون رقم (18) لسنة 2006 بشأن الضمان الاجتماعي رفع مبلغ المساعدة الاجتماعية الممنوحة للمنتفعين من أحكامه بما فيهم أفراد الأسر من الاناث والمطلقات والأرامل والمهجورات والبنات غير المتزوجات.
- مرسوم رقم (47) لسنة 2013 بإنشاء الهيئة العليا للإعلام والاتصال، ومن اختصاصاتها ضمان التزام وسائل الإعلام والاتصال بالاتفاقيات والمواثيق الدولية المتعلقة بتعزيز دور المرأة في المجتمع وحماية حقوق الطفل.
- أمر ملكي رقم (12) لسنة 2014 بتعديل المادة الثانية من الأمر الملكي رقم (14) لسنة 2011، بإنشاء وتنظيم اللجنة الوطنية لمتابعة تنفيذ النموذج الوطني بإدماج احتياجات المرأة في برنامج عمل الحكومة من حيث إضافة الوزارات ذات العلاقة بالموازنات والقوى العاملة في القطاع الحكومي والخاص والاقتصاد.

- **<u>على مستوى القرارات واللوائح والتعاميم الوزارية:</u>**

- في العام 2002 تم اصدار أمر وزاري بتشكيل لجنة تنسيق وتعاون مشترك بين وزارتي التربية والتعليم والصحة لوضع إستراتيجية لبرنامج وطني للصحة المدرسية في مملكة البحرين. وفي العام 2004 اعتماد هيكل تنظيمي

للبرنامج الوطني للصحة المدرسية يشمل خدمات ممرضات الصحة المدرسية وخدمات الصحة النفسية والبدء بتنفيذ برنامج خدمات ممرضات الصحة المدرسية و تدشين برنامج المدارس المعززة للصحة.

- قرار رقم (12) لسنة 2004 بشأن حق المرأة البحرينية في الانتفاع بالخدمات الإسكانية والذي يمنح بموجبه الحق للمرأة المطلقة والارملة بالتقدم بطلب للحصول على الخدمات الاسكانية.
- صدور لائحة تنظيم عمل المأذونين في العام 2007 بما يضمن ابرام عقد الزواج وفقا للأوضاع والشروط التي نص عليها القانون والتي حددت سن الزواج بـ (15) سنه للإناث و(18) سنة للذكور.
- قرار رقم (28) لسنة 2006 بشأن الضمان الاجتماعي بإضافة فئة الأرامل والمطلقات والمهجورات والمرأة غير المتزوجة إلى الفئات المستفيدة.
- قرار رقم (56) لسنة 2008 الذي ينص على احتساب توظيف كل بحرينية بمثابة اثنتين للتشجيع على توظيف المرأة البحرينية في سوق العمل.
- صدور تعميم عن وزارة المالية بشأن الاعتمادات واللوائح والتعليمات الخاصة بتنفيذ الميزانية العامة للدولة للسنتين الماليتين (2011-2012) تضمن بنداً خاصاً حول تطبيق مبدأ تكافؤ الفرص والميزانية المستجيبة لاحتياجات المرأة.
- قرار بشأن معاملة المرأة الدبلوماسية معاملة الرجل الدبلوماسي فيما يتعلق بالبدلات والعلاوات.
- تعديل وثيقة عقد الزواج بما يضمن للطرفين إدراج الشروط الخاصة بتنظيم مسائل الزواج بينهما في عقد الزواج وبصفة خاصة الشروط التي يجوز للمرأة تحديدها كالسكن والدراسة وعمل الزوجة والمشاركة المادية في الحياة الزوجية.
- قرار رقم (16) لسنة 2013 بشأن تحديد الأحوال والأعمال والمناسبات التي لا يجوز فيها تشغيل النساء ليلاً .
- قرار وزير العمل رقم (32) لسنة 2013 بشأن تحديد الأعمال التي يحظر تشغيل النساء فيها.
- قرار مجلس الوزراء رقم (77) لسنة 2013 باعتماد لائحة تحديد الرواتب والمزايا الوظيفية وضوابط استحقاقها للموظفين الخاضعين لقانون الخدمة المدنية فيما يخص بتعديل سياسة العلاوة الاجتماعية بمنحها بالفئة الثانية للموظفات المتزوجات أسوة بالموظفين المتزوجين، بما يضمن المساواة بين الرجل والمرأة في العلاوة عند الزواج.
- قرار مجلس الوزراء الموقر في جلسته المنعقد بتاريخ 19 يناير 2014 بإعادة صياغة ورفع تحفظات مملكة البحرين بما لا يخالف أحكام الشريعة الإسلامية على بعض بنود اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (السيداو) المشار إليها في المرسوم بقانون رقم 5 لسنة 2002، وقرار المجلس باتخاذ الاجراءات الدستورية والقانونية لإحالة مشروع قانون بهذا الخصوص إلى السلطة التشريعية،
- موافقة مجلس الوزراء الموقر بتاريخ 19 يناير 2014 على الاقتراح برغبة من السادة النواب بإنشاء مركز رياضي للمرأة.
- قرار مجلس الوزراء الموقر بتاريخ 11 يناير 2014 بالموافقة على مشروع قانون بتعديل بعض أحكام قانون الجنسية البحرينية لعام1963، بما يسمح بمنح الجنسية البحرينية لأبناء المواطنة المتزوجة من أجنبي ضمن شروط ومعايير محددة، وإحالة المشروع إلى السلطة التشريعية وفقاً للإجراءات الدستورية والقانونية.

رابعاً: الميزانيات المستجيبة لاحتياجات المرأة

- بدأت حكومة مملكة البحرين اعتبارا من دورة الميزانية في السنتين الماليتين 2011 و 2012 في إدخال مفهوم إعداد الميزانيات المستجيبة لاحتياجات المرأة خلال إعداد وتنفيذ الميزانية، واستمرت في تعزيز هذا المفهوم في دورات الميزانية اللاحقة.
- بدأت المرحلة الأولى لتطبيق مفهوم إعداد الميزانيات المستجيبة لاحتياجات المرأة من خلال تصميم وتطوير نماذج إعداد الميزانية المناسبة لحصر وتقدير الميزانيات المستجيبة لاحتياجات المرأة، وذلك من خلال التعاميم التي تصدرها

وزارة المالية لإعداد تقديرات الميزانية في بداية كل دورة ميزانية، بالإضافة إلى تقارير أداء تنفيذ الميزانية الذي يلخص مستويات الأداء الفعلي مقارنة بالميزانيات والأهداف المعتمدة لكل سنة مالية، كما تؤكد تلك التعاميم على الوزارات والجهات الحكومية لمراعاة إعداد ميزانياتها في إطار التوجهات التالية:

- القدر المخصص من مجمل الميزانية الذي يستهدف البرامج المخصصة للمرأة.
- تكافؤ الفرص فيما يتعلق بالتوظيف في الوزارة أو الجهة الحكومية (على سبيل المثال عدد النساء والرجال في المستويات الوظيفية المختلفة).
- المخصصات من الاعتمادات الموجهة لاحتياجات وأولويات المرأة من الخدمات المختلفة.
- المخصصات من الاعتمادات الموجهة إلى الخدمات المساندة التي تتطلبها أولويات العمل النسائي (على سبيل المثال تشجيع إنشاء الحضانات في الوزارات والجهات الحكومية).
- تكافؤ الفرص في المزايا المختلفة التي تقدمها الوزارات والجهات الحكومية كأوجه الإنفاق على الدعم، أو التدريب، أو التمكين الاقتصادي.

- في إطار الخطوات التنفيذية لهذا المفهوم قامت وزارة المالية بالتنسيق مع المجلس الأعلى للمرأة بالخطوات التالية:

- إعداد تعميم تقرير أداء تنفيذ الميزانية للسنة المالية 2013 والذي صدر بتاريخ 17 مارس 2014 وتضمن جداول تكافؤ الفرص، حيث ستقوم وزارة المالية بتجميعها ورفعها للمجلس الأعلى للمرأة.
- موافاة المجلس الأعلى للمرأة بصيغة التعليمات والنماذج المقترح ادراجها ضمن تعميم إعداد الميزانية للسنتين الماليتين 2015 و 2016
- التواصل مع فرق العمل المعنية في المجلس الأعلى للمرأة لتنسيق خطوات العمل لتطوير مفاهيم الميزانية المستجيبة لاحتياجات المرأة.

خامساً: آليات الحوار بين الحكومة والمجتمع المدني

تتجلى الآليات المذكورة أساسا، فيما قام به المجلس الأعلى للمرأة من حيث:

- توقيع المجلس والاتحاد النسائي البحريني مذكرة تفاهم تنص على تحقيق مبادئ الشراكة من خلال التعاون والتنسيق بين الطرفين في مجالات النهوض بالمرأة البحرينية وتمكينها من المشاركة في عملية التنمية، ونشر الوعي بأهمية مشاركة المرأة بصورة فاعلة في الحياة العامة.
- إنشاء لجنة التعاون بين المجلس والجمعيات واللجان النسائية ولجان المرأة ومجالس ادارة العمل النسائي في مؤسسات المجتمع المدني، تهدف الى تعزيز التعاون في تنفيذ البرامج والمشاريع المشتركة الموجهة للمرأة والعمل على نقل احتياجات المرأة البحرينية إلى الجهات الرسمية من خلال المجلس الأعلى للمرأة ليقوم بدوره في السعي لدى تلك الجهات لحل المشكلات وإزالة العقبات التي تواجه.

سادساً: أوجه التعاون المحلي والاقليمي والدولي

- حققت مملكة البحرين شراكات فاعلة على الأصعدة الدولية والإقليمية والمحلية مما عزز انضمامها ودخولها في اتفاقيات دولية وتوقيعها لمذكرات تفاهم ساهمت بالدفع في عجلة تعزيز التنمية الوطنية المستدامة، خصوصاً وأن الاتفاقيات الدولية بعد الانضمام إليها، تصبح قانوناً وطنياً. فعلى الصعيدين الدولي والإقليمي، تم التصديق على اتفاقية الأمم المتحدة الخاصة بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة (2011). كما وقع المجلس الأعلى للمرأة مذكرات تفاهم مع كل من برنامج الخليج العربي للتنمية AGFUND (2009) واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) ومؤسسة دبي للمرأة (2010) ولجنة شئون المرأة في دولة الكويت (2011) واتفاق عمل مع برنامج الامم المتحدة للتنمية الصناعية UNIDO (2012).
- أما على الصعيد المحلي فقد تم التوقيع على عدد من مذكرات التفاهم واتفاقيات التعاون مع مؤسسات الدولة الرسمية والقطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني وذلك بهدف تفعيل آليات التعاون المشترك، وتحقيق الشراكة مع هذه الجهات في مراحل إعداد ومناقشة التقارير الدولية من أجل أن تعكس هذه التقارير ما حققته المملكة من إنجازات وما تواجهه من تحديات على جميع الأصعدة.

الباب الثاني: التقدم المحرز في تنفيذ مجالات الاهتمام الحاسمة في منهاج عمل بيجين (الانجازات والتحديات)

نعرض في هذا الباب أولاً الانجازات المتحققة، وثانيا النتائج المتحققة، وثالثا العقبات والتحديات الرئيسية، وذلك في معظم مجالات الاهتمام الحاسمة في منهاج عمل بيجين، ثم يستعرض الازمة الاقتصادية والمالية العالمية وأثرها على المرأة.

1. المرأة والفقر

أولاً: الانجازات المتحققة:

أ- <u>التدابير القانونية:</u>

- صدر القانون رقم (3) لسنة 2009 بتعديل المادة (25) من قانون تنظيم معاشات ومكافآت التقاعد لضباط وأفراد قوة دفاع البحرين والأمن العام الصادر بالمرسوم بقانون رقم (11) لسنة 1976 حيث تضمن هذا القانون، على سبيل المثال، في مادته الأولى استبدالا للمادة (25) من قانون تنظيم معاشات ومكافآت التقاعد لضباط وأفراد قوة دفاع البحرين والأمن العام بما يضمن حق أبناء وبنات الأرملة في انتقال نصيبها إليهم عند زواجها من غير والدهم المتوفى أو عند موتها من ناحية، ومن ناحية أخرى فقد ضمن حقها في استرداد نصيبها في المعاش إذا انتقل إلى أبناء وبنات المتوفى أو إلى صندوق التقاعد بسبب زواجها ثم ترملت أو طلقت من زوجها الأخير.
- صدر القانون رقم (33) لسنة 2009 بتعديل بعض أحكام القانون رقم (34) لسنة 2005 بإنشاء صندوق النفقة.
- صدر القانون رقم (19) لسنة 2010 بتعديل بعض أحكام قانون التأمين الاجتماعي الصادر بالمرسوم بقانون رقم (24) لسنة 1976، حيث جاء تعديل هذه المادة ليساوي أبناء وبنات الابن المتوفى وأبناء وبنات البنت المتوفاة على أن يكونوا معتمدين في معيشتهم على المؤمن عليه.
- قرار رقم (39) لسنة 2010 بشأن تنظيم مزاولة النشاط الإنتاجي من المنزل (المنزل المنتج).
- قرار رقم (54) لسنة 2011 بشأن تعديل جداول الرواتب في الخدمة المدنية.
- قرار رقم (55) لسنة 2011 بشأن منح علاوة تحسين مستوى معيشي لبعض موظفي الخدمة المدنية.
- مرسوم رقم (84) لسنة 2011 بإنشاء الصندوق الاجتماعي الوطني.
- قرار رقم (41) لسنة 2012 بشأن شروط وضوابط الأسرة البديلة لكفالة المسن.
- صدور قرار رقم (16) لسنة 2013 بمنح علاوة تعليم أو تأهيل أو رعاية ذوي الإعاقة.
- قرار مجلس الوزراء رقم (77) لسنة 2013 باعتماد لائحة تحديد الرواتب والمزايا الوظيفية وضوابط استحقاقها للموظفين الخاضعين لقانون الخدمة المدنية فيما يخص بتعديل سياسة العلاوة الاجتماعية بمنحها بالفئة الثانية للموظفات المتزوجات أسوة بالموظفين المتزوجين، بما يضمن المساواة بين الرجل والمرأة في العلاوة عند الزواج.
- قرار مجلس الوزراء بتاريخ 26 يناير 2014 تخصيص عدد مقدر من الوحدات الإسكانية لفئة المطلقات والأرامل وغير المتزوجات في المشاريع الإسكانية بحسب ظروف كل حالة.
- في ابريل عام (2014) وافق مجلس الوزراء على اقتراح نيابي بعدم حرمان الزوج من علاوة الغلاء في حال امتلاك زوجته سجلاً تجارياً.

ب- <u>السياسات والاستراتيجيات والخطط:</u>

- حق المرأة البحرينية في الحصول على قرض من أحد البنوك التجارية في البلاد أسوة بالرجل ووفق نفس الشروط، وتجدر الإشارة إلى وجود بنوك تنموية تدعم المشاريع المتناهية للصغر وهي كالتالي:
  - بنك البحرين للتنمية الذي تم تأسيسه في عام 1991 وهو مؤسسة مالية وتنموية متخصصة في تمويل وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مملكة البحرين.

- بنك الإبداع، الذي تأسس في فبراير 2009، يهدف لدعم المشاريع المتناهية الصغر والأسر ذوي الدخل المحدود من ربات البيوت والشباب.
- بنك الأسرة الذي تم تأسيسه في 2010: يوفر خدمات مبتكرة في مجال التمويل متناهى الصغر وتوفير فرص العمل والتوظيف الذاتي للأفراد وتعزيز مشاركة المرأة في التنمية المجتمعية وسد الفجوة النوعية في الحصول على التمويل والقروض بين الذكور والإناث.

ج- <u>الاجراءات والبرامج والمشاريع الوطنية:</u>

- تدشين برنامج "خطوة" للمشروعات المنزلية سنة 2013، وذلك امتدادا لمشروع الأسر المنتجة.
- رفع الميزانية الخاصة بالضمان الاجتماعي.
- إنشاء صندوق الضمان الاجتماعي للأسر المحتاجة التي ليس لها مصدر دخل كاف تعتمد عليه في معيشتها ومنها الأسرة، الأرامل، المطلقات، المهجورات، كبار السن، أسر المسجونين، العاجزين عن العمل، الإعاقة، البنت غير المتزوجة، الولد، اليتيم.
- تدشين المرحلة الاولى لمشروع مساكن الذي يمنح حق الانتفاع دون التملك للخدمة الاسكانية للمرأة التي لا تنطبق عليها شروط الانتفاع من الخدمات الاسكانية.
- في سنة 2012، تم منح حق الانتفاع للمرأة البحرينية العازبة والمطلقة و الأرملة غير الحاضنة أو الحاضنة لأبناء غير بحرينيين من خلال تعديل قرار الإسكان باستحداث الفئة الخامسة.
- تمنح علاوة تحسين مستوى معيشي للمستحقين من موظفي الدولة.

ثانياً: النتائج المتحققة:

- ارتفع الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية إلى 12,328.2 ديناراً بحرينياً في عام 2013 بعد أن كان 11,530.5 ديناراً بحرينياً في عام 2012، أي بزيادة نسبتها 6.9%.
- ارتفع معدل نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي بالأسعار الجارية ليصل إلى 9,311.0 دينارا بحرينيًا في عام 2012 بعد أن كان 9,138.4 دينارا بحرينيًا في عام 2011، أي بزيادة نسبتها 1.9%.
- بلغ عدد الأسر المستفيدة من برنامج الدعم المالي (علاوة غلاء المعيشة) 110135 أسرة وبنسبة 4.8% للنساء و14.5% للرجال من اجمالي سكان مملكة البحرين حتى ابريل 2014.
- بلغ عدد المستفيدين من المساعدات الاجتماعية ما مقداره 16457 مستفيد، وبنسبة 1.73% من النساء و1.15% من الرجال مقارنةً بإجمالي سكان مملكة البحرين حتى ابريل 2014.

2. المرأة والتعليم

أولاً: الانجازات المتحققة:

أ- <u>التدابير القانونية:</u>

- عطفا على القانون رقم (35) لسنة 2009 -المذكور في الباب الاول من هذا التقرير- بخصوص بعض الرسوم المقررة على الخدمات الحكومية <u>التعليمية</u> تتم معاملة زوجة البحريني غير البحرينية وأبناء المرأة البحرينية المتزوجة من غير بحريني نفس معاملة المواطن البحريني.
- مرسوم بقانون رقم (12) لسنة 1986 بإنشاء وتنظيم جامعة البحرين المعدل بالمرسوم بقانون رقم (18) لسنة 1999.
- مرسوم رقم (65) لسنة 2008 بإنشاء وتنظيم كلية البحرين التقنية (بوليتكنك البحرين)، إذ تتولى الكلية تقديم البرامج التعليمية والتدريبية المواكبة للتوجهات الاقتصادية للمملكة واحتياجات سوق العمل.

ب- السياسات والاستراتيجيات والخطط:

- ركز المجلس الاعلى للمرأة في الخطة الوطنية لنهوض المرأة البحرينية (2013- 2022) من خلال أثر التعلم مدى الحياة على التمكين المعرفي للمرأة، وتطوير كفاءتها وممارساتها الانتاجية بما يعزز قدراتها التنافسية في المجتمع واستدامة مشاركتها في برامج التنمية (الاقتصادية والاجتماعية) من خلال تأسيس آليات نقل وادارة المعرفة.
- راعت الرؤية الاقتصادية لمملكة البحرين 2030 تحقيق الطموحات على المستوى الوطني دون أدنى تمييز بين الرجل والمرأة، ومنها تلك التي ركزت على التعليم:
  - إعطاء الجميع فرصاً متكافئة للحصول على التعليم.
  - حصول البحرينيين على أعلى مستوى ممكن من التعليم يستطيعون من خلاله مواصلة الحصول على المهارات المطلوبة؛ لتحقيق طموحاتهم.
- تم تدشين والبدء في تنفيذ الإستراتيجية الوطنية للاشخاص ذوي الأعاقة (2011-2015)، وتناولت الإستراتيجية عدد من المحاور منها محور التربية والتعليم.

ج- الاجراءات والبرامج والمشاريع الوطنية:

- طرحت وزارة التربية والتعليم مقرر خدمة المجتمع، وهو مقرر إلزامي لاجتياز المرحلة الثانوية للبنين والبنات معاً.
- تعمل وزارة التربية والتعليم على استمرار:
  - التوسع في التعليم و التدريب الفني و المهني للفتيات بما يتناسب و احتياجات سوق العمل.
  - تحديث الخطط و المناهج الدراسية بما يتلاءم مع مقاربة النوع الاجتماعي.
  - توعية المرأة بالتخصصات المهنية المتطورة التي تتلاءم مع متطلبات سوق العمل.
  - تدريب المعلمين من الجنسين، ورفع كفاءاتهم تماشياً مع التكنولوجيا الحديثة.
  - تعزيز التوجه نحو دمج ذوي الاحتياجات الخاصة من الجنسين، وإدماجهم في التعليم النظامي ما أمكن.

ثانياً: النتائج المتحققة:

- بلغت نسبة الفتيات في المرحلتين الابتدائية والإعدادية والثانوية (50%) مقارنة بالفتيان خلال العام الدراسي (2012-2013)، مما يعكس التجانس في السكان الرجال والنساء ووجود تكافؤ للفرص في التعليم.
- خلال الفترة الزمنية (2001-2010) وبحسب بيانات التعداد العام للسكان، انخفضت نسبة أمية المرأة والرجل(15 سنة فأكثر) خلال العشر سنوات الماضية، فبلغت هذه النسبة بين الشباب (15-24 سنة) من(0.8%) الى(0.3%) بالنسبة للمرأة ومن (0.7%) الى (0.4%) بالنسبة للرجل، وللفئة العمرية(24 سنة فأكثر) فقد انخفضت من(7.5%) الى (3.2%) بالنسبة للمرأة ومن (17.0%) الى(9.3%) بالنسبة للرجل.
- تشكل المرأة البحرينية النسب الأعلى من الحضور في جميع المراحل التعليمية وحتى الجامعية في مملكة البحرين فقد بلغت نسبة خريجات جامعة البحرين في التخصصات المختلفة من العام الجامعي 2008 / 2009 73.27% من مجموع الخريجين، وارتفعت هذه النسبة إلى 74.56% في العام الجامعي 2009 / 2010م.
- بلغت نسبة خريجات التعليم العالي من الجامعات والمعاهد الحكومية من اجمالي الخريجين للعام الدراسي (2010-2011) ما مقداره (57.69%) تقريبا، متفوقات بذلك من ناحية العدد على الخريجين اللذين شكلوا (42.31%) من خريجي تلك الجامعات.
- تفوقت الطالبات -وبشكل ملحوظ- على الطلاب في حصولهن على المنح والبعثات الدراسية، حيث بلغت نسبة الطالبات الحاصلات على هذه المنح والبعثات (69.39%) للعام الدراسي (2007-2008) مقابل (30.61%) فقط للطلاب. وبالرغم من الانخفاض البسيط في هذه النسبة خلال العام الدراسي (2011-2012)، الا ان الطالبات ما زلن يشكلن النسبة الاكبر في حصولهن على المنح والبعثات الدراسية، ويؤكد ذلك ان متوسط الفجوة بين الجنسين بلغت (37.51%) تقريبا خلال الاعوام الدراسية (2007-2012).

- تشكل الطالبات المسجلات في مرحلة التعليم الاساسي ما يعادل 50.2 % من إجمالي عدد الطلبة المسجلين في العام الدراسي 2013/2012.
- ارتفع عدد الطالبات المسجلات بالمدارس الخاصة إلى 25754 طالبة من إجمالي عدد الطلبة البالغ عددهم 56078 للعام الدراسي 2010/2009 م بعد أن كان عددهن 23951 طالبة من إجمالي طلبة المدارس الخاصة والبالغ عددهم 52137 وذلك للعام الدراسي 2009/2008 م.
- بلغت نسبة البحرينيات الحاملات للشهادة الثانوية فأعلى ما مقداره (57.79%) عام 2010 وبنسبة زيادة مقدارها (11%) تقريبا مقارنة بالعام 2001. فيما بلغت نسبة الحاملين للشهادة الثانوية فأعلى ما مقداره (57.30%) بنسبة زيادة مقدارها (9%) تقريبا مقارنة بالعام 2001. وبذلك يتضح بان نسبة زيادة الحاملات للشهادة الثانوية فأعلى قد فاقت نسبة زيادة الرجل بـ(2%) تقريبا في الفترة الزمنية (2001-2010).
- ارتفع عدد الطالبات المسجلات بمعهد البحرين للتدريب إلى 1765 طالبة من إجمالي عدد الطلبة البالغ عددهم 3560 للعام الدراسي 2013/2012 م بعد أن كان عددهن 1609 طالبة من إجمالي طلبة معهد البحرين للتدريب والبالغ عددهم 3301 وذلك للعام الدراسي 2012/2011 م.
- عدد الطالبات اللواتي تم إعادتهن إلى المقاعد الدراسية منذ العام 2009/2008 حتى العام الدراسي 2013/2012: 120 طالبة
- بلغت المدارس المطبقة للنظام تطوير التعليم الفني والمهني (المسار التجاري للفتيات) 4 مدارس.
- بيّن التقرير العالمي لرصد التعليم للجميع للعام 2010م الصّادر عن اليونسكو أن مملكة البحرين قد حقّقت نتائج مشرفة للعام الثالث على التوالي في جميع المؤشرات والتي تلخص باختصار:EDI وهي كما يلي:
  - نسبة تمدرس عالية في المرحلة الابتدائية وهي تناهز (100%).
  - نسبة عالية من المساواة بين الجنسين (97%).
  - نسبة تسرب منخفضة وأقل من (0,4%).

ثالثاً: العقبات والثغرات والتحديات الرئيسية:

- السعي إلى تضييق الفجوة بين الجنسين في نسب الحاصلين على الدكتوراه فما فوق.
- الاستمرار في المحافظة على نسبة انتشار التعليم، والحفاظ على جودته ونوعيته.

3. المرأة والصحة

أولاً: الانجازات المتحققة:

أ- <u>التدابير القانونية:</u>

- عطفا على القانون رقم (35) لسنة 2009 -المذكور في الباب الاول من هذا التقرير- بخصوص بعض الرسوم المقررة على الخدمات الحكومية <u>الصحية</u> تتم معاملة زوجة البحريني غير البحرينية وأبناء المرأة البحرينية المتزوجة من غير بحريني نفس معاملة المواطن البحريني.
- إصدار القانون رقم (38) لسنة 2009 بإنشاء الهيئة الوطنية لتنظيم المهن والخدمات الصحية.
- مرسوم رقم (5) لسنة 2013 بإنشاء المجلس الأعلى للصحة.
- قرار وزير الصحة رقم (1) لسنة 1995 بشأن تنظيم مهنة الشعاعيات "فحص وعلاج" الذي حدد اشتراطات السلامة في مركز الفحص الإشعاعي مقررا أنه في حالة تصوير النساء من المستحسن أن يكن في العشرة الأيام الأولى من الدورة الشهرية عدا الحالات التي ينصح بها الطبيب المعالج، وناصا على أنه يجب عدم تعريض المرأة الحامل وخاصة في الأشهر الأولى من الحمل للأشعة المؤينة إلا في الحالات الضرورية وبعد استشارة الطبيب المعالج.

ب- السياسات والاستراتيجيات والخطط:

- تبنى المجلس الاعلى للمرأة في الخطة الوطنية لنهوض المرأة البحرينية (2013- 2022) أثر جودة الحياة وذلك من خلال الارتقاء بجوانب حياة المرأة الصحية والبيئية والاجتماعية والنفسية وتمكين المرأة من التمتع بحياة كريمة وآمنة في جميع مراحلها العمرية وتعزيز السلامة الصحية والنفسية من خلال متطلبات تحسين جودة حياة المرأة.
- في العام 2010 تم وضع إستراتيجية وزارة الصحة 2011-2014 ضمن برنامج الحكومة والتي اشتملت على ستة أهداف استراتيجية، وعدد من المبادرات التي خصت المرأة، ومنها، التوسع في خدمة الفحص الدوري للنساء.
- في العام 2009م تم اطلاق استراتيجية تعزيز الصحة النفسية.
- في العام 2009م تم اطلاق الاستراتيجية الوطنية للشباب (2010-2011) والتي تشمل صحة الشباب والمراهقين.
- في 2011م تم اعتماد الخطة الوطنية للوقاية من الأمراض غير السارية ومكافحتها منبثقة من إطار عمل منظمة الصحة العالمية وإلتزاما من المملكة بالإعلان السياسي الصادر عن الأمم المتحدة في سبتمبر 2011م.
- في 2011 تم اعتماد الإستراتيجية الصحية للمسنين وخطتها التنفيذية المرتبطة بمؤشرات أداء محددة.
- تم إنشاء لجنة الحق في الصحة بوزارة الصحة تتولى مهام مراجعة استراتيجات وسياسات وزراة الصحة وضمان توفير حقوق المرضى والعدالة والمساواة في تقديم الخدمات الصحية.
- تم تشكيل لجان خاصة في وزارة الصحة للنهوض بصحة المرأة في مجالات مختلفة كلجنة حماية المرأة من العنف, لجنة الفحص الدوري للمرأة وكذلك لجنة الصحة النفسية ولجنة الاحتياجات الخاصة ولجنة مكافحة الأمراض غير المعدية ولجنة صحة المراهقين. وقد وضعت هذه اللجان استراتيجيات ودلائل إرشادية للتعامل مع الحالات مبنية على البراهين العلمية.

ج- الاجراءات والبرامج والمشاريع الوطنية:

- تطبيق نظام الملف الإلكتروني في جميع المراكز الصحية والمستشفيات الحكومية. (مشروعI-Seha)
- استمرار تقديم خدمات متميزة لرعاية النساء في فترة الحمل من فحوص دورية و تطعيم، وإمداد جميع النساء بالأدوية اللازمة للوقاية من فقر الدم و هشاشة العظام مجانا. وتقديم خدمة فحص النساء الحوامل بالأشعة فوق الصوتية و ذلك لضمان صحة الأم و الجنين.
- إفتتاح خمس عيادات للتغذية وعلاج السمنة على مستوى المحافظات بالمملكة. و بلغت نسبة النساء المستفيدات من هذه الخدمة 84% من جملة المراجعين.
- تم افتتاح عيادات الأمراض المزمنة في جميع المراكز الصحية والتي تعني بتقديم العلاج والمتابعة للمرضى المصابين بالأمراض المزمنة من خلال تطبيق دلائل منظمة الصحة العالمية.
- تخصيص عيادة لمساعدة المدخنين من الجنسين على الإقلاع حيث يتم توفير مختلف علاجات الإقلاع عن التدخين مجانيا. وبلغت نسبة الإناث المستفيدات من العيادة11% في العام 2013.
- تقدم وزارة الصحة خدمات متميزة للمسنين عن طريق الوحدات المتنقلة للمسنين لتوفير الخدمات الاجتماعية والصحية المنزلية، حيث بلغ عدد المسنات المستفيدات لعام2013 لهذه الخدمة 55.27 % من إجمالي عدد المسنين المسجلين بالخدمة . كما تم تنفيذ برنامج الفحص الشامل للمسنين بدور رعاية الوالدين حيث بلغ عدد المسنات المستفيدات لعام 2013 من البرنامج 55,89 % . وبرنامج الأجهزة المعينة للمسنين بالمنزل حيث بلغ نسبة المسنات المستفيدات لعام 2013 من البرنامج 85% .
- تم إفتتاح مركزين للصحة المدرسية يقدمان خدمات صحية ونفسية ويتعامل مع الحالات المحولة من المدارس والتي تعاني من مشاكل نفسية أو صعوبات في التعلم أو النطق ويعمل بالمركز طاقم متخصص من وزارة الصحة ووزارة التربية والتعليم. وبلغت عدد الزيارات لمركز خدمات الصحة المدرسية منذ ان باشر العمل في سبتمبر2007 الى مارس 2014 (7043) حالة منها (1105)حالة جديدة، كما بلغت نسبة الفتيات المستفيدات من خدمات الصحة المدرسية 50% من إجمالي المراجعين.

- تم إفتتاح عيادات للصحة النفسية بمراكز الرعاية الأولية حيث بلغت نسبة الإناث المستفيدات من خدمات الصحة النفسية 72 % من جملة المراجعين للعيادة في العام 2013م.
- توفير أدوية علاج الأمراض غير السارية بجميع المراكز الصحية.
- تم تشغيل مراكز للعلاج الطبيعي والتأهيلي في المحافظات الخمس.
- تنفيذ ورش عمل دورية للمقبلين على الزواج تتناول مهارات التواصل والتعامل وما يحتاجه الزوجين من مهارات في بداية حياتهم الزوجية.
- افتتاح عيادة الصحة الجنسية متخصصة لعلاج المشاكل الجنسية بالرعاية الأولية. حيث بلغت نسبة النساء المستفيدات من الخدمة 36% والجدير بالذكر أن النسبة المتبقية والتي تمثل 64% للرجال استفادت منها المرأة بشكل غير مباشر حيث أن جميع المراجعين من الرجال تم طلب حضور الزوجة.
- تنفيذ الحملة الوطنية للكشف المبكر عن عوامل الخطر المؤدية للإصابة بالأمراض غير السارية (أحمي قلبك)، وتشمل هذه الحملة فحص العاملين في القطاعات الحكومية والخاصة من قبل فريق صحي مكون من أطباء وممرضين ومثقفين صحيين، وتشمل الفحوصات فحص السكر وضغط الدم والوزن والطول والدهون. كما تشمل الحملة إعطاء الإرشادات والتثقيف الصحي وتوجيه العاملين للمراكز الصحية، وقد بلغت نسبة النساء المستفيدات من هذه الحملة 46% من النساء من جملة المفحوصين حتى نهاية ديسمبر 2013 ولا زالت الحملة مستمرة.
- إفتتاح عيادات مجانية للكشف المبكر للعوامل الخطرة المؤدية للإصابة بالأمراض غير السارية في المراكز الصحية. حيث بلغت نسبة النساء67% من جملة المفحوصين بالكشف المبكرفي هذه العيادات العام 2013م.
- إفتتاح عيادات مجانية لصحة المرأة في الفئة العمرية 20-65 سنة بكافة المراكز الصحية لتقدم خدمات الفحص المبكر لسرطان الثدي وعنق الرحم. حيث بلغت نسبة النساء في الفئة العمرية من 25 سنة الى 65 سنة اللاتي خضعن للفحص الإكلينيكي 18% من جملة النساء المفحوصين بالعيادة بينما خضع 3% من النساء لفحص الماموغرام.
- توفير مجموعة من الخدمات التشخيصية المجانية والأجهزة الحديثة بالمراكز الصحية للكشف عن أورام الثدي ومن اهمها الكشف بإستخدام أشعة الماموجرام .
- تخصيص عيادة لأمراض الثدي بالرعاية الثانوية.
- إفتتاح مركز أمراض الدم الوراثية.
- إدخال تطعيمات جديدة على جدول التطعيمات الوطني وتشمل تطعيم الروتا فايروس والنيموكوكال.
- جاري العمل على دراسة إدخال تطعيم الوقاية من سرطان عنق الرحم (HBV) للفتيات عمر 16 سنة.
- استمرت خدمات الإرشاد والمشورة للمقبلين على الزواج حيث تتم خدمات الفحص لجميع المقبلين على الزواج في مملكة البحرين، كما تستمر وزارة الصحة بالتعاون مع الجمعية الأهلية لأمراض الدم الوراثية في برنامج فحص الدم لطلاب الصف الثاني الثانوي، في جميع المدارس الحكومية والمدارس الخاصة.
- تم العمل على مبادرات لإدماج الصحة النفسية بالرعاية الأولية.
- يساهم قسم الخدمة الإجتماعية بإدارة المركز الصحية التابعة لوزارة الصحة بتقديم العون والإرشاد النفسي والإجتماعي للمرضى المحولين من قبل الاطباء.

ثانياً: النتائج المتحققة:

- ارتفع متوسط توقع الحياة عند الميلاد إلى 75.3 في عام 2011م لكلا الجنسين (74.7 سنة للذكور و 76.1 سنة للإناث)، مقارنة بـ 74.6 في عام 2010.
- أرتفع عدد المستشفيات الخاصة من 13 عام 2008 إلى 15 عام 2012 بالإضافة إلى العديد من العيادات والمجمعات المراكز الطبية.

- يعتبر القطاع الصحي من أكبر القطاعات التي تستوعب العمالة النسائية الوطنية (بعد قطاع التعليم) إذ تمثل النساء 73.4% (نسبة النساء البحرينيات العاملات في وزارة الصحة إلى جملة القوى العاملة النسائية في الوزارة) عام 2012م.
- ارتفع عدد المراكز الصحية في عام 2013 إلى 26 مركزا صحيا موزعة على المحافظات الخمس، وجاري العمل على إفتتاح مركزين صحيين في النصف الثاني من 2014 وذلك ضمن خطة الحكومة لإنشاء مركز صحي لكل 20,000 نسمة. وقد تم إدخال خدمات رعاية الأمومة والطفولة في جميع المراكز الصحية.
- حققت البحرين تقدما ملحوظا في مجال صحة الإمهات والأطفال حيث إرتفع متوسط توقع الحياة عند الولادة في المجتمع البحريني ارتفاعا ملموسا، حيث بلغ المعدل في عام 2012، 74.7 عامًا للذكر و76.1 للأنثى، أما عن المعدل العام للجنسين فقد أرتفع إلى 75.3 عامًا مقارنة بـ 65.5 عامًا في عام 1970.
- انخفض كل من معدل وفيات الأجنة حول الولادة إلى 9 لكل ألف مولود عام 2012 مقارنة بـ 10.1 في عام 2011 م ، وقد انخفض معدل المواليد الموتى لكل ألف مولود فقد بلغ6.5 مقارنة بـ 7.9 عام 2011، اما عن معدل المواليد الخدج 102.6 لكل ألف مولود عام 2012م .
- انخفض معدل وفيات الأمهات أثناء الحمل والولادة والنفاس في عام 2012 ليصبح 26.2 لكل مائة ألف ولادة حية أي بمعدل خمس وفيات فقط، وتتراوح أسباب الوفيات ما بين فقر الدم المنجلي والنزيف ومضاعفاته و أمراض تسمم الحمل وارتفاع ضغط الدم.
- بلغ معدل وفيات الرضع 7.8 لكل ألف مولود حي وهي نسبة ثابتة خلال السنوات الماضية، وانخفض معدل الوفيات بين الأطفال دون الخمس سنوات 9 لكل ألف مولود حي في مقارنة بـ 9.8 في عام2011م.
- أرتفع عدد الكوادر الصحية والفنية المدربة والمؤهلة في قطاع الصحة ليصل إلى 19,835 في عام 2012 م ، مقارنة بـ 10111في عام 2009 م.
- بحسب إحصائيات عام 2012 م، تبين أن عدد الأطباء العاملين في القطاع الحكومي قد بلغ 2,061 طبيباً/طبيبة وبلغ 1,363 في القطاع الخاص، أي ما مجموعه 3,424 مقارنة بـ 2,481 طبيب/ طبيبة لعام 2009 م، أي بمعدل 27.9 طبيب لكل 10 آلاف من السكان.
- أما بالنسبة لأطباء الأسنان فبلغ العدد الكلي 556 في عام 2012 م أي بمعدل 4.5 لكل 10 آلاف من السكان.
- بلغت نسبة الطبيبات/ طبيبات الأسنان العاملات في وزارة الصحة عام 2012 م 55.2 ٪ و 64.7 ٪ على التوالي من المجموع الكلي للأطباء وبنسبة بحرنة بلغت 82 ٪ و 94 ٪. على التوالي. أما بالنسبة للممرضين فقد بلغ العدد الكلي 6,290 لعام 2012 م في مملكة البحرين مقارنة ب 4918 لعام 2009، و بمعدل 51.م لكل 10 آلاف من السكان. وبلغت نسبة الممرضات الإناث العاملات بوزارة الصحة من جملة الممرضين 90.4٪ ممرضة، وبنسبة بحرنه بلغت 48%.
- أرتفع متوسط توقع الحياة عند الولادة في المجتمع البحريني ارتفاعا ملموسا، حيث بلغ المعدل في عام 2012 م ، 74.7 عامًا للذكر و 76.1 للأنثى، أما عن المعدل العام للجنسين فقد أرتفع إلى 75.3 عامًا مقارنة بـ 65.5 عامًا في عام 1970، وتقدر نسبة المواليد من ذوي الوزن الطبيعي (بوزن 2.5 كجم أو أكثر) عند الولادة إلي 90.2% عام 2012 م.
- بلغ العدد الكلي للولادات 18,470 ولادة لعام 2012 م مقارنة بـ 17,700 حالة ولادة لعام 2009 م. وبقيت نسبة الولادات التي تتم على أيدي عاملين صحيين مهرة 99.8% في العام 2012 مقارنة بـ 99.5% في العام 2009. ويصل معدل التغطية بالنسبة للنساء الحوامل في جميع المؤسسات الصحية 100%، منها 69% قد تمت تغطيتها في الرعاية الصحية الأولية (على الأقل 4 زيارات). أما عن عدد مرات التردد على عيادات الحوامل للمرأة الحامل بشكل عام فهي تتراوح ما بين 6 إلى 7 مرات في الحمل الواحد. مما يعكس حجم التغطية لخدمات الحوامل في المملكة.
- بلغت نسبة الولادة القيصرية من جملة الولادات في العام 2012 26 % ، مقارنة بعام 2009 حيث كانت 24%، كما بلغت نسبة الولادات المبكرة (المواليد المسجلين من 36 أسبوع من الحمل واقل) 10% وهي نسبة ثابتة منذ العام 2009 م،. كما انخفضت نسبة الإجهاض من العدد الكلي للولادات (نسبة الإجهاض من العدد الكلي للحوامل) إلى

13.3% من العام 2012م. كما بلغت نسبة المواليد من ذوي الوزن الطبيعي (بوزن 2,5 كجم أو أكثر) عند الولادة إلى 90 ٪ عام 2012م.

- تبين إحصائيات قسم النساء والولادة في وزارة الصحة بأن الأسباب الرئيسة لإدخال الحوامل للمستشفى في عام 2012 م هي أمراض القلب بنسبة 10%، سكري الحمل بنسبة 1.5% ، ارتفاع ضغط الدم المصاحب للحمل بنسبة 3% ، حمل خارج الرحم 1.5% ، وتأتي بقية الأسباب مثل فقر الدم المنجلي والنزيف الرحمي الناتج عن الحمل وغيرها.
- أنخفضت نسبة الإصابة بفقر الدم المنجلي بين المواليد إلى 0.6% في العام 2013.
- أنخفضت نسبة الفتيات (في عمر المرحلة الثانوية) المصابات بفقر الدم المنجلي إلى 61% أما نسبة الحاملات للمرض فبلغت 8%.
- بلغ معدل الإجهاض التلقائي 892.5 لكل مائة ألف من السكان الإناث (15- 49 سنة) في عام 2012، وبلغت معدلات ادخال الحوامل للمستشفيات بسبب مضاعفات الحمل أو الولادة أو النفاس 7330.4 لكل مائة ألف من السكان الإناث (15- 49 سنة) (تشمل مستشفيين حكوميين ومستشفيين في القطاع الخاص).
- بلغت نسبة التغطية بجرعتين أو أكثر عام 2012 حوالي 35.8% وذلك لأن أغلب النساء الحوامل تلقين لقاح التيتانوس في مرحلة الطفولة أو عن طريق حملات التطعيم للمدارس ، فمن الطبيعي أن تنخفض نسبة تطعيمهم .
- بلغ معدل الاصابة للحصبة الألمانية للمرأة عام 2012 حوالي 0.2 لكل مائة الف امرأة ، وبلغت نسبة التغطية للأطفال في عمر خمس سنوات (MMR2) حوالي 99.8% .
- بلغت نسبة التغطية بالتحصين للرضع والأطفال في عام 2013 م كالتالي:
  - الجرعة الثالثة من التطعيم البكتيري الثلاثي ضد (الدفتيريا/ التيتنوس/ السعال الديكي) 98.9%, والجرعة الثالثة من شلل الأطفال حوالي 99 %، واللقاح الفيروسي الثلاثي (الحصبة/ الحصبة الألمانية/ النكاف) 100 للجرعة الأولى و99.6 % للجرعة الثانية.
  - أما بالنسبة للجرعة الثالثة من التهاب الكبد الوبائي " ب " فبلغت 98.96 % والجرعة الثالثة من المستديمة النزلية فئة "ب" (هيموفيلس الإنفلونزا فئة ب) 98.9 %. اما عن الجرعة الثالثة من اللقاح الواقي من المكورات الرئوية (النيموكوكل المدمج) فقد بلغت حوالي 99.5.
- وتعتبر البحرين خالية من الملاريا المحلية أو المستوطنة منذ العام 1981م

ثالثاً: العقبات والثغرات والتحديات الرئيسية:

- على الرغم من الإنجاز المتحقق في تحسين المؤشرات الصحية، إلا أنه لازالت هناك عدد من التحديات الصحية الهامة التي تؤثر على صحة المرأة في مملكة البحرين ويأتي على قائمتها الإصابة بالأمراض غير السارية (وتشمل أمراض القلب والشرايين وداء السكري والسرطان وأمراض الجهاز التنفسي المزمنة).
- الحاجة إلى رفع الوعي الأسري بأهمية اتباع أنماط الحياة الصحية للوقاية من عوامل الخطر المؤدية للإصابة بالأمراض غير السارية.
- ضرورة الأستمرار في رفع الوعي بأهمية استمرار الرضاعة الطبيعية حتى الشهر السادس من عمر الطفل.
- ضرورة الأستمرار في رفع الوعي لدى المرأة بأهمية الكشف المبكر للأمراض غير السارية والفحص الدوري.
- خفض معدلات الوفيات بالأمراض غير السارية.
- استمرار الجهود في مجال خفض معدل فقر الدم الحديدي بين الأطفال دون الخامسة والنساء الحوامل
- الحاجة إلى سن التشريعات اللازمة للوقاية من الأمراض غير السارية.

4. العنف ضد المرأة

أولاً: الانجازات المتحققة:

أ- <u>التدابير القانونية:</u>

- صدور القانون رقم (19) لسنة 2009 بإصدار قانون احكام الاسرة (القسم الاول)، الذي حفظ حقوق المرأة عند التقاضي في الأمور الشرعية كما حافظ على كيانها وكيان أبنائها.

- مشروع قانون حماية الاسرة من العنف الذي وافقت عليه السلطة التشريعية - من حيث المبدأ - ويتضمن هذا المشروع تعريف للعنف وصوره وأشكاله.
- إصدار قانون رقم 52 لسنة 2012 بتعديل بعض أحكام قانون العقوبات الصادر بالمرسوم بقانون رقم 15 لسنة 1976.
- إصدار مرسوم بقانون رقم 53 لسنة 2012 بتعديل بعض أحكام قانون الإجراءات الجنائية الصادر بالمرسوم بقانون رقم 46 لسنة 2002.
- إصدار قانون رقم 51 لسنة 2012 بتعديل بعض أحكام قانون العقوبات الصادر بالمرسوم بقانون رقم 15 لسنة 1976.
- إصدار قانون رقم 50 لسنة 2012 بتعديل بعض أحكام قانون الإجراءات الجنائية الصادر بالمرسوم رقم 46 لسنة 2002.
- قرار رقم (51) لسنة 2010 بشأن تنظيم مراكز إيواء المجني عليهم في جرائم الاتجار بالأشخاص وضوابط اعتماد الجهات التي تتعهد بتوفير السكن لهم.

ب- <u>السياسات والاستراتيجيات والخطط:</u>

- تسعى الخطة الوطنية لنهوض المرأة البحرينية (2013-2022) للإرتقاء بواقع المرأة البحرينية، بما يضمن لها الاستقرار الأسري في إطار الترابط العائلي وحماية المرأة من كافة أشكال العنف.
- تم تشكيل لجنة مشتركة بين المجلس الأعلى للمرأة والجهات الحكومية الرسمية ذات العلاقة (وزارة الداخلية، وزارة التنمية الاجتماعية، وزارة العدل والشئون الاسلامية، وزارة الصحة)، لإنشاء قاعدة بيانات موحدة لحالات العنف الأسري من النساء والفتيات في مملكة البحرين، وقد تم الاتفاق على تعريف للعنف وتصنيفاته المعتمدة دولياً وتوحيده مع الجهات المعنية.

ج- <u>الاجراءات والبرامج والمشاريع الوطنية:</u>

- في العام 2010 بدأ برنامج معاً لمكافحة العنف والادمان وهو برنامج لجنة مكافحة العنف والإدمان التابعة لوزارة الداخلية، ويهدف البرنامج لحماية فئة الشباب والناشئة من مخاطر العنف والادمان.
- التنسيق بين شعبة الاتجار بالبشر بوزارة الداخلية، وهيئة شؤون الأعلام لإعداد برامج توعوية عن قانون الاتجار بالبشر، وتوعية جميع العاملين بأجهزة إنفاذ القانون بأساليب معاملة ضحايا الإتجار بالبشر قبل وأثناء وبعد انتهاء التحقيق.
- في سنة 2012، قدم المجلس الأعلى للمرأة برنامج تدريبي لإعداد شبكة "مدربين في قضايا المرأة" على ثلاث مراحل، حيث تضمنت إحدى المراحل معالجة الاتفاقيات ذات العلاقة بالمرأة مثل اتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة (السيداو).
- قدم المجلس الاعلى للمرأة برنامج الدعم المساند وقدم من خلاله دورات تدريبية ومنها دورة حول الاستماع إلى ضحايا العنف الاسري من النساء وذلك في اكتوبر 2013، ودورة حول الاستماع لضحايا العنف الجنسي والجسدي والنفسي من الاطفال وذلك في نوفمبر 2013.
- نظم الاتحاد النسائي البحريني مسيرة بعنوان "لنتحد لإنهاء العنف" في عام 2009 هدفت إلى المطالبة بضرورة وضع قوانين من أجل القضاء على كل أشكال العنف الأسري ووضع الآليات الكفيلة للقضاء عليه.
- عقد مركز "كن حراً" التابع لجمعية البحرين النسائية مؤتمراً في مايو 2009 بعنوان "الاستراتيجيات الفعالة لحماية الأطفال من الاعتداء والاتجار على الإنترنت".
- في يوليو 2010 نظمت اللجنة الأهلية لمناهضة العنف الأسري التابعة للاتحاد النسائي البحريني الحملة الصيفية الخاصة للتوعية بالعنف الأسري.

- نظم المجلس الأعلى للمرأة بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب أسيا "الأسكوا" ورش تدريبية منها ورشة عمل للإعلاميين حول آثار العنف الأسري (4-5 أكتوبر 2009) و ورشة عمل للشباب حول آثار العنف الأسري (6-7 اكتوبر 2009).
- شاركت مملكة البحرين بالورشة التدريبية "الأطر التشريعية للتصدي لجميع أشكال العنف ضد المرأة" التي عقدت بمقر الأسكوا في الفترة من 13-15 أبريل 2010.
- تم انشاء العديد من الآليات لمكافحة العنف المعنية بها مختلف الجهات بحسب الاختصاص، وتعتبر مراكز الارشاد والرعاية احدى هذه الاليات التي تقدم خدمات عدة تساهم في معالجة المرأة المعنفة.
- أقامة المؤتمر الدولي (الاتجار بالبشر، عند مفترق الطرق) في مارس 2009 وبرعاية صاحبة السمو الملكي الأميرة سبيكة بنت إبراهيم آل خليفة قرينة ملك مملكة البحرين رئيسة المجلس الأعلى للمرأة.

ثانياً: النتائج المتحققة:

- تبين احصائيات مركز دعم المرأة التابع للمجلس الأعلى للمرأة خلال العام 2013 إلى أن عدد حالات العنف الأسري التي يستقبلها المركز بلغت 146 (قضايا وحالات).
- تشير إحصائيات دار الأمان التابع لوزارة التنمية الاجتماعية، إلى أن عدد حالات العنف البدني أو الجنسي التي استقبلتها الدار ضد النساء ضمن الفئة العمرية (15-49) خلال الاثني عشر شهراً الماضية بلغ 21 حالة على يد الزوج و73 حالة على يد أشخاص غير الزوج، كما تم افتتاح خط ساخن لتلقي الاتصالات حول حالات التعرض للعنف الأسري، وتحويلهم الى الجهات المختصة.

ثالثاً: العقبات والثغرات والتحديات الرئيسية:

- غياب قانون احكام الأسرة (القسم الثاني).
- تنامي ثقافة انعدام الثقة والخوف من العواقب المترتبة في الوسط الأسري عند السعي إلى تطبيق الإجراءات الحكومية القانونية في حالات العنف ضد المرأة.
- حالات التخوف من نظرة المجتمع والتي يترتب عليها مشاكل اجتماعية واقتصادية اخرى والتي تسبب في الكتمان والرضا بالعنف الموجه للمرأة.
- عدم اعتماد قانون حماية الأسرة من العنف إلى الآن.

5. مشاركة المرأة في السلطة وصنع القرار

أولاً: الانجازات المتحققة:

أ- <u>التدابير القانونية:</u>

- نص كل من الميثاق والدستور والقوانين البحرينية على مساواة المرأة بالرجل في جميع المجالات حيث أعطت هذه القوانيين المرأة حق المشاركة السياسية.

ب- <u>السياسات والاستراتيجيات والخطط:</u>

- يعتبر المجلس الأعلى للمرأة إيصال المرأة إلى المناصب القيادية في الدولة من ضمن أهم مسؤوليات عمله من خلال السياسات وأوجه التوعية المجتمعية والتدريب والخدمات التي من شأنها تمكين المرأة من الوصول إلى مناصب صنع واتخاذ القرار، ومن ذلك:

- تسعى الخطة الوطنية لنهوض المرأة البحرينية (2013-2022) لتحقيق الأثر المستدام القائم على مبدأ تكافؤ الفرص والتنمية من خلال ادماج احتياجات المرأة، وذلك ببناء القناعات الداعمة لترسيخ الممارسات في اطار العدالة وتوسيع الخيارات وتعزيز القدرات وتوعية المجتمع بكافة حقوقها وواجباتها بما يحقق لها فرص التميز في الأداء ودعم مشاركتها في عملية صنع واتخاذ القرار.

- تضمن برنامج عمل الحكومة للدور التشريعي (2010 – 2014)، ولأول مرة وبشكل مباشر ، توجهات ومسئوليات تهدف الى مواصلة جهود تمكين المرأة اقتصادياً وسياسياً واجتماعياً من خلال عدد من الآليات والإجراءات من أهمها إدماج احتياجات المرأة في التنمية.

ج- <u>الاجراءات والبرامج والمشاريع الوطنية:</u>

– في إطار الجهود المبذولة لإيصال المرأة إلى المناصب القيادية، ومواقع صنع القرار في جميع القطاعات: العام والخاص والمجتمع المدني؛ سعى المجلس الأعلى للمرأة لتنفيذ العديد من البرامج والأنشطة واطلاق المبادرات والجوائز التحفيزية، التي ساهمت في بناء عناصر تمكين رئيسية للمرأة البحرينية عززت من وجودها في مواقع صنع القرار ، ومن ذلك:

- الإعلان عن جائزة صاحبة السمو الملكي الأميرة سبيكة بنت إبراهيم آل خليفة قرينة ملك مملكة البحرين رئيسة المجلس الأعلى للمرأة، لتمكين المرأة البحرينية في مجال دعم وتعزيز مركزها في المؤسسات الرسمية ومؤسسات القطاع الخاص (الدورة الثالثة للجائزة - 2010).
- اطلاق جائزة صاحبة السمو الملكي الأميرة سبيكة بنت إبراهيم آل خليفة قرينة ملك مملكة البحرين رئيسة المجلس الأعلى للمرأة لتمكين المرأة البحرينية في الجمعيات السياسية والمهنية (الدورة الأولى 2011) والتي تمنح لأفضل جمعية سياسية وأخرى مهنية تعمل على تعزيز دور المرأة في مؤسسات المجتمع المدني السياسية والمهنية.
- تم تنفيذ برنامج التمكين السياسي لدعم مشاركة المرأة في انتخابات 2010 واعتمد على ثلاثة محاور رئيسة ركزت على التوعية والشراكة والتدريب النوعي الذي تم تنفيذه بخبرة وطنية واستطاع ان يحقق نجاح لافت في الانتخابات التكميلية في العام 2011 ليستكمل اليوم تواجد أربع سيدات المرأة في الغرفة المنتخبة.
- اطلاق برنامج التمكين السياسي للمرأة البحرينية بالتعاون مع الشركاء في مجال الاختصاص من مؤسسات رسمية ومؤسسات مجتمع مدني معنية للأعوام 2011-2014. حيث يرتكز البرنامج على خمس محاور وهي التدريب والتأهيل، والدعم الإعلامي، والتهيئة الانتخابية، والتوعية الانتخابية، و التوثيق.

ثانياً: النتائج المتحققة:

– شاركت المرأة البحرينية في الانتخابات النيابية في عام 2010 والانتخابات التكميلية 2011، واستطاعت اربع سيدات الوصول لقبة البرلمان ووصلت امرأة إلى أحد المجالس البلدية.

– تشغل 4 سيدات مناصب وزارية: وزيرة التنمية الاجتماعية، وزيرة الثقافة، وزيرة الدولة لشئون الاعلام، وأمين عام للمجلس الأعلى للمرأة.

– تشغل امرأة بحرينية منصب المتحدث الرسمي باسم الحكومة عام 2012.

– بلغت نسبة العضوات من إجمالي الأعضاء في مجلس الشورى 27.5% لعام 2013م، مقارنة بـ 15% في عام 2002.

– بلغت نسبة العضوات من إجمالي الأعضاء في مجلس النواب 10% لعام 2013م، مقارنة بـ 0% في عام 2002.

– ارتفعت نسبة مشاركة المرأة البحرينية في الانتخابات النيابية 51% لعام 2010، مقابل 47.7% لعام 2002م.

– شغلت المرأة البحرينية لأول مرة منصب قاضية في العام 2006، وازداد عدد القاضيات ومن في حكمهن بشكل تدريجي خلال الفترة الزمنية (2006- 2013)، ليصل الى (17) قاضية.

– شغلت المرأة البحرينية مناصب في مواقع صنع القرار في وزارة العدل والشئون الإسلامية والأوقاف والمجلس الأعلى للقضاء والنيابة العامة في العام 2013 كالآتي: 6 نساء في المجلس الأعلى للقضاء، و6 نساء كأعضاء في السلطة القضائية في النيابة العامة، بالإضافة إلى 15 امرأة في منصب قيادي في وزارة العدل والشئون الاسلامية والأوقاف، وعض في المجلس الاعلى للقضاء.

– في مجال تولي المرأة لمناصب قيادية في وزارة الخارجية وعلى المستوى الدولي والإقليمي، وارتفع عدد السفيرات من العام 2009 إلى العام 2013 ليصل إلى 3 سفيرات حيث شغلن مناصبهن في دول مثل الولايات المتحدة الامريكية، المملكة المتحدة، جمهورية الصين الشعبية. كما أنها استطاعت أن تصل للمناصب الاقليمية والدولية، وفي العام 2009 شغلت امرأة بحرينية منصب مدير مركز الأمم المتحدة للإعلام (UNIC) في القاهرة، كما شغلت المرأة البحرينية

منصب عضوة في لجنة إتفاقية حقوق الطفل بالامم المتحدة (2013-2017)، وشغلت أيضاً في العام 2012 منصب الأمين العام المساعد للشؤون الاجتماعية بجامعة الدول العربية، وفي العام 2013 شغلت منصب رئيسة للهيئة الاستشارية للمجلس الأعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، ورئيسة مركز سيدات الأعمال العرب والمسلمات بالاتحاد الأوربي، وفي العام 2014 شغلت منصب عضوة مجلس إدارة ضمان الجودة والاعتماد في اتحاد الجامعات العربية وعضوة مجلس إدارة اتحاد غرف التجارة العالمية World Chambers Federation في فرنسا. والامينة العامة للجنة شئون عمل المرأة العربية – منظمة العمل العربية.

ثالثاً: العقبات والثغرات والتحديات الرئيسية:

- تفاوتت التحديات التي تواجه المرأة في المشاركة السياسية وتنوعت ما بين تحديات تتعلق بالمرشحة وقدرتها على التشبيك وبناء خبرة سياسية متنامية من خلال العمل الميداني، وتحديات خارجية تتمثل في مدى قبول المجتمع لمشاركة المرأة ودعم حضورها، ومدى اتاحة القوى المجتمعية للفرص المطلوبة لتتمكن المرأة من بناء مشوارها السياسي وتكوين الخبرة المطلوبة في هذا المجال.
- استكمال الآليات الكفيلة لتقليص الفجوة في تولي المرأة للمناصب القيادية.

6. المرأة والاقتصاد

أولاً: الانجازات المتحققة:

أ- <u>التدابير القانونية:</u>

- صدور قانون رقم (36) لعام 2012 بإصدار قانون العمل في القطاع الاهلي بشأن سريان كافة الاحكام الواردة في القانون على النساء العاملات والعاملين من الذكور دون تمييز بينهم متى ما تماثلت اوضاع عملهم.
- التزام مملكة البحرين بأحكام العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتي تنص على ضمان مساواة الذكور والإناث في حق التمتع بجميع الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية المنصوص عليها في العهد، وكذلك الالتزام بالمادة (2) من العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية فيما يتعلق بكفالة الحقوق المدنية والسياسية دون تمييز.
- القرار رقم (77) لسنة 2013 فيما يخص تعديل سياسة العلاوة الاجتماعية بمنحها بالفئة الثانية للموظفات المتزوجات أسوة بالموظفين المتزوجين، بما يضمن المساواة بين الرجل والمرأة في العلاوة عند الزواج .
- قرار وزير التنمية الاجتماعية رقم (102) لسنة 2010 بشأن الترخيص بتسجيل جمعية شبكة سيدات أعمال الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

ب- <u>السياسات والاستراتيجيات والخطط:</u>

- يعمل المجلس الأعلى للمرأة على قيادة العمل الوطني في تنفيذ الخطة الوطنية لنهوض المرأة البحرينية (2013-2022) بمنهجية تعتمد الشمولية وتميز الأداء المؤسسي، والتأكيد على التقييم المستمر لقياس أثر الخطة في الارتقاء بواقع المرأة البحرينية، بما يضمن لها الاستقرار الأسري في إطار الترابط العائلي، وتمكينها من متطلبات القدرة على المساهمة التنافسية في مسار التنمية، مع العمل على تنويع وإثراء الخيارات الاقتصادية والاجتماعية والتعليمية والتدريبية المتاحة لها بما يحقق لها فرص التميز في الأداء والارتقاء بجودة حياتها.
- يعمل المجلس الاعلى للمرأة على تعزيز مفهوم إدماج احتياجات المراة في مؤسسات القطاع الخاص، نظرا لما تشكله نسبة المرأة البحرينية العاملة في هذا القطاع الحيوي، وقد بادرت بعض المؤسسات الاقتصادية بالاهتمام بمفهوم الادماج سواء من خلال ماتبينه نسب المشاركات في جائزة صاحبة السمو الملكي الاميرة سبيكة بنت ابراهيم آل خليفة لتمكين المرأة البحرينية والتي تستهدف مؤسسات القطاع الخاص ايضا، او من خلال جهودها في تضمين مبادئ تكافؤ الفرص في سياساتها وبيانات العاملين فيها او ما توفره من خدمات مسانده لدعم عمل المرأة العاملة.

- يقوم المجلس الأعلى للمرأة بالسعي لدى مؤسسات القطاع الخاص لوضع إطار عمل ومنهجيات واضحة تعزز من تحقيق تكافؤ الفرص في هذا القطاع وبما يدعم توفير النظم والخيارات التي من شأنها إتاحة الفرص المتكافئة أمام المرأة، والترويج للنموذج الوطني لإدماج إحتياجات المرأة وتعزيز الوعي حول تكافؤ الفرص من خلال عقد عدة لقاءات توعوية مع مؤسسات القطاع الخاص. ووضعت اللجنة الوطنية لمتابعة تنفيذ النموذج الوطني لإدماج إحتياجات المرأة خطة عمل تحدد مهام القطاع الخاص ومسئوليته الوطنية تجاه تنفيذ النموذج الوطني خلال الفترة 2014 – 2015 بما يكفل تفعيل الآليات لذلك.

ج- <u>الاجراءات والبرامج والمشاريع الوطنية:</u>

- أطلق المجلس الأعلى للمرأة حزمة من برامج التدريب والتأهيل لعدد من المشاريع التي تهدف إلى تزويد المرأة بالمهارات والتقنيات اللازمة لتكون قادرة على تأسيس أو إدارة مشاريع صغيرة أو الدخول في مجال ريادة الأعمال.
- واصل المجلس الأعلى للمرأة عقد الشراكات والتحالفات اللازمة مع المؤسسات المحلية والدولية لاستكمال منظومة العمل الاقتصادي بتوفير مشاريع تقدم الخدمات الاستشارية والتسهيلات الداعمة لتحقيق الاستدامة لبرامج التمكين الاقتصادي للمرأة والمتمثلة في التالي:
  - المحفظة المالية لصاحبة السمو الملكي الأميرة سبيكة بنت إبراهيم آل خليفة قرينة ملك مملكة البحرين لدعم وتمويل النشاط التجاري للمرأة البحرينية والتي تم تدشينها في 26 يناير 2010، وهي احد المبادرات التي تقدم القروض وخدمات التمويل الميسر لرائدات الاعمال وتدار من قبل بنك الإبداع للتمويل متناهي الصغر ، وبدعم من تمكين "صندوق العمل".
  - مركز تنمية قدرات المرأة البحرينية "ريادات"، وتم افتتاحه في نوفمبر 2013.
- نظم المجلس الاعلى للمرأة المنتدى الاقتصادي للمرأة البحرينية تزامناً مع يوم المرأة البحرينية لعام 2011 والذي حمل شعار ((المرأة البحرينية في التنمية الاقتصادية ... شراكة وعطاء)).
- نفذ المجلس الاعلى للمراة عدة مشاريع استثمارية للمرأة في مجالات منها المواصلات والأزياء والتصوير، بدعم من صندوق العمل "تمكين" وبشراكة مع مؤسسات المجتمع المدني.

ثانياً: النتائج المتحققة:

- ارتفعت نسبة العاملات البحرينيات في القطاع العام من 42% عام 2009 إلى 43% عام 2010 ثم 44% عام 2011 إلى 48% عام 2012 وقد بلغت 47% عام 2013.
- ارتفعت نسبة الإناث إلى إجمالي القوى العاملة البحرينية في القطاع الخاص من 29.7% عام 2008 إلى 30.04% عام 2009 ثم استقرت عند 30% عام 2010 وبلغت 29.89% عام 2011. وبلغت هذه النسبة 29.83% عام 2012 وارتفعت حتى بلغت 30.07% عام 2013.
- ارتفع متوسط الأجر للإناث البحرينيات في القطاع الخاص من 423 عام 2009 إلى 437 عام 2010 ثم 462 عام 2011 إلى 479 عام 2012 وقد بلغت 488 دينار في عام 2013.
- حصلت البحرين على المرتبة الـ 13 من حيث أكثر الاقتصادات حرية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا «المينا» وفقاً لمؤشر التصنيف العالمي للحرية الاقتصادية 2014.
- بلغت نسبة المتدربات إلى المتدربين في معهد البحرين للتدريب 50% في عام 2010.
- تشكل المرأة نسبة 22% من عضوية مجلس إدارة غرفة تجارة وصناعة البحرين في العام 2014، وذلك بفوز 4 نساء لعضوية مجلس الإدارة بالانتخاب من أجمالي عدد الاعضاء البالغ 18 عضو.
- اعداد المستفيدات من الدورات التدريبية و الوحدات الإنتاجية في المراكز الاجتماعية للفترة من يناير الى ديسمبر 2013 الفترة المسائية (1005).
- اعداد المستفيدات من الدورات التدريبية و الوحدات الإنتاجية في المراكز الاجتماعية للفترة من يناير الى ديسمبر 2013 الفترة الصباحية (4870).

- عدد المستفيدات من الوحدات الإنتاجية في المراكز الاجتماعية بحسب المركز لعام (771).
- اعداد المستفيدات من الدورات التدريبية في المراكز الاجتماعية للفترة من يناير الى ديسمبر 2013 الفترة المسائية (1019).
- اعداد المستفيدات من الدورات التدريبية في المراكز الاجتماعية للفترة من يناير الى ديسمبر 2013 الفترة الصباحية (4811).

ثالثاً: العقبات والثغرات والتحديات الرئيسية:

- زيادة وتحسين الخدمات المساندة في بيئة العمل التي تكفل للمرأة التوفيق بين واجباتها الأسرية وعملها في المجتمع وخصوصاً في مجال القطاع الخاص.
- إيجاد انظمة مرنة للعمل الجزئي والمؤقت والعمل من المنزل وغياب التشريعات اللازمة لذلك.

7. المرأة والإعلام

أولاً: الانجازات المتحققة:

أ- <u>التدابير القانونية:</u>

- إنشاء الهيئة العليا للإعلام والاتصال بموجب المرسوم رقم (47) لسنة 2013، كهيئة مستقلة تختص بإعداد مشروع الخطة الوطنية للإعلام والاتصال، والإشراف والرقابة على المحتوى الإعلامي والإعلانات، بما يضمن التزام وسائل الإعلام بالاتفاقيات الدولية والضوابط المهنية المتعلقة بتعزيز دور المرأة في المجتمع وحماية حقوق الطفل. وتمثل المرأة نسبة 43% من مجموع أعضائها.
- **إعداد مشروع قانون جديد شامل ومتطور للإعلام والاتصال** من قبل وزارة الدولة لشؤون الإعلام وإحالته إلى السلطة التشريعية في فبراير 2014، ومن شأن هذا المشروع بعد اعتماده تعزيز حرية واستقلالية وسائل الإعلام والاتصال، وتشجيع الإصدارات الجديدة في الصحافة والإعلام المرئي والمسموع والالكتروني، ومن بينها شؤون المرأة، مع حظر الإساءة إلى صورة المرأة أو التعدي على حقوق وحريات الآخرين وسمعتهم.
- **تدشين "ميثاق الشرف الصحفي"** في 20 يناير 2012م وإصدار ميثاق الشرف للإعلام المرئي والمسموع ودليل السلوك الإعلامي بهيئة شؤون الإعلام في 6 يونيو 2012م، متضمنين الضوابط المهنية والأخلاقية الواجب الالتزام بها في جميع وسائل الإعلام، ومن بينها تحريم كافة أشكال التمييز ضد المرأة والعمل على تحسين صورتها وعدم استغلالها.

ب- <u>السياسات والاستراتيجيات والخطط:</u>

- تسعى الخطة الوطنية لنهوض المرأة البحرينية (2013- 2022) الى تغيير الثقافة السائدة والصورة النمطية لدور المرأة في كافة المجالات ومن ضمنها الإعلام.
- اطلقت هيئة شؤون الإعلام الاستراتيجية الإعلامية للأعوام (2011-2015)، للارتقاء بالعنصر البشري في المجال الإعلامي، ولتعزيز مكانة المرأة ودورها في المجتمع.
- **ـ إقرار وتنفيذ الخطة الاستراتيجية الإعلامية** 2013-2018م، وما تتضمنه من سياسات واضحة وبرامج ومبادرات متعددة لإبراز دور ومكانة المرأة في البرامج الإذاعية والتليفزيونية، وإنشاء قناة تليفزيونية خاصة بقضايا المرأة، ومدينة للصناعات السمعية والمرئية، مما يفسح المجال أمام إنشاء قنوات وبرامج تلبي احتياجات المرأة، فضلاً عن التوجه نحو إنشاء مركز للإعلام الدولي، وتأسيس "أكاديمية الإعلام والاتصال" لإعداد وتأهيل الموارد البشرية.
- تفعيل مذكرة التفاهم بين المجلس الأعلى للمرأة وهيئة شؤون الإعلام في نشر ثقافة إدماج احتياجات المرأة في برامج التنمية واستمرار العمل على زيادة تواجد المرأة في الهياكل التنظيمية للمؤسسات الإعلامية بما يضمن مشاركتها في مراكز صنع القرار.

- **متابعة تنفيذ استراتيجية العمل الإعلامي المشترك** لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية للسنوات (2010-2020)، والاستراتيجية الإعلامية للمرأة العربية (2009-2015)، والتي طرحتها منظمة المرأة العربية، بهدف إيجاد دور إعلامي مبدع في تمكين المرأة واستثمار طاقاتها في تحقيق التنمية المستدامة، والتعاطي الفعال مع قضاياها.

ج- <u>الاجراءات والبرامج والمشاريع الوطنية:</u>

- تم تنفيذ العديد من المشروعات التدريبية والمبادرات لتمكين المرأة في مجال الإعلام. والاتصال، وتأهيلها للاندماج في سوق العمل.
- تكثيف البرامج الإذاعية والتلفزيونية المعنية بقضايا المرأة، وبث فقرات توعوية وإعلانية وإنشاء وحدة متخصصة للعناية بقضايا المرأة والأسرة والطفل في برامج الإذاعة والتلفزيون.
- قدم المجلس الأعلى للمرأة برنامج تدريبي لإعداد شبكة "مدربين في قضايا المرأة" على ثلاث مراحل، تناولت المرحلة الأولى صورة المرأة في الإعلام وبشكل خاص في الصحافة والإذاعة والتلفزيون والانترنت.
- قام المجلس الأعلى للمرأة بإجراء دراسة علمية حول "صورة المرأة في الدراما البحرينية" بالتعاون مع جامعة البحرين ، وتم بناءً على ذلك عمل محاضرة توعوية لمسؤولي الإعلام حول نتائج الدراسة.
- قام المجلس الأعلى للمرأة بإجراء دراسة علمية عن "واقع المرأة البحرينية في مجال الاعلام" بالتعاون مع جامعة البحرين سنة 2013.
- خصص المجلس الأعلى للمرأة يوم المرأة البحرينية في عام 2013 لموضوع "المرأة والإعلام"، ونفذ فعاليات تبرز إسهامات المرأة في مختلف وسائل الإعلام، وتنظيم مسابقة "الرالي الإعلامي"، تم خلالها تكريم أفضل البرامج والمواد الإعلامية بجميع أشكالها.
- تنظيم ملتقيات إعلامية لتغيير الصورة النمطية حول المرأة، وتحسين صورتها في مختلف وسائل الإعلام والتوعية بمفهوم النوع الاجتماعي، ومن بينها:
  - الملتقى الإعلامي حول (صورة المرأة في الإعلام العربي) في مايو 2013م بدعم من وزارة الخارجية الألمانية وأكاديمية دوتش ويلز.
  - ورشة عمل "ممارسة العمل الإعلامي بين النص والتطبيق والمسئولية"، يونيو 2013.
  - المحور الإعلامي من برنامج التمكين السياسي للمرأة في سبتمبر 2013م نظمه معهد البحرين للتنمية السياسية بالتعاون مع المجلس الأعلى للمرأة.
  - الملتقى الإعلامي الشبابي حول "المرأة والإعلام الاجتماعي" في أكتوبر 2013.
  - ورشة عمل نظمها الاتحاد الدولي للصحفيين بالتعاون مع جمعية الصحفيين البحرينية تحت عنوان "الصحافيات .. العمل النقابي والقيادة" في مارس 2010.
  - ورش عمل للإعلاميين والإعلاميات البحرينيين والعرب حول "التخطيط الاستراتيجي للإعلام من أجل تمكين المرأة" في مايو 2011 بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) وهيئة شؤون الإعلام.
- تنفيذ مرئيات حوار التوافق الوطني الذي شهدته البحرين في يوليو 2011، بوضع ضوابط ومعايير لظهور المرأة في جميع برامج الدراما التليفزيونية والإعلانات التجارية في جميع وسائل الإعلام، وتشكيل لجنة معنية بمراقبة واعتماد النصوص الدرامية في التليفزيون لإبراز الصورة الحقيقية لجدارة المرأة كشريك في عملية التنمية.

ثانياً: النتائج المتحققة:

- تولي المرأة مواقع تنفيذية وإدارية عديدة في هيئة شؤون الإعلام، حيث تسهم بنسبة 27% من إجمالي القوى العاملة في الهيئة لعام 2013، وتشغل نسبة أعلى في الوظائف التنفيذية بنحو 29% والوظائف التخصصية 43%، في مقابل 27.2% في الوظائف الاعتيادية. ولها حضورها المؤثر في كثير من البرامج عبر 6 محطات تليفزيونية وتسع قنوات إذاعية كمعدة ومقدمة برامج ومخرجة ومنسقة وإدارية، عبر إسهامها بنسبة 19% من العاملين في قطاع التليفزيون، و49% في الإذاعة.

- ازدادت عدد ساعات الارسال في السنة لبرامج المرأة والاسرة في الاذاعة في العام 2013 لتصل الى 485 ساعة وبنسبة زيادة مقدارها 8% مقارنة بالعام 2010.
- ازدادت عدد ساعات الارسال في السنة لبرامج المرأة والاسرة في التلفزيون في العام 2013 لتصل الى 106 ساعة وبنسبة زيادة مقدارها 10% مقارنة بالعام 2010.
- تقلد المرأة مناصب تحريرية وإدارية وتنفيذية في (12) صحيفة بحرينية يومية وأسبوعية و(25) مجلة اجتماعية واقتصادية ومنوعة، منها عضو مجلس إدارة ورئيسة قسم ومحررة، وتتراوح نسبتها بين 14 – 50% من إجمالي عدد الصحفيين والمحررين في الصحافة المحلية، وتبلغ في المتوسط 20% عام 2013، وتمثل نسبة كبيرة بين كتاب الرأي والأعمدة. وتشغل منصب رئيس تحرير في أربع مجلات، ومديرة تحرير في صحيفة ومجلة.
- ساهمت المرأة البحرينية في حركة الفكر والتأليف والكتابة، حيث أصدرت خلال السنوات (1999-2010) أكثر من 160 عنواناً ومؤلفاً، وفقاً للإحصاءات الصادرة عن المكتبة الوطنية بمركز عيسى الثقافي.
- عضوية ثلاث سيدات في مجلس إدارة جمعية الصحفيين البحرينية، وبنسبة 33% من أعضاء المجلس بالانتخاب.
- حصول المرأة على تراخيص رسمية من إدارة وسائل الإعلام بهيئة شؤون الإعلام بلغت (182) ترخيصًا حتى أكتوبر 2013م لممارسة أنشطة صحفية وإعلامية أو ذات صلة وشملت تأسيس مكاتب صحفية ودور لقياس الرأي العام والنشر والتوزيع وشركات للإنتاج والتوزيع الفني والسينمائي والتليفزيوني والإذاعي والمسرحي والتصوير الخارجي، هذا إلى جانب (134) ترخيصًا لإصدار صحف ومجلات "تجارية" والكترونية ونشرات إعلانية وإخبارية ومجلات حكومية ومدرسية وجامعية.
- بروز مكانة المرأة في المحافل الإعلامية الإقليمية والدولية، من خلال حصد البحرين لجائزتين ضمن جائزة أفضل إنتاج إعلامي حول المرأة العربية لعام 2012، والتي أقامتها منظمة المرأة العربية، وهما: المركز الثاني في فئة الإعلام المرئي عن فيلم وثائقي بعنوان "منيرة .. تتحدى الإعاقة"، والجائزة الثانية حول "الإعلام الإلكتروني"عن دراسة منشورة بعنوان "دور المرأة في الثقافة الإسلامية".

ثالثاً: العقبات والثغرات والتحديات الرئيسية:

- استمرار الجهود في مجال تغيير الصورة النمطية للمرأة في وسائل الإعلام.
- تطوير البرامج الإذاعية والتليفزيونية في الإعلام البحريني لتعزيز قدرته على منافسة الفضائيات العربية والأجنبية، وتحصين المجتمع من البرامج والمواد الإعلامية التي ترسخ بشكل أو بآخر الصورة النمطية السلبية للمرأة.
- تطوير برامج التعليم والتدريب لإعداد المرأة الإعلامية بما يواكب متطلبات سوق العمل، وتأهيلها بمهارات وتقنيات الإعلام التقليدي والحديث.
- تنمية قدرات العاملين في المجال الاعلامي لتبني ودعم قضايا المرأة.
- الاستثمار الأمثل للاعلام الاجتماعي لدعم حضور المرأة على مختلف الاصعدة.

8. المرأة والبيئة

أولاً: الانجازات المتحققة:

أ- <u>التدابير القانونية:</u>

- مرسوم رقم (11) لسنة 2014 بإنشاء وتنظيم الهيئة الوطنية لعلوم الفضاء.
- قانون رقم (1) لسنة 2011 بالموافقة على الانضمام إلى اتفاقية التبليغ المبكر عن وقوع حادث نووي.
- قانون رقم (2) لسنة 2011بالموافقة على الإنضمام إلى بروتوكول قرطاجنة المتعلق بالسلامة الأحيائية للاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي.
- قرار رقم (3) لسنة 2011 بشأن ضوابط الإعلان والترويج عن التبغ ومنتجاته.
- مرسوم بقانون رقم (47) لسنة 2012 بإنشاء و تنظيم المجلس الأعلى للبيئة.
- مرسوم رقم (90) لسنة 2012 بتشكيل المجلس الاعلى للبيئة.
- مرسوم رقم (91) لسنة 2012 بتنظيم الجهاز التنفيذي للمجلس الأعلى للبيئة.

- قرار رقم (8) لسنة 2013 بشأن تنظيم السلامة والصحة المهنية في المنشآت.
- قرار رقم (12) لسنة 2013 بشأن الإجراءات اللازمة للإبلاغ عن إصابات العمل و الأمراض المهنية.
- قرار رقم (14) لسنة 2013 بشأن إعادة تشكيل اللجنة الوطنية لمكافحة التدخين و التبغ بأنواعه و منتجاته.
- قرار رئيس الهيئة العامة لحماية الثروة البحرية و البيئة و الحياة الفطرية رقم (4) لسنة 2009 بشأن تنظيم و مراقبة الأشعة غير المؤينة الناتجة عن المجالات الكهر و مغناطيسية.

ب- السياسات والاستراتيجيات والخطط:

- تم أعتماد الرؤية والمبادئ والأسس الاستراتيجية للبيئة في البحرين 2020، وإقرار خطط العمل الوطنية وإطلاق المبادرة الوطنية لتعزيز مفاهيم الاستدامة في البلاد، وذلك عبر تطوير الشراكة والتعاون بين المجلس الأعلى للبيئة وجميع مؤسسات الدولة العامة والقطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني.
- اطلاق المبادرة الوطنية لتنمية القطاع الزراعي برئاسة صاحبة السمو الملكي الاميرة سبيكة بنت ابراهيم آل خليفة قرينة ملك مملكة البحرين وتهدف إلى زيادة مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي، وتبني خطط شاملة لدعم العاملين في الزراعة، وتحفيز ودعم الصناعات التحويلية، وزيادة ونشر الوعي بالثقافة الزراعية من خلال التعليم والتدريب لبناء قدرات وطنية متخصصة في هذا المجال.
- ضمن الالتزامات الدولية المعنية بالاتفاقيات البيئية المتعددة الاطراف، تم إدراج التوعية البيئية والشراكة المجتمعية في خطة وطنية ضمن تقرير البلاغ الوطني الثاني لتغير المناخ والصادر في العام 2012.
- ضمن الالتزامات الدولية المعنية بالاتفاقيات البيئية المتعددة الاطراف، أعد المجلس الأعلى للبيئة الاستراتيجية الوطنية وخطة العمل للتنوع الحيوي وقد أشارت الاستراتيجية الى أهمية رفع الوعي البيئي في مجال التنوع الحيوي واهميته بالمملكة بين كافة شرائح المجتمع.

ج- الاجراءات والبرامج والمشاريع الوطنية:

- في سياق تنفيذ السياسات البيئة للمجلس الأعلى للبيئة وتحديداً تنفيذ مبدأ الشراكة، أعتمد المجلس إستراتيجية ممنهجة في شأن زيادة الوعي لدى المرأة في القضايا البيئية على الساحة المحلية والدولية، اعتمدت على عقد اللقاءات النقاشية وتنفيذ العديد من المحاضرات وورش العمل لفئات نسوية متعددة وفي مراحل عمرية مختلفة، منها:
  - عقد محاضرات توعوية في المراكز الإجتماعية بالمملكة لفئة ربات البيوت، كان من أبرزها محاضرة "المرأة والبيئة" التي أقيمت في مركز بوري الإجتماعي في العام 2012.
  - ورش عمل متنوعة وخاصة بالعاملين في المؤسسات الحكومية والخاصة بالدولة بغرض رفع الوعي البيئي لديهم وتعريفهم بالتشريعات والقرارات البيئية التي تعنيهم، وقد تم في العام 2010 إعداد ورشة عمل للعاملات في مجال التمريض بعنوان "البيئة وصحة الانسان"، حول إدارة المخلفات الخطرة الناتجة عن عمليات قطاع الرعاية الصحية في البحرين وتشريعات الدولة.
  - دشن المجلس الأعلى للبيئة العديد من الفعاليات حول دور المرأة في حماية البيئة مع الجمعيات النسائية المهتمة بالشأن البيئي.
  - في العام 2012، أقيم معرض ومنتدى البحرين الدولي الأول للتقنيات الخضراء، بهدف نشر الوعي البيئي بين مختلف فئات المجتمع بشأن أهمية التقنية الخضراء وتعزيز الشراكة مع مؤسسات المجتمع المدني.
- يقع ضمن الإلتزامات الطوعية لمملكة البحرين إعداد البلاغات الوطنية لتغير المناخ، وقد أدرج تقرير البلاغ الوطني الثاني لتغير المناخ فصلا محددا حول التوعية البيئية في المجتمع، وتعتزم الإدارة المعنية بإعداد التقرير إدخال بعد النوع الإجتماعي ضمن التقرير الثالث لتغير المناخ والمزمع البدء بالعمل على إعداده منتصف العام 2014.
- أصدرت الهيئة الوطنية للنفط والغاز دراسة حول "التحديات البيئية المماثلة أمام القطاع النفطي البحريني وتدابير الأستجابة لها".

- يبحث المجلس الأعلى للبيئة تطبيق نظام التعرفة البيئية على مشاريع التطوير والتنمية في البحرين، ويأتي نظام التعرفة البيئية المقترح لتحفيز وإلزام تلك المشاريع بالقوانين والمعايير والمواصفات. وأيضا لدعم مسيرة العمل على حماية البيئة وصيانتها من تبعات الأنشطة التي تؤثر سلبا على البيئة وتفعيل الرقابة الشعبية وتوفير الموارد المالية لإعادة تأهيل البيئة وتحسينها.

ثانياً: النتائج المتحققة:

- ارتفع عدد الاختصاصيات في المجالات البيئية من 7 اختصاصيات في العام 2001 إلى 14 في العام 2007، الى 17 في العام 2013 (عدد الأخصائيات البيئيات 11 ، والفنيات البيئيات 6) من إجمالي عدد الأخصائيين والفنيين البيئيين العاملين في المجلس 59 اي ما نسبته حوالي 28% من إجمالي عدد الأخصائيين البيئيين، مع وصول أخصائية واحدة فقط في المجلس الأعلى للبيئة إلى رتبة مدير إدارة من أصل 8 مناصب إدارية عليا.
- ارتفع نصيب الفرد السنوي من استهلاك الكهرباء من 8600.171 كيلووات ساعة/فرد/سنة في عام 2009 إلى 10272.702 كيلووات ساعة/فرد/سنة في عام 2012.
- قل معدل الاستهلاك اليومي للفرد من المياه (جالون في اليوم الواحد) 110.08 مقارنة ب 113.02 عام 2010.
- قل معدل استهلاك الفرد السنوي من الكهرباء في القطاع المنزلي (ك. و. س) 108.73 سنة 2011 مقارنة ب 11.143 عام 2010.
- المستفيدات من البرامج التوعوية حول المفاهيم الداعمة للبيئة 125 سنة 2011 مقانة ب 65 عام 2008.
- قلت كمية المخلفات السنوية من 1546326 سنة 2011 مقارنة ب 1645505 سنة 2008.
- قلت عدد الحوادث في بيئة العمل من 50 سنة 2011 مقارنة ب 58 سنة 2008.
- زاد عدد الحدائق المنشأة بالقرب من المناطق السكنية الى 16 عام 2011 مقارنة بـ 10 عام 2008.
- زيادة المساحات الخضراء في المملكة حيث تم افتتاح منتزة محمية دوحة عراد البحرية متضمنة أكبر ممشى في البحرين سنة 2010، ومنتزه الأميرة سبيكة عام 2010 ، ومنتزه الأمير خليفة بن سلمان عام 2011، وحديقة خليفة الكبرى عام 2012.

ثالثاً: العقبات والثغرات والتحديات الرئيسية:

- رفع مشاركة المرأة في الرقابة البيئية واتخاذ القرار والمساهمة أيضاً في تنفيذه باعتبار ذلك من أهم العوامل التي تنمي ارتباط المرأة ببيئتها، وتعزز شعورها بإمكان المشاركة في إدارتها والمحافظة عليها.
- زيادة وعي المرأة بالقضايا البيئية المحلية وآثارها على برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية والصحة، مع أهمية إيضاح دورها في تحقيق التنمية المستدامة، ورفع وعيها بما يجري في العالم من خطط وأدوات وتقنيات حديثة لإدارة البيئة.

9. الأليات المؤسسية للنهوض بالمرأة

أولاً: الانجازات المتحققة:

أ- <u>التدابير القانونية:</u>

- صدور الامر الملكي رقم 44 لسنة 2010 بتعيين اعضاء المجلس الأعلى للمرأة للدورة الرابعة (2010-2013).
- صدور الامر الملكي رقم 1 لسنة 2014 بتعيين اعضاء المجلس الأعلى للمرأة للدورة الخامسة (2014-2016).
- صدر الأمر الملكي السامي رقم (14) لسنة 2011 بإنشاء وتنظيم اللجنة الوطنية لمتابعة وتنفيذ النموذج الوطني لأدماج احتياجات المرأة برئاسة صاحبة السمو الملكي الأميرة سبيكة بنت إبراهيم آل خليفة، قرينة ملك مملكة البحرين رئيسة المجلس الأعلى للمرأة، وصدر أيضا الأمر الملكي رقم (12) لسنة 2014 بتعديل المادة الثانية من الأمر الملكي رقم (14) لسنة 2011 بإنشاء وتنظيم اللجنة الوطنية لمتابعة تنفيذ النموذج الوطني بإدماج احتياجات المرأة في برنامج عمل الحكومة.
- صدر قرار صاحبة السمو الملكي رئيسة المجلس الأعلى للمرأة، رئيسة اللجنة الوطنية رقم (9) لسنة 2011، بتحديد مهام اللجنة الوطنية لمتابعة تنفيذ النموذج الوطني لإدماج احتياجات المرأة في برنامج عمل الحكومة.

- صدر قرار صاحبة السمو الملكي رئيسة المجلس الأعلى للمرأة، رئيسة اللجنة الوطنية رقم (2) لسنة 2014 بتحديد مهام اللجنة الوطنية لمتابعة تنفيذ النموذج الوطني لإدماج احتياجات المرأة في برنامج عمل الحكومة.
- قرار صاحبة السمو الملكي رئيسة المجلس الأعلى للمرأة رقم (2) لسنة 2012 بتشكيل اللجنة التنسيقية لدعم إدماج احتياجات المرأة في التنمية، وذلك لتفعيل الدور التشريعي والرقابي باستخدام الادوات البرلمانية المتابعة بما يدعم الجهود الوطنية على هذا الصعيد.
- صدور تعميم عن وزارة المالية بشأن الاعتمادات واللوائح والتعليمات الخاصة بتنفيذ الميزانية العامة للدولة للسنتين الماليتين (2011-2012)، تضمن التعميم بنداً خاصاً حول تطبيق مبدأ تكافؤ الفرص والميزانية المستجيبة لاحتياجات المرأة.
- وافق مجلس الخدمة المدنية بتاريخ 19سبتمبر 2013 على إنشاء لجان لتكافؤ الفرص في الجهات الحكومية تختص بوضع الضوابط والمعايير، وتقديم الاستشارات لضمان إدماج احتياجات المرأة في سياسات وخطط وموازنة الجهات الحكومية وتقييم وتحليل الفرص الوظيفية للمرأة.
- صدور تعليمات ديوان الخدمة المدنية رقم (4) لسنة 2014 بشأن انشاء لجان دائمة لتكافؤ الفرص في الجهات الحكومية.
- قرار إداري رقم (22) سنة 2013بشأن إنشاء وحدة تكافؤ الفرص بمجلس الشورى.
- قرار رئيس مجلس النواب سنة 2012 بتشكيل وحدة تكافؤ الفرص بمجلس النواب.

ب- <u>السياسات والاستراتيجيات والخطط:</u>

- اطلق المجلس الاعلى للمرأة الخطة الوطنية لنهوض المرأة البحرينية (2013- 2022)، وفي خطوة اجرائية لبدء تنفيذ الخطة تم اعداد الخطة الاستراتيجية لتنفيذ الخطة الوطنية، وروعي في تقسيم مراحل تنفيذ الخطة على ان تكون على مدى سنتين في المرحلة الاولى احداهما انتقالية والاخرى ذات الاولوية للتطبيق، تليها مرحلتان كل منهما تستمر لاربع سنوات وذلك للتوافق والتوازي مع برنامج عمل الحكومة والموازنة العامة للدولة.
- تبني الخطة الوطنية لنهوض المرأة البحرينية (2013-2022) في برنامج عمل الحكومة.

ج- <u>الاجراءات والبرامج والمشاريع الوطنية :</u>

- إطلاق النموذج الوطني لإدماج احتياجات المرأة والرجل في التنمية، ويتكون من أربعة محاور رئيسية هي السياسات والموازنات وإدارة المعرفة وقياس الأثر حيث تم وضع الإجراءات اللازمة وتحديد الأدوار المتوقعة من كل الجهات ذات العلاقة لتفعيل محاور النموذج الوطني.
- عمل المجلس الاعلى للمرأة بالتعاون مع وزارة المالية كشريك رئيسي على تحويل الميزانية العامة للدولة إلى ميزانية ترصد إدماج إحتياجات المرأة وتكافؤ الفرص عند الإعداد والتنفيذ، وذلك بما يتفق مع منهجيات وآليات السياسة المالية لمملكة البحرين. وقد تم تنفيذ عدد من الخطوات بالتعاون مع وزارة المالية كبداية في طريق تحقيق الموازنات المستجيبة لاحتياجات المرأة، لعل أهمها صدور خمسة تعاميم عن وزارة المالية تتضمن توجيهات للوزارات والمؤسسات الحكومية لمراعاة تكافؤ الفرص وإدماج احتياجات المرأة عند إعداد وتنفيذ الميزانية.
- أطلق المجلس الاعلى للمرأة الحقيبة التدريبية لمؤسسات الدولة الرسمية ومؤسسات المجتمع المدني في مجال إدماج احتياجات المرأة في التنمية خلال الفترة من 27 – 31 يناير 2013. وتتضمن الحقيبة التدريبية ورشة حول التعريف بوحدات تكافؤ الفرص و"مفاهيم إدماج احتياجات المرأة في التنمية ومهارات الدعوة وكسب التأييد" بهدف التمهيد لعمل وحدات تكافؤ الفرص بالوزارات والجهات المختلفة، والتعريف بأدوارها وأهدافها عبر التعرف على مفاهيم وفلسفة ومصطلحات إدماج احتياجات المرأة في التنمية، واكتساب مهارات الدعوة وكسب التأييد وبناء قدرات القيادات الشابة.
- استحداث الجهاز المركزي للمعلومات منصة للبيانات مفتوحة بحسب النوع من أجل الارتقاء بالعمل الإحصائي والحصول على الإحصاءات بشكل ديناميكي تفاعلي.

ثانياً: النتائج المتحققة:

- بادرت 18 وزارة ومؤسسة حكومية لإنشاء وحدة لتكافؤ الفرص حتى عام 2013، كما احدى أكبر شركات القطاع الخاص لإنشاء لجنة لتكافؤ الفرص في نفس العام.

ثالثاً: العقبات والثغرات والتحديات الرئيسية:

- ادماج مكون المرأة في برنامج عمل الحكومة والميزانية كتوجه عام وغير مفصل مما يستدعي تفعيل الآليات التالية:
  - وضع احتياجات المرأة ضمن أولويات التخطيط الإستراتيجي على المستوى الوطني لضمان إلزامية التنفيذ.
  - تحليل الميزانية بناء على تحديد احتياجات (المرأة و الرجل) بما يضمن التوزيع العادل للموارد وتوافر تكافؤ الفرص في الجداول الرئيسية في الميزانية.
  - تنفيذ دراسات تراعي ادماج احتياجات المرأة في المشاريع والبرامج المخطط لتنفيذها.
- الحاجة الى وضع منهجيات لعمليات الرصد والمتابعة والتقييم التي تضمن استدامة والانظمة الوظيفية والتحفيزية المناسبة التي تراعي احتياجات المرأة في بيئة العمل.
- الحاجة إلى تعزيز الوعي العام بمفاهيم إدماج احتياجات المرأة من خلال وضع نظام مستمر للتوعية يحقق الإستدامة في نشر الوعي المجتمعي.
- خلق القناعة الكافية لتبني مفاهيم وفكر الادماج لدى مؤسسات القطاع الخاص.
- الحاجة الى تكثيف الجهود في مجال نشر ثقافة الادماج وتنفيذ البرامج التدريبية اللازمة لبناء القدرات للكوادر العاملة في مؤسسات المجتمع المدني.
- الحاجه الى وضع منهجيات واضحة للرصد والمتابعة وقياس الأداء لضمان الاستدامة في إبراز اثر تطبيق النموذج الوطني إقليمياً ودوليا.

10. حقوق الأنسان للمرأة

أولاً: الانجازات المتحققة:

أ- <u>التدابير القانونية:</u>

- إصدار مرسوم رقم (66) لسنة 2012 بتنظيم وزارة شئون حقوق الإنسان وبتعديل بعض أحكام المرسوم رقم (60) لسنة 2011 بإعادة تسمية وتنظيم وزارة التنمية الاجتماعية.
- إنشاء المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان في عام 2009 بموجب الأمر الملكي رقم (46) لتعزيز وتنمية وحماية حقوق الإنسان وترسيخ قيمها ونشر الوعي بها والإسهام في ضمان ممارستها.
- انضمت مملكة البحرين إلى اتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة (السيداو) بتاريخ 2002/6/18م ودخلت حيز النفاذ بتاريخ 2002/7/18 .
- انضمت مملكة البحرين الى الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري بتاريخ 27 مارس 1990 بالمرسوم بقانون رقم (8) لسنة 1990.
- تمثيل المجلس الأعلى للمرأة في كافة اللجان الوطنية النوعية مثل الطفولة والمسنين وذوي الاعاقة.
- مرسوم رقم (61) لسنة 2013 بإنشاء وتحديد اختصاصات مفوضية حقوق السجناء والمحتجزين وتضم في عضويتها عدد من النساء ذوات الاختصاص.
- صدر القانون رقم (40) لسنة 2010 بتعديل بعض أحكام القانون رقم (74) لسنة 2006 بشأن رعاية وتأهيل وتشغيل المعاقين ونص على أن يمنح المعاق –دون تمييز بين الرجل والمرأة- مخصص إعاقة لا يقل عن مائة دينار شهرياً، على ألا يؤثر صرف هذا المخصص على أية حقوق أو إعانات أخرى مقرة للمعاق بموجب أي قانون آخر، أي رفع هذا القانون سقف الإعانة المقدمة للمعاق.
- قانون رقم (22) لسنة 2011 بالتصديق على اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.

- قرار رئيس مجلس الوزراء رقم (50) لسنة 2012 بإنشاء اللجنة التنسيقية العليا لحقوق الإنسان.
- مرسوم بقانون رقم (30) لسنة 2011 بإنشاء صندوق وطني لتعويض المتضررين.
- مرسوم بقانون رقم (53) لسنة 2012 بتعديل بعض أحكام قانون الإجراءات الجنائية الصادر بالمرسوم بقانون رقم (46) لسنة 2002.

ب- السياسات والاستراتيجيات والخطط:

- تشكيل فرق وطنية تضم في عضويتها ممثلين عن جميع السلطات ومؤسسات المجتمع المدني تختص بمتابعة الاتفاقيات الدولية واعداد التقارير الدورية.
- وضع الاستراتيجية الوطنية للشباب (2011-2015) وقد ارتكزت عملية تطوير الاستراتيجية الوطنية للشباب في مراحلها المختلفة على عدة مبادئ من أهمها العدالة والمساواة والمشاركة في تعزيز المساواة بين الجنسين، وحماية حقوق المعاقين وذوي الاحتياجات.
- وضع الاستراتيجية الوطنية للأشخاص ذوي الإعاقة (2013-2016) والتي ترسي دعائم رئيسية في مسيرة الاهتمام بفئة ذوي الاعاقة وبخاصة ما يتعلق بترسيخ ثقافة العدالة والمساواة وتكافؤ الفرص بين كافة المواطنين.
- وضع الاستراتيجية الوطنية للمسنين للإهتمام بكبار السن لتقنين وتأمين حقوقهم من خلال مد مظلة الضمان الاجتماعي لهم.

ج. الاجراءات والبرامج والمشاريع الوطنية:

- ينظم المجلس الاعلى للمرأة ومؤسسات المجتمع المدني في المملكة برامج مستمرة للتوعية والثقافة القانونية تتضمن ورش لعمل وحلقات نقاشية حول اتفاقية السيداو والتعريف بحقوق المرأة الواردة في اتفاقية السيداو وكيفية تفعيلها.
- عقد معهد الدراسات القضائية، إحدى عشرة دورة خلال عامي 2009 و 2010، ومن هذه الدورات تلك المتعلقة بالقانون الدولي الإنساني، احترام حقوق الإنسان، حقوق الإنسان والمسؤوليات، حقوق المرأة الإنسانية، علامات مضيئة في أحكام القضاء العربي.
- يتضمن قانون الميزانية العامة لمملكة البحرين للسنتين الماليتين 2011 و 2012 عدداً من المخصصات المالية الرئيسية ذات العلاقة المباشرة وغير المباشرة بحقوق الانسان، والتي من شأنها ضمان رفع المستوى المعيشي بشكل متساو لكافة المواطنين، بلغ مجموعها 1,524.9 مليون دينار في السنتين المذكورتين ومن ذلك:
  - دعم مباشر للأنشطة المرتبطة بحقوق الانسان بميزانية قدرها 2.7 مليون دينار لدى كل من وزارة التنمية الاجتماعية والمؤسسة الوطنية لحقوق الانسان.
  - توفير الدعم المالي للبرامج ذات العلاقة المباشرة بالمرأة والرعاية الاجتماعية والأفراد من ذوي الاحتياجات الخاصة، والمتمثلة في المؤسسة الخيرية الملكية بمبلغ 3.8 مليون دينار، والأفراد من ذوي الاحتياجات الخاصة بمبلغ 8.2 مليون دينار.
- نظمت المؤسسة الوطنية لحقوق الأنسان العديد من البرامج التثقيفية والتوعوية والورش التدريبية والمحاضرات في مجال حقوق الأنسان ومنها التالي:
  - الندوة الحوارية حول اتفاقية القضاء على جميع اشكال التمييز ضد المرأة (السيداو) وحقوق المرأة والانسان في يناير 2014.
  - فعالية حول "دور الإعلام في تعزيز وحماية حقوق الإنسان في مملكة البحرين"، بالتعاون مع المفوضية السامية لحقوق الإنسان، عام 2014.
  - محاضرة حول القانون الدولي لحقوق الإنسان ضمن البرنامج التدريبي لحقوق الإنسان للمحامين المبدئين بالتعاون مع اللجنة الدولية للصليب الأحمر ورابطة المحامين الدولية، في عام 2014.
  - ندوة تعريفية بعنوان: "دور المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان في تعزيز وحماية حقوق الإنسان في مملكة البحرين:، في العام 2013.

ثالثاً: العقبات والثغرات والتحديات الرئيسية:

- بناء قدرات مؤسسات المجتمع المدني وتفعيل دورها المجتمعي في التوعية بحقوق المرأة.
- الحاجة إلى استكمال أو الاسراع في اصدار التشريعات والقوانين المتعلقة بالمرأة.

11. الطفلة

أولاً: الانجازات المتحققة:

أ- <u>التدابير القانونية:</u>

- صدور القانون رقم (19) لسنة 2009،باصدار قانون أحكام الأسرة (القسم الأول) الذي ينظم العلاقات الأسرية في أمور الزواج وآثاره الشرعية والطلاق والحضانة.
- قرار رقم (3) لسنة 2011 بشأن ضوابط الإعلان والترويج عن التبغ ومنتجاته، حيث تنص المادة الأول على حضر دخول المنتجات التي تتضمن إعلاناً أو دعاية للتبغ ومنتجاته أو تصنيعها كحلويات أو ألعاب أطفال.
- قرار رقم 19 لسنة 2011 بشأن اعادة تشكيل لجنة الحضانة الاسرية.
- قرار رقم (46) لسنة 2011 بشأن تنظيم التخرج والرعاية اللاحقة من دار رعاية الطفولة.
- قانون رقم (37) لسنة 2012 بإصدار قانون الطفل.
- القرار (23) لسنة 2013 بشأن تحديد الشروط والأحوال والظروف الأخرى لتنظيم تشغيل الأحداث وكذلك المهن والصناعات والأعمال الشاقة والخطرة التي يحظر تشغيلهم فيها أو التي تضر بصحة الحدث أو سلامته أو سلوكه الأخلاقي.
- قرار رقم (12) لسنة 2013 بشأن تعديل النظام الأساسي لمؤسسة مركز الخدمات التربوية الخاصة للأطفال (تفاؤل).
- قرار رقم (64) لسنة 2013 بتشكيل اللجنة الوطنية للطفولة.

ب- <u>السياسات والاستراتيجيات والخطط:</u>

- 2011م إنشاء لجنة شؤون المرأة والطفل في مجلس النواب، أسوة باللجنة التي تم إنشاؤها في مجلس الشورى منذ الفصل التشريعي الأول سنة 2002م.
- تم تحديث الدلائل الإرشادية لجميع خدمات الأمومة والطفولة لعام 2008-2009م، وتم تدريب مقدمي الخدمات الصحية عليها، وتشمل الدليل الإرشادي لحماية المرأة من العنف، دليل الفحص الدوري للمرأة، دليل الرضاعة الطبيعية، دليل حماية الطفل من العنف و الإهمال، دليل صحة الأم في فترة النفاس و تنظيم الأسرة، دليل صحة المراهقين، الدليل الإرشادي لفحص الأطفال.
- في سنة 2013 تم وضع استراتيجية للتدخل المبكر كمرحلة تأهيلية من مراحل التأهيل للأطفال المعاقين.

ج- <u>الاجراءات والبرامج والمشاريع الوطنية:</u>

- تدشين برنامج الرعاية البديلة في عام 2012.
- تدشين خط النجدة ومساندة الطفل 998 في عام 2012.

ثانياً: النتائج المتحققة:

- فوز مملكة البحرين بمقعد في لجنة حقوق الطفل بالامم المتحدة للفترة 2013 -2017.

ثالثاً: العقبات والثغرات والتحديات الرئيسية:

- محدودية الأخصائيين النفسيين للأطفال خصوصاً لذوي الاحتياجات الخاصة.
- الحاجة إلى التوعية المجتمعية وتعزيز السلوكيات الصحية الايجابية لدى الاطفال.
- غياب قانون احكام الأسرة (القسم الثاني).

عواقب الأزمة المالية والأقتصادية واثرها على المرأة

على الرغم من تداعيات الأزمة المالية والأقتصادية على الاقتصاد العالمي، وتأثيرها على مستويات اسعار النفط في الأسواق العالمية، والذي يعتبر المصدر الرئيس لتمويل النفقات العامة في الدولة، إلا ان مملكة البحرين وإدراكا منها لأهمية دعم الاقتصاد الوطني لمواجهة تداعيات الأزمة المالية، فقد حرصت على توسيع الانفاق على مختلف القطاعات الاقتصادية والقطاعات الخدمية، والاستمرار في تمويل المشاريع الرأسمالية ومشاريع البنية الأساسية، وزيادة المبالغ المالية المخصصة للرعاية الاجتماعية وزيادة مبالغ الدعم لبعض السلع الأساسية، مما اسهم بشكل واضح في تخفيف الآثار السلبية على الاقتصاد الوطني، والحفاظ على حقوق ومكتسبات المواطن وبالاخص المرأة البحرينية في كل المجالات المعيشية والصحية والتعليمية والخدماتية من اجل نهوض المجتمع وتحقيق التنمية المستدامة، حيث بلغ متوسط مستوى النمو في اجمالي المصروفات العامة للدولة من السنة المالية 2008 إلى السنة المالية 2012 للمصروفات التشغيلية بمعدل 16% وبلغ معدل متوسط النمو السنوي في الانفاق على المشاريع الرأسمالية ومشاريع البنية الأساسية 11%، وقد بلغ متوسط النمو في الانفاق على قطاع الخدمات الصحية 16% سنويا، كما بلغ متوسط النمو في الانفاق على قطاع الخدمات التعليم 12% سنويا، وفي مجال خدمات الانفاق على الاسكان بلغ متوسط النمو 33% سنويا، وقد بلغ متوسط النمو في الصرف على قطاع الخدمات الاجتماعية 7% سنويا.

الباب الثالث: البيانات والإحصاءات

أ- المؤشرات الوطنية الأساسية

وضعت حكومة مملكة البحرين في العام 2012 مؤشرات وطنية" للأداء تضم خمسة محاور رئيسية مبنية على أساس البعد الجنساني هي: الاقتصاد الوطني، جودة الحياة، التعلم مدى الحياة، اقتصاد المعرفة، استدامة موارد الطاقة.

أن جمع المعلومات والبيانات بشكل دوري واستخدامها لتحليل الواقع الملموس ومتابعة التغيرات التي تطرأ على المجتمع هو المحرك الأساسي في توفير الخدمات، وكفالة المساواة في الحقوق بين افراد المجتمع. وتضطلع بهذه المهمة الجهات التالية:

- **الجهاز المركزي للمعلومات**: وهو الجهة الرسمية المعنية بإصدار البيانات الاقتصادية والسكانية الرسمية حيث يعتمد مقاربة النوع الاجتماعي في رصد مؤشراته وتقاريره، بموجب قرار مجلس الوزراء رقم 05 - 1923 الصادر في شهر مارس/ آذار 2006. وقد قام الجهاز المركزي للمعلومات بإنشاء منظومة الكترونية تسهل عملية تجميع وتحليل البيانات ونشر المؤشرات الصادرة من الوزارات والأجهزة الحكومية وحصر وتجميع هذه المؤشرات، ثم تحليل وتجهيز البيانات الخاصة بتلك المؤشرات بالتعاون مع المؤسسات ذات العلاقة.
- **المجلس الأعلى للمرأة:** وبدأ بتنفيذ الخطة الوطنية لنهوض المرأة البحرينية (2013-2022) ببناء منظومة معرفية فاعلة في مجال المرأة تشمل الخبرات والمعرفة ومصادر التعلم من خلال ربط وتوحيد مصادر المعرفة المتعلقة بالمجالات التنموية. كما يقوم المجلس الأعلى للمرأة بإعداد ونشر إصدارات احصائية دورية، نذكر منها المرأة البحرينية في أرقام والذي يعنى برصد إنجازات المرأة في مختلف القطاعات الاجتماعية والتعليمية والصحية والاقتصادية والسياسية، وقد تمثلت بمؤشرات تقيس النتائج المباشرة للأدوار التي لعبتها ولا تزال تلعبها المرأة في عملية بناء المجتمع التنافسي المستدام.
- **المؤسسات الرسمية** ومنها وزارة التربية والتعليم ووزارة الصحة وزارة التنمية الاجتماعية تعمل على رصد ونشر الاحصائيات والبيانات المتعلقة بالمرأة على مواقعها الالكترونية كل في مجال اختصاصه وهي متاحة للجميع.
- **لجان تكافؤ الفرص**: المنشئة في الجهات الحكومية في ضوء قرار مجلس الخدمة المدنية في جلسته بتاريخ 2013/9/18، والتي تنص مهامها في محور ادارة المعرفة على اعداد قواعد البيانات والاحصائيات والتقارير عن الموظفين والمستفيدين من الخدمات المقدمة بالجهة الحكومية وتصنيفهم حسب النوع، وقياس اثر تنفيذ الخطة الوطنية المعتمدة لنهوض المرأة البحرينية في تحقيق تكافؤ الفرص، وقياس معدلات سد الفجوة بين المرأة والرجل وصولا لتحقيق شراكة متكافئة.

ب- المؤشرات المتعلقة بالمجموعة الدنيا من المؤشرات الجنسانية

من أهداف عمل الجهاز المركزي للمعلومات، تنفيذ أهداف الرؤية الاقتصادية لمملكة البحرين (2030) والمتعلقة بتعزيز قدرات جمع البيانات الإحصائية والقدرات التحليلية وجمع وتحليل ونشر البيانات الإحصائية للمملكة باستخدام احدث ما توصلت إلية التقنية من أجهزة وبرامج. ويوفر الجهاز المركزي للمعلومات جميع إحصاءاته المنبثقة من السجلات الإدارية، المسوح المتخصصة و نشراته الاحصائية، مصنفة حسب النوع الاجتماعي بما فيها خصائص كبار السن وذوي الإعاقة.

كما يقوم الجهاز المركزي للمعلومات بتنفيذ المسوح المتخصصة الدورية كمسح نفقات ودخل الأسرة، مسح المنشآت حول هيكلية وتوزيع الأجور. ويساهم الجهاز أيضاً في تنفيذ المسوح المتخصصة مع الوزارات والجهات الحكومية مثل مسح الأمراض المزمنة غير المعدية، المسح الصحي العالمي، مسح معلومات واتجاهات وسلوكيات نحو الأمراض المعدية، والمسح الوطني لآراء الشباب.

وفيما يخص النشرات الاحصائية السنوية والتي تنشر حسب النوع الاجتماعي كالإحصاءات الحيوية، التعليم ، القوة العاملة، احصاءات الضمان الاجتماعي وخدمات الرعاية، فيتم حالياً رصد البيانات عن طريق التنسيق مع الجهات المعنية ثم معالجة البيانات و تقييمها ومن ثم إتاحتها للمستفيدين عن طريق موقع الجهاز الإلكتروني (www.cio.gov.bh). وكخطوة لمواكبة التطورات التكنولوجية في مملكة البحرين تم استحداث مايسمى بمنصة البيانات المفتوحة من أجل الارتقاء بالعمل الإحصائي والحصول على الإحصاءات بشكل ديناميكي تفاعلي. حيث يتم رفع البيانات من الوزارات و الجهات المعنية على الموقع (http://statistics.gov.bh) ومن ثم معالجة البيانات وتقييمها من خلال توظيف تقنية المعلومات و إتاحة البيانات على الموقع بعد ذلك.

وتنفيذا لقرارا مجلس الوزراء رقم 02-2208 بالموافقة على إعداد مؤشرات وطنية تعزز تنافسية مملكة البحرين. ولارتباط هذا المشروع بعمل الجهاز المركزي للمعلومات، أوكل مجلس الوزراء الجهاز المركزي للمعلومات للبدء بالإجراءات العملية الفنية لتحقيق مراقبة المؤشرات الوطنية على أرض الواقع، بحيث تكون متواكبة مع المؤشرات الدولية ووضع آلية لتنفيذ المؤشرات وذلك لضمان الحصول على القياسات الصحيحة مع متابعة التزام المؤسسات المعنية بالقياس وتقديم الدعم اللازم و تذليل العقبات. ولاشك ان تصنيف المؤشرات سيكون حسب النوع الاجتماعي لقياس نسبة التكافؤ بين الجنسين في شتى المجالات المذكورة.

ويلعب الجهاز المركزي للمعلومات دور المنسق الاحصائي في تنفيذ الخطة الوطنية لنهوض المرأة البحرينية (2013-2022)، حيث يتم التنسيق مع الوزارات والجهات المعنية لتزويد المجلس الأعلى للمرأة بالإحصاءات والمؤشرات المدرجة في الخطة للتقييم المستمر لقياس أثر الخطة في الارتقاء بواقع المرأة البحرينية.

كما بدأ المجلس الأعلى للمرأة بتأسيس قاعدة معلومات وبيانات المرأة البحرينية وعقد شراكات مع المؤسسات المعنية واهمها الجهاز المركزي للمعلومات بحيث يتم بناء قاعدة تستقطب المرأة البحرينية بمختلف تخصصاتها وتنوع قطاعاتها الأكاديمية والوظيفية، وتمنح البرامج والاستراتيجيات الخاصة بدعم المرأة فرصة الاستناد الى معرفة دقيقة للتغيرات في مستوى مشاركاتها. ويسعى المجلس الأعلى للمرأة ان تكون قاعدة بيانات المرأة البحرينية ذات طابع مرن بحيث تتضمن وبشكل مبدئي منظومتين معرفيتين اساسيتين تتمثلان في منظومة المعرفة الاحصائية ومنظومة المعرفة الخاصة بالسجلات، وتشتمل كلاً منهما على عدد من الانظمة الالكترونية المتخصصة في مجالات محددة.

تم وضع منهجية متكاملة لرصد وقياس النتائج وتقييم أثر تنفيذ الخطة الوطنية لنهوض المرأة البحرينية (2013-2022) بشكل مستمر ووفق أحدث الأساليب على المستويين المحلي والدولي، وذلك بالاستعانة بمؤشرات الجهاز المركزي للمعلومات و تلك المدرجة في التقارير الرسمية كمصدر للقياس كتقرير الفجوة الجندرية (دافوس)، وتقرير البنك الدولي، وتقرير منظمة الصحة العالمية بالإضافة إلى بعض التقارير الصادرة من منظمة الامم المتحدة، مع مراعاة خصوصية بعض المؤشرات ولاسيما الاجتماعية منها للعالم العربي والاسلامي.

ج- المؤشرات المتعلقة بالعنف ضد المرأة

يوجد عدد من الجهات المعنية بالعنف الاسري تقوم برصد حالات العنف الاسري من النساء والفتيات في مملكة البحرين بشكل منفصل. وفي سبيل تركيز وتوحيد جهود تلك الجهات ومواصلة لجهود المجلس الاعلى للمرأة في مجال مكافحة العنف ضد المرأة، تضمنت الخطة الوطنية لنهوض المرأة البحرينية (2013-2022) محصلة خاصة بحماية المرأة من كافة أشكال العنف الأسري يسعى من خلالها وبالتعاون مع الشركاء والحلفاء لتفعيل الربط الالكتروني بين الجهات ذات العلاقة بالعنف في مملكة البحرين وذلك من خلال تنفيذ برنامج يهدف لتأسيس قاعدة بيانات موحدة وشاملة لحالات العنف الاسري من النساء والفتيات في مملكة البحرين، والاستفادة من البيانات والاحصائيات في اعداد التقارير والبحوث المحلية والاقليمية والدولية والخطط المستقبلية.

وخلال المرحلة الاولى لمشروع القاعدة، تم تشكيل لجنة مشتركة بين المجلس الأعلى للمرأة والجهات الحكومية الرسمية ذات العلاقة (وزارة الداخلية، وزارة التنمية الاجتماعية، وزارة العدل والشئون الاسلامية، وزارة الصحة) كشركاء في انشاء قاعدة البيانات الموحدة لحالات العنف الأسري في مملكة البحرين، وقد تم الاتفاق خلال المرحلة الأولى لمشروع قاعدة البيانات على جمع البيانات بصورة دورية عن حالات العنف الأسري من النساء والفتيات في مملكة البحرين وفقاً لجداول مخصصة تم إعدادها لهذا الشأن تتضمن توفير بيانات حول الضحية والمعتدي بحسب :النوع، الجنسية، العمر، الحالة الاجتماعية، المستوى التعليمي، المحافظة، عدد سنوات الزواج، وغيرها من المعلومات المهمة.

تم الخروج من المرحلة الأولى من مشروع القاعدة بنظام الكتروني يتضمن مجموعة موحدة من المؤشرات المتعلقة بالعنف ضد المرأة في مملكة البحرين . وجاري العمل على استكمال الربط الالكترونية مع الجهات الاعضاء في اللجنة المشتركه، ليكون مصدرا موحداً لبيانات ضحايا العنف الأسري من النساء والفتيات في مملكة البحرين والتقارير الاحصائية في المجال.

د- بيانات بشأن فئات معينة

تسعى مملكة البحرين لتحسين اوضاع المرأة بمختلف فئاتها ومستوياتها بما فيها المرأة المسنة و ذات الاعاقة بالتعاون والتنسيق مع الجهات المعنية ، حيث تقوم هذه الجهات بجمع البيانات والمعلومات حول مدى استفادة تلك الفئات من الخدمات واماكن تواجدها والظروف المحيطة بها، ونذكر منها وزارة التنمية الاجتماعية والمؤسسة الخيرية الملكية، كما وتعتمد هذه الجهات على الاحصاءات والمعلومات التي يتم جمعها من خلال الجهاز المركزي للمعلومات سواء عن طريق التعدادات أو المسوح المتخصصة.

الباب الرابع: الأولويات الناشئة

تبذل مملكة البحرين جهودا ملموسة في سبيل توفير أفضل مستوى من الخدمات و التسهيلات المختلفة للمواطنين، و تولي الحكومة اهتماما كبيراً للمرأة في هذا الصدد حيث تستهدف على الدوام رفع مستوى الخدمات المقدمة لها كما و نوعا في مختلف المجالات. وعلى الرغم من ذلك فإنه ما تزال هناك بعض التحديات التي وضعت الدولة مجموعة من التدابير المستقبلية الكفيلة بمواجهتها.

1. الأولويات الرئيسية

- استمرارية تأمين الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية للأسرة وتعزيز سلامتها الصحية والنفسية في إطار الترابط العائلي، وتمكين المرأة للاعتماد على ذاتها بما يحقق الأمان والحماية لجميع أفراد الأسرة.
- بناء القناعات الداعمة و ترسيخ الممارسات المؤدية الى تلبية احتياجات المرأة في اطار العدالة وتوسيع الخيارات وتعزيز القدرات في المجتمع وبما يدعم حقوق المرأة.
- صناعة ممارسات تضمن التطوير الذاتي و المهني والجماعي والمجتمعي والإنساني من خلال جودة واستمرارية التعليم و التعلم ونقل الخبرات والمعرفة للمرأة في كل المراحل العمرية.
- الارتقاء بجوانب حياة المرأة في المجالات الصحية، والبيئية، والاجتماعية، والنفسية بما ينعكس على الاسرة والعيش بأمان وتعزيز أنماط أفضل الممارسات من خلال توفر خيارات للمرأة.
- بناء بيت للاستشارات والمقارنات في مجال المرأة من خلال ادارة المعرفة والعمل من خلال الشركاء وبناء قصص نجاح مستدامة.
- ربط نماذج وجداول إعداد الميزانية العامة للدولة بأهداف برنامج عمل الحكومة والخطة الوطنية لنهوض المرأة البحرينية (2013-2022)، بحيث يتم تضمين تعميم إعداد الميزانية العامة للدولة للسنوات المالية 2015 – 2018 بتوجيهات وتعليمات خاصة بتكافؤ الفرص، اضافة لتطوير جداول إعداد الميزانية للسنوات المالية 2015 – 2018 لربط الأهداف والاستراتيجيات في الوزارات والجهات الحكومية ببرنامج عمل الحكومة والمتطلبات الاستراتيجية الوطنية للنهوض بالمرأة، ودعم مبادرات المجلس الأعلى للمرأة في إعداد قاعدة بيانات مالية تخدم تقارير التقييم الدولية.

2. التوصيات

- تضمين الخطة الوطنية لنهوض المرأة البحرينية (2013-2022) في برنامج عمل الحكومة في اطار من الشراكة والتعاون مع مجلس التنمية الاقتصادي(EDB) والجهات الحكومية.
- اعداد استراتيجية وطنية لمناهضة العنف ضد المرأة.
- الإسراع في إصدار قانون بشأن حماية الأسرة من العنف.
- الإسراع في إصدار قانون احكام الأسرة (القسم الثاني).
- تعزيز الاستقرار الاسري من خلال تضمين المفاهيم والقيم الداعمة لدور المرأة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المناهج التعليمية والتدريبية.
- الارتقاء ببرامج التنمية المستدامة من خلال تفعيل النموذج البحريني لإدماج احتياجات المرأة في التنمية.
- تأسيس آليات نقل وادارة المعرفة تسهم في استدامة مشاركة المرأة في برامج التنمية الاقتصادية و الاجتماعية.
- توفير نظم واساليب وأدوات متنوعة للتعليم والتعلم.
- زيادة التمكين المعرفي للمرأة بما يعزز قدرتها على معالجة مشاكلها بتطبيق افضل الممارسات.
- الاستمرار في بناء قدرات المرأة وتزويدها بالمعارف والمهارات والسلوكيات وحسن توظيفها.
- تطوير كفاءة المرأة وممارساتها الانتاجية بما يعزز قدراتها التنافسية في المجتمع.
- تمكين المرأة من التمتع بحياة وكريمة وآمنة في جميع مراحلها العمرية.

- بناء بيت خبرة وطنية في مجال قضايا وتمكين المرأة.
- الارتقاء بالخبرات الوطنية ومنظومة التبادل المعرفي لتحقيق التنافسية اقليميا ودولياً.
- الربط الالكتروني وإنشاء قاعدة بيانات موحدة تعتمد مقاربة النوع، وترصد الواقع الاجتماعي والاقتصادي للمرأة البحرينية.
- تكثيف عمليات التوعية والتدريب على سلوكيات التوافق الأسري، ومهارات إدارة الذات وإدارة الآخرين، بدءاً من مرحلة التعليم الأساسي، وذلك بالتنسيق والشراكة مع الجهات الأخرى ذات العلاقة ضمن شبكة اجتماعية وطنية لمكافحة العنف.
- الاستمرار في تطوير آليات تمكين المرأة من الاعتماد على ذاتها اقتصادياً.
- الاستمرار في تطوير آليات تمكين المرأة وتوعية المجتمع بكافة حقوقها وواجباتها بما يحقيق التنافسية في كافة القطاعات والتخصصات والمستويات.
- أعتماد سياسة وطنية لتدعيم الطحين بفيتامين (د).
- اعتماد سياسات وطنية تحد من استهلاك الأحماض الدهنية المشبَّعة وتنهي فعلياً استخدام الزيوت النباتية المهدرجة جزئياً في الإمدادات الغذائية.
- وضع سياسات للحد من تأثر الأطفال بتسويق الأغذية والمشروبات غير الكحولية الحاوية على نسبة عالية من الدهون المشبَّعة أو السكريات الحرة أو الملح.
- تحديث عدد من القوانين وتشمل قانون الصحة العامة وقانون مكافحة التبغ وقانون الإيدز وقانون تنظيم توفير بدائل لبن الأم، وقانون الصحة النفسية.
- دراسة إدخال تطعيم الوقاية من سرطان عنق الرحم (HBV) للفتيات عمر 16 سنة.

الخلاصة

ان مملكة البحرين تؤكد على أن أهم عوامل نجاحها في تحقيق الأهداف المرجوة التالي:

- توفر إرادة سياسية واضحة على أعلى المستويات لتمكين المرأة وردم الهوة بين الجنسين في مختلف المستويات. وقد تجلى ذلك في إجراءات مؤسسية وتشريعية، أبرزها آلية انشاء "المجلس الأعلى للمرأة" والدور الذي أنيط به، والتأثير الذي يتمتع به لدى الجهات الحكومية والأهلية على حد سواء.
- الاستمرارية والتدرج في الخطوات والتدخلات لتحقيق الأهداف، حيث لا يوجد انقطاع أو تراجعات في السياسات والبرامج في هذا المجال، وهذا ما يعطي نتائج إيجابية أكثر من التدخلات المنفردة والمعزولة.
- شمول الخطة الوطنية لنهوض المرأة وبرامج العمل والمشاريع المنبثقة عنها مختلف المجالات والمستويات كما يتبين من مجالات اثر الخطة، ومن الالتزام الوطني بمتابعة كل محاور منهاج عمل بيجين دون استثناء بما في ذلك المسائل الحساسة مثل العنف الموجه ضد المرأة والمشاركة السياسية وغيرها.
- قيام المجلس الاعلى للمرأة بتطوير سياسة التشبيك والتواصل مع سلطات الدولة؛ لضمان تقديم اعلى درجات المشورة والتعاون والتنسيق، بما يضمن ادماج الخطط والبرامج الوطنية الموجهة لاستدامة تقدم المرأة البحرينية.
- الحرص على بناء منظومة معرفية ترصد حجم ومستويات التقدم الحاصل على وضع المرأة البحرينية، وبما ينسجم مع المتطلبات الدولية وخصوصاً متابعة تنفيذ الاتفاقيات واعداد التقارير الدورية.
- الالتزام بتحويل البحرين الى بيت للخبرة الوطنية في مجال تمكين وتقدم المرأة، ومركزاً للإمتياز على صعيد الخدمات والتسهيلات والاستشارات في المنطقة.

المرفقات

أ- أعضاء الفريق الوطني

أعضاء الفريق الوطني المشارك في إعداد تقرير مملكة البحرين حول التقدم المحرز في تنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين+20، وذلك من خلال عقد اللقاءات التشاورية واجتماعات العمل والاستشارات المباشرة وعقد مجموعات تركيز:

الرقم	الجهة	الاسم/ المنصب
.1	هيئة التشريع والافتاء القانوني	المستشارة معصومة عبدالرسول عيسى نائبة رئيس هيئة التشريع والافتاء القانوني
.2	وزارة الخارجية	سعادة الدكتورة الشيخة رنا بنت عيسى آل خليفة الوكيل المساعد للشئون العربية والأفروآسيوية والمنظمات
.3		الدكتور إبراهيم بدوي الشيخ المستشار القانوني
.4	وزارة التنمية الاجتماعية	السيدة بدرية يوسف الجيب الوكيل المساعد للرعاية والتأهيل الاجتماعي
.5	وزارة الصحة	الدكتورة مريم عذبي الجلاهمة الوكيل المساعد للرعاية الأولية والصحة العامة
.6	وزارة العدل والشؤون الإسلامية	الاستاذة دانه خميس الزياني وكيل وزارة مساعد للإحصاء والتخطيط والاتصال
.7	وزارة المالية	السيد سامي محمد حميد مدير إدارة العلاقات الاقتصادية الخارجية
.8	وزارة العمل	السيدة فوزية صالح شهاب مديرة إدارة التأمين ضد التعطل
.9	وزارة التربية والتعليم	السيدة لطيفة عيسى البونوظة مديرة ادارة التخطيط والمشاريع التربوية
.10	مجلس التنمية الاقتصادية	السيدة ندى عازمي مدير ادارة التخطيط الاقتصادي والتطوير
.11	وزارة شئون البلديات والتخطيط العمراني	المهندسة لمياء الفضالة مديرة ادارة الخدمات الفنية ببلدية المنطقى الوسطى رئيسة وحدة تكافؤ الفرص
.12	هيئة شئون الاعلام	الآنسة مايسة عبداللطيف الذوادي قائم بأعمال مدير إدارة المتابعة الإعلامية
.13	المجلس الأعلى للبيئة	المهندسة زهوة محمد الكواري قائم بأعمال مدير إدارة السياسات والتخطيط البيئي
.14		المهندسة سوزان محمد العجاوي رئيس قسم التخطيط البيئي
.15	الجهاز المركزي للمعلومات	الآنسة مها عبدالله سبت احصائي بإدارة الاحصائيات الديموغرافية والبيئية والاجتماعية

الرقم	الجهة	الاسم/ المنصب
.16	الجمعية البحرينية للتخطيط الاستراتيجي	الدكتورة هالة بدر أحمد صليبيخ رئيسة الجمعية البحرينية للتخطيط الاستراتيجي
.17	الجمعية البحرينية لتنمية المرأة	السيدة خديجة السيد نائبة رئيسة الجمعية البحرينية لتنمية المرأة
.18	الامانة العامة المجلس الاعلى للمرأة	الدكتورة دنيا أحمد عبدالله قائم بأعمال مدير عام السياسات والتطوير
.19		السيدة ابتسام عبدالله فارع مدير مركز معلومات المرأة
.20		الشيخة دينا بنت راشد آل خليفة قائم بأعمال مدير إدارة العلاقات العامة والدولية
.21		الانسة اماني صالح شاجرة رئيسة قسم الدراسات والبحوث
.22		السيدة هنادي احمد النايف احصائي اول بيانات
.23		السيدة لطيفة محمود العنزي احصائي اول بيانات
.24		الانسة موزة عبدالله الدوسري احصائي اول بيانات
.25		الانسة شيماء عبدالله سلمان اخصائي اول متابعة
.26		السيدة ليلى فيصل الحلواجي اخصائي اول دراسات وبحوث
.27		السيدة نورة عبدالعزيز الرفاعي اخصائي تعاون دولي
.28		السيدة مريم احمد عبدالله فني بيانات

ب- الإحصاءات

يتضمن معلومات إحصائية مفصلة (كمية)، حسب الاقتضاء، بشأن الاتجاهات العامة التي نوقشت في الباب الأول، وبشأن مجالات الاهتمام الاحدى عشر التي نوقشت في الباب الثاني:

1. المرأة والفقر

جدول رقم (1): الناتج المحلي الإجمالي (مليون دينار بحريني) - الاسعار الجارية

المؤشرات	2009	2010	2011	2012	2013
الناتج المحلي الإجمالي (مليون دينار بحريني)	8,624.8	9,668.2	10,920.6	11,530.5	12,328.2

المصدر: موقع الجهاز المركزي للمعلومات

جدول رقم (2): متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (بالدينار البحريني) - الاسعار الجارية

المؤشرات	2009	2010	2011	2012
متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (بالدينار البحريني)	7319	7869.6	9138.4	9311

المصدر: موقع الجهاز المركزي للمعلومات

جدول رقم (3): عدد ونسبة المستفيدين من المساعدات الاجتماعية حتى ابريل 2014 حسب الجنس بالنسبة لسكان مملكة البحرين **(عدد السكان خلال العام 2011)**

الجنس	العدد	النسبة
امرأة	9,869	1.73%
رجل	6,588	1.15%
المجموع	**16,457**	**2.88%**

المصدر: وزارة التنمية الاجتماعية

جدول رقم (4): عدد المستفيدين من الدعم المالي حتى ابريل 2014 ونسبتهم الى سكان مملكة البحرين (عدد السكان خلال العام 2011)

الجنس	العدد	النسبة
إناث	27,655	4.8%
ذكور	82,480	14.5%
المجموع	110,135	19.3%

المصدر: وزارة التنمية الاجتماعية

2. المرأة والتعليم

جدول رقم (5): التوزيع العددي والنسبي للطلاب في مرحلة التعليم الاساسي في مملكة البحرين (2012-2013)

المرحلة	طالب	طالبة	المجموع	طالب%	طالبة%
الابتدائية	32,072	32,185	64,257	49.91%	50.09%
الإعدادية	16,355	16,205	32,560	50.23%	49.77%
الثانوية	63,762	64,797	128,559	49.60%	50.40%

المصدر: وزارة التربية والتعليم

جدول رقم (6): التوزيع العددي والنسبي للطلاب في مرحلة التعليم العالي في مملكة البحرين (2011-2012)

المرحلة	طالب	طالبة	المجموع	طالب%	طالبة%
عدد الطلبة في مؤسسات التعليم العالي	12,763	19,564	32,327	39%	61%

المصدر: الامانة العامة لمجلس التعليم العالي

جدول رقم (7): التوزيع العددي للطلاب في معهد البحرين للتدريب (2009-2012)

العام التدريبي	النوع	عدد المتدربين المسجلين
2010/2009	رجل	1890
	امرأة	2204
2011/2010	رجل	1921
	امرأة	2273
2012/2011	رجل	1692
	امرأة	1609
2013/2012	رجل	1795
	امرأة	1765

المصدر: معهد البحرين للتدريب

جدول رقم (8): عدد المعلمين والمعلمات في المدارس الحكومية حسب نوع المدرسة للعام الدراسي (2012-2013)

نوع المدرسة	المجموع	ذكور	اناث	نسبة الذكور	نسبة الإناث
ابتدائية	5222	1178	4044	%23	%77
ابتدائية إعدادية	1333	778	555	%58	%42
إعدادية	2453	974	1479	%40	%60
إعدادية ثانوية	123	-	123	-	%100
ثانوية عامة + مسارات أخرى	3135	1038	2097	%33	%67
ثانوية صناعية	912	912	-	%100	-
التعليم الديني	201	201	-	%100	-
المجموع	13379	5081	8298	%38	%62

المصدر: وزارة التربية والتعليم

جدول رقم (9): عدد المعلمين والمعلمات في المدارس الخاصة للعام الدراسي (2012-2013)

مدارس متعددة المراحل (ابتدائي/إعدادي/ثانوي)	3782	768	3014	%20	%80

المصدر: وزارة التربية والتعليم

3. المرأة والصحة

جدول رقم (10): معدل وفيات الأطفال دون الخامسة لكل(1000) مولود حي (2008 – 2012)

المؤشرات	2008	2009	2010	2011	2012
معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة لكل 1000 مولود حي	9.4	8.6	9.4	9.8	9

المصدر: وزارة الصحة

جدول رقم (11): معدل وفيات الأمهات لكل(100,000) ولادة حية خلال الفترة (2008 – 2012)

المؤشرات	2008	2009	2010	2011	2012
التغير في معدل وفيات الامهات	17.7	16.9	11	22.8	26.2

المصدر: وزارة الصحة

جدول رقم (12): معدل المواليد الخام لكل 1000 من السكان

المؤشرات	2008	2009	2010	2011	2012
معدل المواليد الخام لكل 1000 من السكان	15.3	15	14.8	14.7	15.6

المصدر: وزارة الصحة

جدول رقم (13): معدل الخصوبة للبحرينيات

المؤشرات	2008	2009	2010	2011	2012
معدل الخصوبة العام (الإناث 15 - 49)	80.4	81	79.2	75.6	78.6
معدل الخصوبة الكلي للمرأة الواحدة (الإناث 15 - 49)	2.8	2.8	2.7	2.6	2.7

المصدر: وزارة الصحة

4. العنف ضد المرأة

جدول رقم (14): التوزيع العددي والنسبي للنساء اللاتي لجأن إلى دار الأمان التابع لوزارة التنمية الاجتماعية و تتراوح أعمارهن بين 15 و49 عاما واللاتي تعرضن لعنف بدني أو جنسي في الـ 12 شهراً الأخيرة على يد الزوج أو أشخاص آخرين.

البيان	الفئة	العدد
التوزيع العددي للنساء اللاتي تتراوح أعمارهن بين 15 و49 عاما	البحرينيات	9

المتعرضات للعنف البدني أو الجنسي في الاشهر 12 الماضية على يد الزوج	العربيات	9
	الاجنبيات	3
	المجموع	21
التوزيع العددي للنساء اللاتي تتراوح أعمارهن بين 15 و49 عاما المتعرضات للعنف البدني أو الجنسي في الاشهر 12 الماضية على يد أشخاص غير الزوج	البحرينيات	6
	العربيات	-
	الاجنبيات	67
	المجموع	73

المصدر: وزارة التنمية الاجتماعية

5. مشاركة المرأة في السلطة وصنع القرار

جدول رقم (15): التوزيع العددي للنساء البحرينيات في المناصب القيادية ومواقع صنع القرار

المنصب	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
وزير ومن في حكمه	3	3	3	3	3	3	4	4	4
وكيل وزارة ومن في حكمه	1	2	2	2	3	3	4	4	5
وكيل وزارة مساعد ومن في حكمه	6	12	13	16	14	14	18	18	20
عضوات مجلس الشورى	6	10	11	10	10	11	11	11	11
عضوات مجلس النواب		1	1	1	1	1	4	4	4
السفيرات	1		1	2	2	2	3	3	3
رئيس تنفيذي					1	1	1	1	1
عضوات المجلس البلدي						1	1	1	1
عدد القاضيات		1	3	5	9	13	13	13	17

المصدر: المجلس الأعلى للمرأة

جدول رقم (16): مشاركة المرأة البحرينية في انتخابات المجالس النيابية والبلدية

العام	المرشحون لمجلس النواب	المرشحات لمجلس النواب	المرشحون للمجلس البلدي	المرشحات للمجلس البلدي	المنتخبات لمجلس النواب	المنتخبات للمجلس البلدي
2002	183	8	275	31	0	0
2006	190	18	160	5	1	0
2010	125	9	172	3	1	1
التكميلية- 2011	53	5			4	
التكميلية- 2012	3	1				

المصدر: المجلس الأعلى للمرأة

جدول رقم (17): نسبة مشاركة المرأة البحرينية في انتخابات مجلس النواب

النوع العام	امرأة	رجل
2002	%47.7	%52.3
2006	%50.2	%49.8
2010	%51	%49

المصدر: المجلس الأعلى للمرأة

6. المرأة والاقتصاد

جدول رقم (18): العاملون في القطاعين العام والخاص

المهنة	2011						2012					
	بحريني			غير بحريني			بحريني			غير بحريني		
	ذكور	اناث	المجموع	ذكور	اناث	المجموع	ذكور	اناث	المجموع	ذكور	اناث	المجموع
القطاع العام (ديوان الخدمة المدنية فقط)												
الوظائف العمومية	13,560	7,636	21,196	435	1,307	1,742	13,566	8,247	21,813	516	1,344	1,860
النسبة	%64	36.03 %	%100	%25	%75	%100	%62	%38	%100	%28	%72	%100
الوظائف التخصصية	1,705	2,005	3,710	283	325	608	1,822	2,164	3,986	294	339	633
النسبة	%46	%54	%100	%47	%53	%100	%46	%54	%100	%46	%54	%100
الوظائف التنفيذية	964	409	1,373	14	1	15	1,043	495	1,538	13	0	13
النسبة	%70	%30	%100	%93	%7	%100	%68	%32	%100	%100	%0	%100
الوظائف التعليمية	3,325	9,510	12,835	2,439	595	3,034	3,307	9,564	12,871	2,714	714	3,428
النسبة	%26	%74	%100	%80	%20	%100	%26	%74	%100	%79	%21	1
الوظائف القضاة	140	19	159	35	0	35	155	20	175	52	0	52
النسبة	%88	%12	%100	%100	%0	%100	%89	%11	1	%100	%0	%100
الوظائف الدبلوماسية	186	62	248	-	-	-	186	62	248	-	-	-
النسبة	%75	%25	%100	-	-	-	%75	%25	%100	-	-	-

القطاع العام (ديوان الخدمة المدنية فقط)	19,880	19,641	39,521	3,206	2,228	5,434	20,079	20,552	40,631	3,589	2,397	5,986
النسبة	%50	%50	%100	%59	%41	%100	%49	%51	%100	%60	%40	%100
القطاع الخاص												
القطاع الخاص	56,957	24,435	81,392	353,338	22,087	375,425	58,169	24,774	82,943	378,044	24,768	402,812
النسبة	%70	%30	%100	%94	%6	%100	%70	%30	%100	%94	%6	%100

المصدر: موقع الجهاز المركزي للمعلومات

جدول رقم (19): متوسط الراتب الشهري للعاملين البحرينيين وغير البحرينيين في القطاعين العام والخاص

العام	البحرينيين				غير البحرينيين	
	القطاع العام		قطاع الخاص		قطاع الخاص	
	المرأة	الرجل	المرأة	الرجل	المرأة	الرجل
2010	684	672	431	668	301	196
2011	782	773	456	695	302	202
2012	757	770	476	714	295	202
2013	772	798	488	727	293	198

المصدر: موقع الهيئة العامة للتأمين الاجتماعي

جدول رقم (20): احصائيات العاطلون عن العمل ومعدل البطالة (2010- 2013)

العام	العاطلون	العاطلات	المجموع	المعدل	النسبة - ذكور	النسبة - اناث
2010	1,590	3,636	5,226	3.6	%30	%70
2011	1,906	3,862	5,768	4	%33	%67
2012	1,604	5,184	6,788	3.8	%24	%76
2013	1,354	7,114	8,468	4.3	%16	%84

المصدر: وزارة العمل - تقرير التعطل

7. المرأة والإعلام

جدول رقم (21): عدد ساعات الارسال لبرامج المرأة والأسرة في الاذاعة (2010-2013)

العام	العدد
2010	450
2011	550

2012	550
2013	485

المصدر: هيئة شئون الاعلام

جدول رقم (22): عدد ساعات الارسال لبرامج المرأة والأسرة في التلفزيون (2010-2013)

العام	العدد
2010	96
2011	86
2012	96
2013	106

المصدر: هيئة شئون الاعلام

8. المرأة والبيئة

جدول رقم (23): نصيب الفرد من استهلاك الكهرباء

العام	كيلووات ساعة/فرد/سنة
2009	8600.171
2010	9668.191
2011	9504.943
2012	10272.702

المصدر: الجهاز المركزي للمعلومات

9. الأليات المؤسسية للنهوض بالمرأة

جدول رقم (24): التوزيع العددي لوحدات تكافؤ الفرص في المؤسسات الحكومية والقطاع الخاص حتى نهاية 2013

البيان	2011	2012	2013
عدد وحدات تكافؤ الفرص	12	4	3

المصدر: المجلس الأعلى للمرأة

ج- المؤشرات

يتضمن هذا المرفق المؤشرات المتعلقة بالمجموعة الدنيا من المؤشرات الجنسانية:

قائمة المؤشرات			
1	المؤشرات المتعلقة بالمجموعة الدنيا من المؤشرات الجنسانية بحسب المجال	النتائج (الأرقام / النسب)	الجهة المعنية بالقياس/المصدر
1.1	المرأة والفقر		
	النسبة المئوية او العدد للسكان المستفيدون من المساعدات الحكومية	إجمالي الأفراد المستفيدون من المساعدات الحكومية من وزارة التنمية الاجتماعية لعام 2012 حوالي 35400	الجهاز المركزي للمعلومات + وزارة التنمية

<table>
<tr><td></td><td></td><td></td><td>الاجتماعية</td></tr>
<tr><td>1.2</td><td colspan="3">المرأة والتعليم</td></tr>
<tr><td></td><td>معدل الإلمام بالقراءة والكتابة لدى الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ و ٢٤ عاما، حسب نوع الجنس</td><td>معدل الإلمام بالقراءة والكتابة الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ و ٢٤ عاما الذكور حوالي 98.6% والاناث 97.6% (تعداد 2010)</td><td>الجهاز المركزي للمعلومات</td></tr>
<tr><td></td><td>معدل الإلمام بالقراءة والكتابة لدى الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ و ٢٤ عاما، حسب نوع الجنس</td><td>العام الدراسي 2013/2012
المجموع: 100.2%
الذكور: 100.4%
الإناث: 100.1%</td><td>وزارة التربية والتعليم</td></tr>
<tr><td></td><td>مؤشر التكافؤ بين الجنسين في التسجيل في التعليم الابتدائي والثانوي و<u>الجامعي</u></td><td>في التعليم الابتدائي الإعدادي والثانوي (بدون التعليم الجامعي) للعام الدراسي (2013/2012) حوالي 0.996</td><td>وزارة التربية والتعليم</td></tr>
<tr><td></td><td>نسبة الإناث بين مدرسي أو أساتذة المستوى الجامعي</td><td>نسبة الإناث بين مدرسي أو أساتذة المستوى الجامعي للعام الدراسي 2012/2011 تبلغ 42%</td><td>وزارة التربية والتعليم</td></tr>
<tr><td></td><td>معدل اكمال التعليم الابتدائي، حسب نوع الجنس (نسبة البقاء)</td><td>عدد خريجي التعليم الابتدائي (الحكومي والخاص) للعام الدراسي 2013/2012 الذكور 7796، الاناث 7242</td><td>وزارة التربية والتعليم</td></tr>
<tr><td></td><td>نسبة التخرج من التعليم الابتدائي، حسب نوع الجنس</td><td>عدد خريجي التعليم الابتدائي (الحكومي والخاص) للعام الدراسي 2013/2012 الذكور 7796، الاناث 7242</td><td>وزارة التربية والتعليم</td></tr>
<tr><td></td><td>معدل الانتقال إلى التعليم الثانوي، حسب نوع الجنس</td><td>معدل الانتقال إلى التعليم الثانوي للعام الدراسي 2013/2012 للذكور 98.4% والاناث 99.6% ولكلا النوعين 99%</td><td>وزارة التربية والتعليم</td></tr>
<tr><td></td><td>مستوى التعليم لدى السكان الذين تبلغ أعمارهم ٢٥ وما فوق، حسب نوع الجنس</td><td><table><tr><th>مستوى التعليم</th><th>الذكور</th><th>الاناث</th></tr><tr><td>أمي / يقرأ فقط</td><td>4.3</td><td>10.2</td></tr><tr><td>يقرأ ويكتب</td><td>25.2</td><td>25.9</td></tr><tr><td>ابتدائي</td><td>16.5</td><td>7.2</td></tr><tr><td>إعدادي</td><td>15.4</td><td>13.5</td></tr><tr><td>ثانوي</td><td>20.5</td><td>21.6</td></tr><tr><td>فوق ثانوي / دبلوم</td><td>9.3</td><td>10.7</td></tr><tr><td>بكالوريوس</td><td>6.3</td><td>8.6</td></tr><tr><td>دبلوم عالي</td><td>1.4</td><td>1.4</td></tr><tr><td>ماجستير</td><td>0.8</td><td>0.7</td></tr><tr><td>دكتوراه</td><td>0.2</td><td>0.1</td></tr></table></td><td>الجهاز المركزي للمعلومات</td></tr>
<tr><td></td><td>نسبة الأمية مبينة حسب النوع</td><td>معدل الأمية للذكور (10-44) سنة 3.9% والاناث</td><td>الجهاز المركزي</td></tr>
</table>

	الاجتماعي وبين الريف والمدن	8.4% وتقسيم الحضر والريف لاينطبق على مملكة البحرين (تعداد 2010)	للمعلومات
	نسبة الالتحاق في التعليم المهني بحسب الجنس وحقل الدراسة	**عدد المسجلين في التعليم الفني والمهني الثانوي** للعام الدراسي(2013/2012) الذكور 5991 والإناث 979	وزارة التربية والتعليم
	توزع المعلمين والمعلمات في التعليم الخاص والرسمي	العام الدراسي 2013/2012 **التعليم الحكومي:** المجموع: 13379 الذكور: 5081 الإناث: 8298 نسبة المعلمات 62% **التعليم الخاص:** المجموع: 3782 الذكور: 768 الإناث: 3014 نسبة المعلمات 80 %	وزارة التربية والتعليم
	نسبة استخدام الانترنت/والكومبيوتر بحسب نوع الجنس والريف والمدن	نسبة الأفراد الذين يستخدمون الإنترنت 88%	هيئة تنظيم الاتصالات
	نسبة الانفاق على التعليم من اجمالي الموازنة العامة ومن الناتج المحلي الاجمالي	نسبة مصروفات وزارة التربية والتعليم إلى مصروفات الحكومة للعام المالي 2012 = 9.38% ونسبة مصروفات وزارة التربية والتعليم إلى الناتج المحلي الإجمالي للعام المالي 2012 = 2.679%	وزارة التربية والتعليم
	توزع المعلمين والمعلمات بحسب مستويات التعليم والموقع الوظيفي	عدد المعلمين والمعلمات في المدارس الحكومية حسب نوع المدرسة للعام الدراسي 2012/2013	

نوع المدرسة	المجموع	ذكور	اناث	نسبة الذكور	نسبة الإناث
ابتدائية	5222	1178	4044	%23	%77
ابتدائية إعدادية	1333	778	555	%58	%42
إعدادية	2453	974	1479	%40	%60
إعدادية ثانوية	123		123		%100
ثانوية عامة + مسارات أخرى	3135	1038	2097	%33	%67
ثانوية صناعية	912	912		%100	

التعليم الديني	201	201		%100			
المجموع	13379	5081	8298	%38	%62		

عدد المعلمين والمعلمات في المدارس الخاصة (مدارس متعددة المراحل (ابتدائي/إعدادي/ثانوي)) للعام الدراسي 2012/2013

المجموع	ذكور	اناث	نسبة الذكور	نسبة الإناث
3782	768	3014	%20	%80

1.3	**المرأة والصحة**		
	انتشار وسائل منع الحمل لدى النساء المتزوجات أو المقترنات بشريك، اللواتي تتراوح أعمارهن بين ١٥ و ٤٩ عاما	نسبة النساء اللاتي في سن الإنجاب (15 - 49) ويستخدمن أحد طرق تنظيم الأسرة : 53.4%	وزارة الصحة (المصدر: المسح العنقودي المتعدد المؤشرات 2000 ، البحرين)
	معدل وفيات الأطفال دون الخامسة، حسب نوع الجنس	معدل وفيات الأطفال أقل من 5 سنوات لكل 1000 مولود حي عام 2012 ذكور : 9.1 - إناث : 8.9– الجملة : 9.0	وزارة الصحة
	معدل الوفيات النفاسية	يعتبر مؤشر معدل وفيات الأمهات أثناء الحمل والولادة والنفاس المعدل منخفضًا إذا ما قورن بالمعدلات العالمية، فهو لا يتعدى 26.2 لكل 100,000 ولادة حيه عام 2012	وزارة الصحة
	تغطية الرعاية السابقة للولادة	الحصول على الرعاية الصحية قبل الولادة (زيارة واحدة على الأقل) هي 100% عام 2012	وزارة الصحة
	نسبة الولادات التي تجري تحت إشراف موظفي صحة من ذوي المهارة	نسبة الولادات التي تجري تحت إشراف موظفي صحة من ذوي المهارة 99.8 % عام 2012	وزارة الصحة
	انتشار التدخين لدى الأشخاص الذين يبلغون من العمر ١٥ عاما وما فوق، حسب نوع الجنس	نسبة المدخنين للبحرينيين الذكور : 33.4% ، الإناث : 7.0% و الجملة : 19.9%	وزارة الصحة "المسح الوطني لعوامل الإختطار للأمراض المزمنة 2007 ، مملكة البحرين" .

			للفئة العمرية من 20 الى 64 سنة .
	نسبة الراشدين الذين يعانون من البدانة، حسب نوع الجنس	بلغت نسبة البدانة (obesity) للبحرينيين الذكور 32.3% ، الإناث 40.3% و الجملة 36.3%	وزارة الصحة المسح الوطني لعوامل الإختطار للأمراض المزمنة 2007 ، مملكة البحرين " للفئة العمرية من 20 الى 64 سنة
	إمكانية الحصول على العقاقير المضادة للفيروسات المعكوسة، حسب نوع الجنس	جميع الحالات المؤهلة للحصول المضادة للفيروسات القهقرية وفقا [توصية منظمة الصحة العالمية] .	وزارة الصحة
	متوسط العمر المتوقع في سن الستين، حسب نوع الجنس	العمر المتوقع عند سن الـ 60 (بالسنوات) للرجال 21 سنة بينما بلغ للنساء 23 سنة	وزارة الصحة المصدر: ممنظمة الصحة العالمية : http://www.who.int/gho/publications/world_health_statistics/EN_WHS2013_Full.pdf http://www.who.int/gho/publications/world_health_statistics/EN_WHS2013_Full.pdf
	وفيات البالغين حسب سبب الوفاة والفئة العمرية	بلغت أعلى نسب خمسة وفيات للبالغين من جملة وفيات البالغين (أكبر من 15 سنة) هي: - أمراض الجهاز الدوري الدموي 22.6% - أمراض الغدد الصماء و التغذية و الاستقلاب (التمثيل االغذائي) 12.8%	وزارة الصحة

	الأورام 10.3 % الأسباب الخارجية للمراضة أو الوفاة 7.4% أمراض الجهاز التنفسي 4.9%		
متوسط العمر المتوقع عند الولادة بحسب نوع الجنس	متوسط العمر المتوقع عند الولادة ذكور : 74.7 ، الإناث : 76.1 ، الجملة : 75.3	وزارة الصحة	
استهلاك السعرات الحرارية حسب نوع الجنس والعمر	نسبة السكان الذين لا يحصلون على الحد الأدنى من السعرات الحرارية للرجال 58.3 بينما النساء 41.7	وزارة الصحة	
نسبة الوفيات عند الولادة	يعتبر مؤشر معدل وفيات الأمهات أثناء الحمل والولادة والنفاس المعدل منخفضًا إذا ما قورن بالمعدلات العالمية، فهو لا يتعدى 26.2 لكل مئة ألف ولادة حيه عام 2012 يعتبر مؤشر معدل وفيات الأمهات أثناء الحمل والولادة والنفاس المعدل منخفضًا إذا ما قورن بالمعدلات العالمية، فهو لا يتعدى 26.2 لكل مئة ألف ولادة حيه عام 2012	وزارة الصحة	
معدل الخصوبة	معدل الخصوبة العام (15 – 49) للبحرينيات عام 2012 بلغ 78.6 و معدل الخصوبة الكلي (15 – 49) للبحرينيات عام 2012 بلغ 2.7	وزارة الصحة	
نسبة حالات الاجهاض المتعمد	لم يتم تسجيل اي حالة جهاض متعمد	وزارة الصحة	
نسبة استخدام وسائل منع الحمل بحسب نوع الجنس والاساليب المستخدمة	معدل انتشار استخدام الواقي الذكري : 9.6%	وزارة الصحة(مسح صحة الاسرة 1995)	
نسبة الولادات في المنزل	نسبة الولادات في المنزل 0.2% عام 2012	وزارة الصحة	
نسبة وفيات الاطفال اثناء الولادة ، والاطفال الرضع، والاطفال دون الخامسة بحسب نوع الجنس	بلغ معدل وفيات الأجنة حول الولادة لكل 1000 مولود 9.0 لكل 1000 مولود ، ومعدل وفيات الرضع لكل 1000 مولود حي للذكور 7.6 ، الإناث 7.9 والجملة 7.8، بينما بلغ معدل وفيات الأطفال أقل من 5 سنوات لكل 1000 مولود حي للذكور 9.1 ، الإناث 8.9 والجملة 9.0 . عام 2012	وزارة الصحة	
% الانفاق الحكومي على الخدمات الصحية من الموازنة	9.8% نسبة الانفاق الحكومي على الخدمات الصحية من الموازنة العامة عام 2012	وزارة الصحة	

	العامة		
1.4	**العنف ضد المرأة**		
	معدل الخصوبة لدى المراهقات	بلغ معدل الولادات لدى المراهقات (15-19 سنة) ، 15 لكل 1,000 من الفئة العمرية (15 - 19سنة) في عام 2012	وزارة الصحة
1.5	**مشاركة المرأة في السلطة وصنع القرار**		
	حصة المرأة من المناصب الوزارية في الحكومة	نسبة النساء في السلطة التنفيذية (الحكومات) يشمل الجهات التي تندرج تحت مظلة ديوان الخدمة المدنية حوالي 31.9% في عام 2012	الجهاز المركزي للمعلومات
	نسبة المقاعد التي تشغلها المرأة في البرلمان الوطني	نسبة المقاعد التي تشغلها المرأة في البرلمان الوطني 18.8% من اجمالي المقاعد في المجلس الوطني	المجلس الاعلى للمرأة
	النسبة المئوية للقاضيات	النسبة المئوية للقاضيات البحرينيات ومن في حكمهن 11.4% من اجمالي القضاة البحرينيين عام 2012	المجلس الاعلى للمرأة + ديوان الخدمة المدنية
	نسبة النساء في البرلمان	نسبة النساء في البرلمان 10 % من اجمالي مقاعد البرلمان	المجلس الاعلى للمرأة
	مقياس المساواة بين الجنسين / الترتيب ضمن تقرير التنمية البشرية (Gender empowerment measure)	أصدر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تقريراً عن التنمية البشرية 2013 بعنوان "نهوض الجنوب وتقدم البشرية في عالم متنوع"، وبحسب نتائج التقرير فإن قيمة المؤشر لعام 2012 للبحرين ساوت 0.796، في فئة التنمية البشرية العالية، ما أهلها لتحتل المرتبة 48 من أصل 187 بلداً وإقليماً، والجدير بالذكر أن مؤشر التنمية بالبحرين هو أعلى من متوسط بلدان التنمية البشرية العالية، والدول العربية. أما فيما يتعلق بمؤشر عدم المساواة بين الجنسين بلغ 0،258، لتحتل المملكة المرتبة 45 من أصل 148 دولة في 2012.	http://hdr.undp.org/en/2013-report
	نسبة النساء في القوى الناخبة	ارتفعت نسبة المشاركة العامة من النساء للانتخابات النيابية من 47.7% خلال انتخابات العام 2002 إلى 51% خلال انتخابات 2010 من اجمالي من يحق لهم المشاركة في عملية انتخاب المرشحين، وقد ارتفعت نسبة المشاركة العامة.	المجلس الأعلى للمرأة
1.6	**المرأة والاقتصاد**		
	معدلات مشاركة الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ و ٢٤ عاما وتزيد عن ١٥ عاما في	معدلات مشاركة الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ و ٢٤ عاما في القوى العاملة (تعداد 2010) للذكور 52.7% والاناث 26%	الجهاز المركزي للمعلومات

القوة العاملة، حسب نوع الجنس	معدلات مشاركة الذين تزيد أعمارهم عن ١٥ عام في القوى العاملة (تعداد 2010) للذكور 87.3% والاناث 43.7%		
نسبة العاملين الذين يعملون لحسابهم الخاص، حسب نوع الجنس	نسبة العاملين الذكور الذين يعملون لحسابهم الخاص من إجمالي العاملين الذكور حوالي 0.6%، وبلغت نسبة العاملات الإناث الذين يعملون لحسابهم الخاص من إجمالي العاملات الإناث حوالي 0.3%.		الجهاز المركزي للمعلومات
نسبة العاملين الذين هم أرباب عمل، حسب نوع الجنس	نسبة العاملين الذكور الذين هم اصحاب عمل من إجمالي العاملين 15 سنة فأكثر في تعداد 2010 حوالي 1.4% وبلغت نسبة العاملات الإناث الذين هم اصحاب عمل من إجمالي العاملات 15 سنة فأكثر في تعداد 2010 حوالي 2.2%		الجهاز المركزي للمعلومات
التوزيع بالنسبة المئوية للسكان العاملين حسب القطاع، لكل من الجنسين	التوزيع بالنسبة المئوية للسكان العاملين (15سنة فأكثر) حسب قطاع المنشأة في تعداد 2010		الجهاز المركزي للمعلومات
	القطاع	الذكور	الاناث
	قطاع عام	14.3	18.1
	قطاع خاص	77.4	37.1
	قطاع مشترك (مختلط)	2.2	2.1
	قطاع الانشطة الدبلوماسية او الدولية/	0.3	0.2
	أخرى	0.1	0.2
	لا ينطبق (يشمل العاملين خارج المنشآت)	5.7	42.4
بطالة الشباب، حسب نوع الجنس	بطالة الشباب (15-24) من إجمالي البطالة في تعداد 2010 للذكور 54.79% والاناث 44.43%		الجهاز المركزي للمعلومات
الفجوة القائمة بين الجنسين في الأجور	الفجوة القائمة بين الجنسين في الأجور حوالي -0.62 في لعام 2013		الهيئة العامة للتأمين الاجتماعي + الجهاز المركزي للمعلومات
نسبة الأفراد الذين يستخدمون الإنترنت، حسب نوع الجنس	نسبة الأفراد الذين يستخدمون الإنترنت 88% في عام 2012		هيئة تنظيم الاتصالات

	نسبة الأفراد الذين يستخدمون هواتف نقالة/خلوية، حسب نوع الجنس	نسبة الأفراد الذين يستخدمون هواتف نقالة/خلوية 172 % في عام 2012	الجهاز المركزي للمعلومات
	نسبة الأسر المعيشية التي لديها إمكانية الوصول إلى وسائط الإعلام (الإذاعة، التلفزيون، الإنترنت)، حسب نوع جنس رب الأسرة	نسبة الأسر المعيشية التي لديها إمكانية الوصول إلى وسائط الإعلام (الإذاعة، التلفزيون، الإنترنت) 100% في تعداد 2010	الجهاز المركزي للمعلومات
	نسبة المشاركة في قوة العمل بحسب الجنس	نسبة المشاركة في قوة العمل للذكور 87.3% والاناث 44% حسب تعداد 2010	الجهاز المركزي للمعلومات
1.7	**الطفلة**		
	نسبة الجنس عند الولادة حسب ترتيب الولادة by birth order	<table><tr><th>نسبة النوع عند الولادة : ذكر/ (لكل 100 أنثى)</th><th>ترتيب الولادة</th></tr><tr><td>106</td><td>1</td></tr><tr><td>105</td><td>2</td></tr><tr><td>102</td><td>3</td></tr><tr><td>103</td><td>4</td></tr><tr><td>101</td><td>5</td></tr><tr><td>121</td><td>6</td></tr><tr><td>93</td><td>7</td></tr><tr><td>107</td><td>8</td></tr><tr><td>62</td><td>9</td></tr><tr><td>93</td><td>10+</td></tr></table>	وزارة الصحة
	معدل وفيات الرضع لكل 1000 ولادة حية، بحسب الجنس	معدل وفيات الرضع لكل 1000 مولود حي للذكور 7.6، الإناث 7.9 والجملة 7.8 عام 2012	وزارة الصحة
	معدل وفيات الاطفال تحت سن الخامسة بحسب الجنس	بينما بلغ معدل وفيات الأطفال أقل من 5 سنوات لكل 1000 مولود حي للذكور 9.1 ، الإناث 8.9 والجملة 9.0. عام 2012	وزارة الصحة
	نسبة الرضع ذوي الوزن المنخفض عند الولادة حسب الجنس	بلغ نسبة الرضع ذوي الوزن المنخفض عند الولادة للذكور 9.0% ، الإناث 10.6% والجملة 9.8% عام 2012	وزارة الصحة

د- قائمة بالسياسات والاستراتيجيات وخطط العمل والاصدارات

تتضمن هذه القائمة عرض مفصل لأسماء السياسات والاستراتيجيات وخطط العمل و الاصدارات المتوفرة مع إضافة الرابط الإلكتروني لكل منهم.

أولاً: السياسات	الروابط الالكترونية
الاستراتيجية الوطنية للنهوض بالمرأة البحرينية	مرفق نسخة ورقية بالتقرير
ثانياً: الاستراتيجيات	**الروابط الالكترونية**
الخطة الوطنية لنهوض المرأة البحرينية (2013- 2022)	http://www.scw.bh/UploadFiles/pdf/Supreme%20Council%20Inside%20Ara.pdf
استراتيجية وزارة الصحة 2011-2014	http://www.moh.gov.bh/pdf/publications/X_2752013125344.pdf
استراتيجية العمل الإعلامي المشترك لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية	http://sites.gcc-sg.org/DLibrary/index.php?action=ShowOne&BID=471
الاستراتيجية الإعلامية للمرأة العربية (2009-2015)	http://www.arabwomenorg.org/Content/ArabWomenMediaStrategy.pdf
الاستراتيجية الوطنية للأشخاص ذوي الإعاقة (2013-2016)	http://www.social.gov.bh/sites/default/files/img/files/Disabled-people-strategy.pdf
الاستراتيجية الوطنية للمسنين	مرفق نسخة ورقية بالتقرير
الاستراتيجية الوطنية للطفولة	http://www.social.gov.bh/sites/default/files/img/files/Kids%20strategy%202.pdf
ثالثاً: خطط العمل	**الروابط الالكترونية**
الخطة الاستراتيجية لتنفيذ الخطة الوطنية لنهوض المرأة البحرينية	http://www.scw.bh/UploadFiles/pdf/National_Plan2014_ar.pdf
رابعاً: الاصدارات	**الروابط الالكترونية**
اضاءات بالأرقام حول التقرير الوطني الثالث حول اتفاقية السيداو	http://www.scw.gov.bh/UploadFiles/pdf/Highlights_On_3rd_Report.pdf
المرأة البحرينية في أرقام	http://www.scw.bh/UploadFiles/pdf/WomeninNumberAR1.pdf
مركز دعم المرأة	http://www.scw.bh/UploadFiles/pdf/SBW.pdf